المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

واقع الجامعات الأجنبية
وفروعها في منظومات التعليم العالي

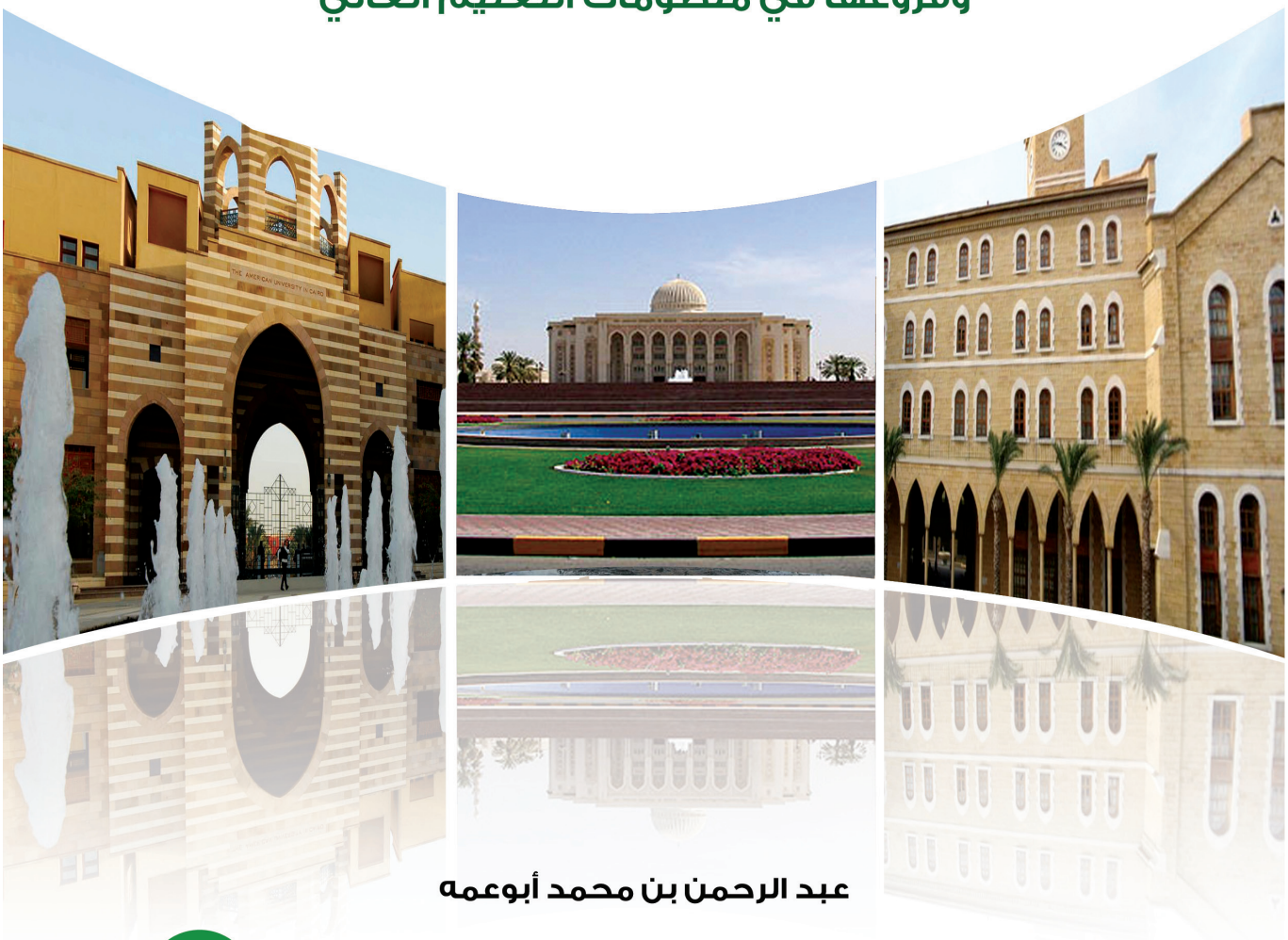

عبد الرحمن بن محمد أبوعمه

١٧
سلسلة إصدارات مركز البحوث والدراسات

الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي

CENTER FOR HIGHER EDUCATION RESEARCH

(AND STUDIES (CHERS

الرقم المرجعي:	CHERS-TR-0069
عنوان التقرير:	واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي
رقم المهمـــــة:	٩١١
إعـــــــداد:	عبد الرحمن بن محمد أبوعمه
رقم الإصـــدار:	٥
التاريـــــــخ:	صفر، ١٤٣٣هـ، يناير، ٢٠١٢م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أبوعمه، عبدالرحمن بن محمد
واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي.
/ عبدالرحمن بن محمد أبو عمه - الرياض ، ١٤٣٣هـ
..ص؛ ..سم
ردمك:٤-١٠٧-١٧-٩٩٦٠-٩٧٨
١- الجامعات والكليات ٢- التعليم العالي أ.العنوان
ديوي ٣٧٨ ١٤٣٣/٢١٦٥

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٢١٦٥
ردمك : ٤-١٠٧-١٧-٩٩٦٠-٩٧٨

المحتويات

ملخص الدراسة ٩

الفصل الأول: ١١

مقدمــة عامــة: ١١

١-١ دواعي الدراسة ١٢

١-٢ أهمية التعليم العالي وتنوعه ١٤

١-٣ تسليع التعليم العالي ٢٥

١-٤ تشخيص موضوع الدراسة ٢٧

١-٥ عرض عام لتجارب التعليم العالي الأجنبي في بعض الدول ٣٦

الفصل الثاني: ٤١

الجامعات الأجنبية في العالم العربي وفي دول أخرى: ٤١

٢-١ تمهيد ٤٣

٢-٢ الجامعات الأجنبية في جمهورية مصر العربية: ٤٤

٢-٢-١ الجامعة الأمريكية في القاهرة ٤٦

٢-٢-٢ الجامعات الألمانية في القاهرة ٤٨

٢-٢-٣ الجامعات الفرنسية ٤٨

٢-٢-٤ الجامعات البريطانية ٤٩

٢-٢-٥ الجامعة اليابانية المصرية للعلوم والتقنية ٥٠

٢-٢-٦ جامعات أجنبية أخرى ٥٠

٢-٣ الجامعات الأجنبية في الجمهورية اللبنانية: ٥١

٢-٣-١ الجامعة الأمريكية في بيروت ٥٣

٢-٣-٢ الجامعة اللبنانية الأمريكية ٥٤

٢-٣-٣ جامعات (هايكازيان) ٥٥

٢-٣-٤ جامعات أجنبية أخرى ٥٥

٢-٤ الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة: ٥٥

٢-٤-١ الجامعة الأمريكية في دبي ٥٨
٢-٤-٢ الجامعة الأمريكية في الشارقة ٥٨
٢-٤-٣ الجامعة الكندية في دبي ٦٠
٢-٤-٤ جامعات أجنبية أخرى ٦١
٢-٥ الجامعات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية: ٦٢
٢-٥-١ الجامعة الألمانية ٦٣
٢-٦ الجامعات الأجنبية في دولة قطر: ٦٥
٢-٦-١ المدينة التعليمية ٦٥
٢-٧ الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين: ٦٦
٢-٧-١ جامعة (أيه إم أيه) الدولية ٦٧
٢-٧-٢ معهد (نيويورك) للتقنية ٦٨
٢-٧-٣ جامعات أجنبية أخرى ٦٨
٢-٨ الجامعات الأجنبية في دولة الكويت: ٦٩
٢-٨-١ الجامعة الأمريكية ٧٠
٢-٨-٢ الجامعة الأسترالية ٧٠
٢-٨-٣ جامعة الشرق الأوسط الأمريكية ٧٠
٢-٩ الجامعات الأجنبية في سلطنة عمان: ٧١
٢-٩-١ الجامعة الألمانية للتقنية ٧٢
٢-٩-٢ الكلية الدولية للهندسة والإدارة ٧٢
٢-٩-٣ كلية (كاليدونيان) للهندسة ٧٢
٢-١٠ الجامعات الأجنبية في المملكة الأردنية الهاشمية: ٧٣
٢-١٠-١ الجامعة الألمانية الأردنية ٧٤
٢-١٠-٢ معهد (نيويورك) للتقنية ٧٤
٢-١١ الجامعات الأجنبية في الدول الإسلامية: ٧٤
٢-١١-١ الجامعات الأجنبية في ماليزيا ٧٦
٢-١١-٢ الجامعات الأجنبية في باكستان ٧٧
٢-١١-٣ الجامعات الأجنبية في تركيا ٧٩
٢-١٢ الجامعات الأجنبية في غير دولها ٨٠

الفصل الثالث: ٨٥
العولمة والتعليم العالي الأجنبي: ٨٥
٣-١ تمهيد ٨٦
٣-٢ فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي ٨٦
٣-٣ أوضاع الجامعات في الدول المضيفة لها ٩٠
الفصل الرابع: ٩٣
إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الأجنبي: ٩٣
٤-١ تمهيد ٩٤
٤-٢ إيجابيات التعليم العالي الأجنبي ٩٤
٤-٣ سلبيات التعليم العالي الأجنبي ٩٦
٤-٤ بعض العوامل المشتركة ٩٩
الفصل الخامس: ١٠٣
جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود: ١٠٧
٥-١ جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود ١٠٤
٥-٢ المتطلبات العالمية للتعليم العالي عبر الحدود ١٠٤
٥-٣ جودة التعليم العالي عبر الحدود ١١٢
الفصل السادس: ١١٥
ملاحظات ختامية: ١١٥
٦-١ ملاحظات عامة ١١٦
٦-٢ التوصيات ١١٩
٦-٣ الخطوات التالية ١٢١
المراجع: ١٢٣
م (١): مراجع باللغة العربية ١٢٤
م (٢): مراجع باللغة الإنجليزية ١٢٥
م (٣): مواقع على (الإنترنت) ١٢٨
الملحقات: ١٣١
ملحق (أ): قائمة الجامعات ١٣٢
ملحق (ب): قاموس المصطلحات ١٣٩

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

ملخص الدراسة

تزايدت الجامعات الأجنبية عبر الحدود حتى أصبح موقع الجامعة ومقرها من المؤشرات الضرورية على جودتها، فقد لا تتمتع فروع جامعة بجودة الأصل، وقد لا ترتبط الفروع بأصلها في كثير من القيم والمعايير، وربما انحصر الربط في الرسوم مقابل السمعة الأكاديمية أو أن يكون الفرع مجرد ذراع استثماري أو حتى تجاري فقط لدعم إمكانات الجامعة الأصل أو الأم.

ومن الملاحظ أن لاختلاف البيئات والنظم التعليمية والضوابط تأثيرًا واضحًا على أداء مؤسسات التعليم العالي المتماثلة، ولذا فإنه يصعب - وربما يستحيل - القول بأن فروع أي جامعة تتميز بالمستوى والجودة والشفافية نفسها، حتى داخل الدولة نفسها أحيانا. وبالتالي فإن الاختلاف بين الجامعات وفروعها بين الدول وفي قارات متباعدة وأبنية اقتصادية متباينة وبناءات تعليمية غير قابلة للمقارنة تكون أشد وأكثر وضوحًا.

وتعرض هذه الدراسة مسحًا لأبرز الجامعات الأجنبية وفروعها وأنواعها في العالم، ولاسيما الجامعات أو الفروع الموجودة في الدول العربية، مقدِّمة نبذة موجزة تاريخية عن نشأة هذه الجامعات وأهدافها، وحصرًا عامًّا لأبرز المعوقات التي تواجه المعنيين بالتعليم في هذه الجامعات، والأساليب المستخدمة للتعامل معها، وموقف الدول المضيفة من هذه الجامعات. علمًا أن لكل جامعة من هذه الجامعات بلد منشأ أو انتماء، ولها ممولون أو مستثمرون، وتختلف في ارتباطاتها الإدارية والمالية والتعليمية مع مَنشئها، وفي مدى التزامها بمتطلبات المنشأ أو الدولة الأم أو الجامعة الأم أحيانًا.

ولا يُقصد بالتعليم العالي الأجنبي أو الجامعات الأجنبية في هذه الدراسة، التعليم العالي عن بعد أو التعليم المفتوح؛ لأن هذا النوع من التعليم -بالرغم من انتشاره- لم يتمكن من بناء طرق معيارية يمكن اتباعها للحكم عليه من كثير من مؤسسات التقويم والاعتماد الأكاديمي، عدا أن اعتماد نشاط التعليم العالي المفتوح أو الإلكتروني انحصر في الغالب في دول نشأته.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرض هذه الدراسة إلى بعض جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD) في سبيل توفير منتدى للحوار بين الدول المصدرة للتعليم العالي والدول المستوردة له، والعمل على الوصول إلى صياغة إطار عام أو أدلة للتعامل بأسلوب مناسب مع هذا الموضوع.

كما تتطرق الدراسة وبإيجاز إلى الإيجابيات الكبيرة والسلبيات المتعددة لهذا النوع من التعليم، من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمنهجية والتنظيمية. ومن المناسب التأكيد هنا على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة أو التجارب الرائدة أو الناجحة في العالم؛ وذلك لأن المنافسة لأي نظام تعليمي -في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية- لم تعد قاصرة بين مؤسساته الوطنية أو المؤسسات الإقليمية، بل تجاوزتها إلى الجامعات والكليات والمعاهد العليا وأنظمة التعليم العالي العالمية.

وتُختتم الدراسة بإبداء بعض الملاحظات والرؤى حول هذه الجامعات أو الكليات وفروعها ومدى مناسبتها لبيئة المملكة العربية السعودية وطبيعتها الاقتصادية واحتياجاتها التعليمية ومتطلباتها الثقافية.

ومع كل ذلك لابد من التأكيد على أهمية التعاون بين الدول وبين الأقاليم وبين القارات في التعليم العالي، من خلال الحراك التعليمي وتبادل الخبرات وتشابه معايير الجودة في كل المستويات وعلى كل الأصعدة، بما في ذلك المهارات المهنية والتربوية والأنظمة التعليمية ومتطلبات التقويم؛ وذلك لتيسير التفاعل ودعم الحراك بوصفه عنصرًا للحوار الحضاري والتلاقح الثقافي والمواطنة العالمية.

الفصل الأول
مقدمــة عامــة

١-١ دواعي الدراسة.
١-٢ أهمية التعليم العالي وتنوعه.
١-٣ تسليع التعليم العالي.
١-٤ تشخيص موضوع الدراسة.
١-٥ عرض عام لتجارب التعليم الأجنبي في بعض الدول.

١-١ دواعي الدراسة:

يعرض هذا الفصل تمهيدًا لتطور التعليم العالي، وإشارة إلى بعض مقوماته، وذكرًا لبعض مشكلاته ودوره في التنمية المجتمعية والاقتصادية بشكل خاص. وسيُشار بعد ذلك إلى التغيّر الذي طرأ على اقتصاديات التعليم، وعلى موضوع تحويل التعليم من خدمة عامة تقدمها الدولة لمواطنيها على هيئة استثمار طويل المدى متعدد العوائد، إلى سلعة تُعنى كثير من الدول والمستمثرون فيها بجدواها الاقتصادية، وتعمل على نشرها في المجتمع وزيادة المشاركة فيها.

ويعمد العرض بعد ذلك إلى تشخيص موضوع الدراسة، وليست مشكلة الدراسة هي ظهور خلاف وتباين حول جدوى هذا النوع من الجامعات، وإنما هي حول وجود جامعات أجنبية في مجتمعات تختلف عن بيئاتها الأصلية، منها ما هو أجنبي التمويل أو أجنبي التنظيم أو أجنبي اللغة والانتماء أو أجنبي الارتباط الإداري، ومنها ما هو أجنبي الاسم فقط.

ويأتي في نهاية هذا الفصل عرض موجز بأبرز التجارب المشهورة في التعليم الأجنبي، ولاسيما ما هو موجود منها في العالم العربي وبعض الدول الإسلامية، بالإضافة إلى بعض الممارسات غير المقننة لهذا التعليم.

وتوجد كثير من الدواعي لدراسة هذا الموضوع، الذي يشكل قاسمًا مشتركًا لكثير من الدول المضيفة لهذا النوع من الجامعات، وهي في الغالب من الدول النامية. كما تتأثر بتعليم الجامعات الأجنبية في الخارج أو في غير دولها كل الدول الأخرى تقريبًا؛ وذلك بسبب الحراك التعليمي والبعثات وزيادة الدارسين على المنح أو على حسابهم الخاص. و لعل من أبرز أسباب دراسة هذا الموضوع ما يلي:

١. أصبحت المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية منذ منتصف شهر ديسمبر لعام ٢٠٠٥م، ولهذا الانضمام متطلبات وميزات تهم قطاعات عدة، ومنها التعليم العالي.

٢. تقدمت جامعات كثيرة لفتح فروع لها، كما تقدمت شركات أو مؤسسات لفتح جامعات بأنظمة أجنبية، أو جامعات أجنبية لأبناء رعايا الدول الأجنبية في المملكة،

وذلك من خلال الهيئة العامة للاستثمار أو عن طريق الاتصال بوزارة التعليم العالي للتعرف على شروط الافتتاح وضوابطه.

٣. تبدي الهيئة العامة للاستثمار حماسًا لفتح هذا المجال للاستثمار الأجنبي، وقد ناقش مسؤولو الهيئة هذا الموضوع مع وزارة التعليم العالي وتوصل الطرفان إلى تفاهم مشترك، يوجه بمتابعة ذلك بين الجهتين بما يخدم المجتمع السعودي وخطط التنمية فيه.

٤. تحتاج وزارة التعليم العالي إلى تنظيم أمور التعليم العالي غير الحكومي ليشمل التعليم العالي الأجنبي، بحيث يمكن أن يساعد هذا الإجراء الكليات والجامعات الأهلية حديثة النشأة، ويتيح الفرصة لتعليم أجنبي متميز -إن أمكن- في شكل فروع جامعات أو جامعات أو مشاريع تعليم عال مشتركة.

٥. ضرورة وضع ضوابط مقبولة للمتطلبات الثقافية والأكاديمية واللغوية والتنظيمية تضمن لهذه الجامعات الإسهام الإيجابي في التعليم العالي السعودي، وتتيح له ميزات العالمية والانتشار والتكامل مع أنظمة التعليم العالي الأخرى في العالم.

٦. وجود طلاب سعوديين يدرسون في جامعات أجنبية في بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة (الجامعة الأمريكية في الشارقة)، وجمهورية مصر العربية (الجامعة الأمريكية في القاهرة)، وكذلك في جامعات أمريكية أو فروع لجامعات أمريكية في بعض الدول الأوروبية.

٧. كان لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فروع في الخارج على مستوى المعاهد العلمية شيء من التعليم العالي، ومع تقلص الأخير في السنوات القليلة الماضية إلا أن الفكرة قد تتكرر من هذه الجامعة أو من جامعات سعودية أخرى تتبين لها جدوى عبور الحدود.

١-٢ أهمية التعليم العالي وتنوعه:

لقي التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية اهتمامًا عالميًّا وإقليميًّا ومحليًّا أو وطنيًّا كبيرًا، وعقدت لتطويره ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش، وتم من خلالها تشريح كل مكوناته تقريبًا. كما عمدت دول كثيرة وأقاليم إلى إجراء كثير من العمليات العلاجية أو التصحيحية أو التجميلية لمكونات التعليم العالي، وقامت هذه الدول بزيادة أعداد مؤسساته، سواء الناتج منها عن تخطيط متقن وخطط إستراتيجية ودراسات، أو ما كان ناتجًا عن تخبط عشوائي وردود فعل آنية لتلبية الطلب المجتمعي المتزايد على التعليم العالي. وعمدت دول أخرى إلى تغييرات جوهرية في أنظمتها في التعليم العالي، كما في دول الاتحاد الأوروبي وجمهورية جنوب أفريقيا، وأدخلت مفاهيم جديدة مثل الحراك التعليمي والمواطنة العالمية والتسليع وغيرها. وقد أدى ذلك إلى ظهور طفرات جينية أو ظواهر رئيسة، تطلبت ما يسمى بالإصلاح أو التطوير الشامل في هذه المؤسسات. وعملت بعض الدول خططًا لتطوير تعليمها العالي منها الإستراتيجية أو طويلة المدى، وشجعت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على عمل خطط لها لدعم التوجه الوطني أو التعليمي العام في التعليم العالي، ومراعاة المتغيرات والأحداث الجديدة والمفاهيم المستحدثة في التعليم العالي. وكانت هذه الخطط تشير إلى أدوار جديدة للتعليم العالي وأهداف أخرى من خلال رؤى ورسائل وآليات وقيم لم تشر إليها الأدبيات في هذا السياق قبل ذلك.

وتشير كثير من الدراسات والخطط الإستراتيجية والاجتماعات الدولية في التعليم العالي إلى أن للتعليم عددًا من الأدوار المجتمعية والتنموية التي منها على سبيل المثال لا الحصر: (انظر على سبيل المثال (UNESCO. 1991) من بين دراسات وأبحاث أخرى)

١. الإسهام في تحسين المهارات المختلفة مثل المهارات الفنية والإدراكية ومهارات الاتصال والتسويق.
٢. تحفيز الدافع الذاتي ودعم الطموح الشخصي وتشجيع التنافس والإبداع.
٣. تحسين بيئة عمل المرأة وتنمية مجالات إنتاجها وإسهامها.
٤. رفع الإنتاجية في المجتمع والمؤسسات الإنتاجية المختلفة.

٥. زيادة الوعي في برامج وخطط الاستثمار والادخار.

٦. المساعدة على التغيير وقبوله، والتأقلم مع التقنية واستخداماتها والإسهام في تطويرها..

٧. الإسهام في تحسين المستوى الصحي وزيادة متوسط العمر في المجتمعات.

٨. إتاحة فرص وتدريب أكثر للشباب، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المجتمعية.

٩. المساعدة على زيادة الدخل الأسري، وتطوير عدالة توزيع الثروة في المجتمع.

١٠. زيادة فرص العمل في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

١١. إتاحة فرص أفضل لطبقات المجتمع المحرومة والمهمشة، وزيادة تكاملها في مجتمعاتها.

١٢. تأصيل المواطنة وتأكيد الروابط الوطنية والتفاعل بين طبقات المجتمع ومناطقه.

وفي المقابل فإن الإدارة غير الجيدة للتعليم العالي، وعدم التخطيط له، وعدم متابعة مؤسساته وتمويله، وعدم مواكبته لطبيعة المجتمع واحتياجاته قد يؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث تتحول هذه النتائج من إيجابية مرغوبة إلى سلبيات تقدم للمجتمع مشكلات قد تسهم في إيجاد كثير من المعوقات والعقبات للتنمية، وقد تنعكس على الأداء الاجتماعي وتحد من المنافسة المجتمعية عالميًّا ومن الاستثمار الأمثل لإمكانات المجتمعات من الموارد البشرية. (انظر على سبيل المثال: Brenneman et al. (2010) و Immerwah et al. (2010))، ولعل من أبرز مشكلات التعليم العالي غير المخطط له أو المخطط له بشكل سيئ ما يلي:

١. زيادة تكلفة الرسوم الدراسية والسكن والنقل، مما يحد من الاستفادة من مؤسساته وخدماته، ويقلل من شموليتها لطبقات المجتمع المختلفة.

٢. زيادة خريجي مؤسسات التعليم العالي بما لا يتواءم مع سوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

٣. عدم انتشار التعليم العالي أحيانًا في المناطق الأخرى للدولة وحصره في المدن الرئيسة أو في العواصم والمناطق الصناعية دون غيره.

٤. عدم تكافؤ الفرص في القبول وفي المشاركة بسبب شروط القبول المتحيزة أو المتساوية لكل الراغبين في التعليم العالي دون مراعاة لخلفياتهم الاجتماعية، مما قد يوسع الفجوة الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

٥. عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب زيادة نسب البطالة وانخفاض مستوى الدخل، أو بسبب سوء توزيع الثروة وفرص العمل في المجتمعات.

٦. تحول التعليم العالي من قبول النخبة(elite) إلى الشعبية أو الكثرة (massification)، والتحاق عينات مختلفة من الطلاب لم تكن بعض مؤسسات التعليم العالي على استعداد مخطط للتعامل معها، مما زاد نسب الرسوب والتسرب أحيانًا.

٧. انخفاض نوعية التعليم العالي بسبب عدم وجود ضوابط مقننة ومسؤوليات محددة في تطبيقها.

٨. سوء التخطيط للتعليم العالي وذلك لعدم إسهام الجهات المستفيدة منه في ذلك، وعدم وجود رؤية بعيدة المدى لاحتياجات المجتمع من الخريجين.

٩. الأثر السلبي الناتج من انتشار المخالفات وانعدام التقويم الأكاديمي السليم لمؤسسات التعليم العالي أو العاملين فيها، والحصول على شهادات جامعية واهنة وتزوير الشهادات والفساد الإداري.

لقد أدركت دول كثيرة أن في صلاح الجامعات وجودتها صلاحًا لكل مؤسسات المجتمع التخطيطية والاستثمارية والتنموية. كما أدركت دول أخرى أهمية توفير التعليم العالي والتدريب في مؤسساته، وأحسنت تقدير تكاليفه وتقدير الصرف والدعم المالي له.

ومن هما فقد دُرست مشكلات القبول والاستيعاب، وأساليب التدريس، ومعوقات البحث العلمي، ومتطلبات الدراسات العليا، والخدمات الموفرة للمرحلة الجامعية والدبلوم المتوسط. كما تعرضت دراسات عدة للجدوى الاقتصادية، وأهمية التجديد والتحديث والإصلاح. وقامت بعض الدول بعرض تجارب للنماذج الجامعية الجديدة، ولأساليب التمويل،

وبدائل التطوير الأكاديمي، وتحديد أسس البنى التحتية، وتكاليف التقنية في التعليم وأساليب انتشارها. ودرست أبحاث عدة تأثير العولمة على التعليم العالي وتسليعه ومنها: التعليم الأهلي، والجامعات المنتجة، والجامعات الرائدة، وشركات الجامعات. كما تعرضت أبحاث ودراسات إلى طبيعة الإدارة الأكاديمية والإدارة الفنية، ودور الجامعة في خدمة المجتمع، وضرورة التوسع والانتشار في التعليم العالي. وأكدت كثير من مؤسسات التعليم العالي الحديثة على إخضاعه للتخطيط، وتحديد مؤشرات الجودة فيه. كما استحدثت كثير من الدول مؤسسات ومراكز لإعداد امتحانات القياس وامتحانات القبول وتطوير اختيار الطلاب، وأنشأت مراكز متخصصة للتقويم والاعتماد الأكاديمي. وأكدت دراسات كثيرة على أهمية مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل. وقد أصلحت موضوعات الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية والشفافية والاستقلال من مقومات مؤسسات التعليم العالي. وأشركت دول كثيرة المؤسسات المهنية المتخصصة في تقويم التعليم العالي، وقبلت إسهامات المؤسسات المدنية في التعليم من تنظيمات طلابية وشركات وأولياء أمور وجهات مستفيدة أخرى في صياغة متطلبات التعليم العالي وتقويم أداءه وفي مراقبة إنتاجيتها. ومعلوم أن إصلاحات التعليم العالي ومشكلاته وأدواره متداخلة. (انظر على سبيل المثال تقريرًا بعنوان: المثلث الحديدي التكلفة وحجم القبول والنوعية (Immerwahr et al. 2008) من بين تقارير ودراسات أخرى).

من ناحية أخرى بدأ بعض الاهتمام بالتعليم العالي مرة أخرى منذ التحضير لمؤتمر (اليونسكو) عن التعليم العالي في الأقاليم أو المناطق الدولية المختلفة في العقد الأخير من القرن الميلادي المنصرم. فقد عُقدت لذلك الندوات والمؤتمرات، وعقدت الدول العربية في هذا السياق مؤتمرًا إقليميًّا للتعليم العالي في بيروت، وعقدت الدول الأوروبية مؤتمرًا لها في (باليرو)، وعقدت دول شرق آسيا مؤتمرًا لها في (طوكيو)، وعقدت دول أمريكا الجنوبية مؤتمرًا لها في (هافانا)، كما عقدت الدول الإفريقية مؤتمرًا لها في (داكار) من بين مؤتمرات أخرى. وقد انتهت هذه التظاهرات أو التجمعات بعقد مؤتمر عام لكل الدول الأعضاء في (اليونسكو) عن التعليم العالي، في (باريس) عام ٢٠٠٨م، وتمكنت هذه الدول من الوصول

إلى صياغة إعلان (باريس) بعد سلسلة من الإعلانات التي انتهت بها هذه التظاهرات كان من بينها إعلان بيروت الخاص بالدول العربية، كما توصلت هذه الدول مجتمعة إلى الإعلان العالمي للتعليم للقرن الحادي والعشرين الذي صاغ رؤية عمل، وإطار أولويات للتغيير وتنمية التعليم العالي (UNESCO. 2008).

وكانت المملكة من بين الدول المعنية بالتعليم العالي وعقدت ندوة «التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية» في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شوال ١٤١٨هـ، (وزارة التعليم العالي، ١٤١٨هـ). وشهد التعليم العالي بعد ذلك نموًّا كبيرًا حتى تضاعف عدد الجامعات من سبع أو ثمان إلى أربع وعشرين جامعة حكومية بالإضافة إلى جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للتعليم العالي الأهلي حتى وصل عدد جامعاته إلى ثماني جامعات أهلية وعدد من الكليات المتخصصة الموزعة على عدد من مدن المملكة. ولمعرفة آخر المستجدات في هذا المجال يمكن الرجوع إلى موقع وزارة التعليم العالي للتعرف على آخر الإحصائيات لعدد الجامعات وأعداد الطلاب الملتحقين فيها.

كما توسعت الدول العربية الأخرى في التعليم العالي من حيث مؤسساته الوطنية الحكومية أو الأهلية، وتوسع كثير منها في الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الأجنبي للعمل على أراضيها على صور متعددة، وقد تنوعت هذه المؤسسات بين ما هو أجنبي المنهج أو الإدارة أو التمويل والتقويم والممارسة التعليمية، أو هي كل هذه الأمور معًا.

ولا زالت دول عربية أخرى -منها المملكة العربية السعودية- تدرس إمكانية الترخيص للتعليم الأجنبي بمختلف أشكاله وأنماطه، وتراقب ممارساته، وتعمل على استحداث لوائح وأنظمة تمكنه من العمل والإسهام بما يخدم المسيرة التعليمية فيها، ويدعم النوعية في نظام التعليم العالي. (للتعرف بإيجاز على تاريخ وتوجهات التعليم العالي الأجنبي في الوطن العربي انظر: Abouammoh and Mazi. 2010).

إن الوضع القائم حول عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية دفعت إلى التفكير في إيجاد حلول متعددة لتلك الظاهرة.

ويعزو بعض التربويين سبب الموافقة على المؤسسات الأهلية (الربحية وغير الربحية) وإنشاء كليات و جامعات أهلية إلى التزايد أو الإقبال المتزايد على التعليم العالي من مختلف الفئات الاجتماعية، وربما كان السبب كذلك في إنشاء كليات المجتمع، والتوسع في افتتاح كليات وأقسام جديدة في الجامعات القائمة، فما زالت هناك طروحات ومقترحات عديدة حول التعامل مع مشكلة عدم القدرة على استيعاب الطلاب في مؤسسات التعليم العالي.

إن إنشاء جامعات وكليات أهلية ليس بالأمر اليسير، ولا تكمن الصعوبة في الشق الإداري والمالي فقط، بل تتعدى إلى ما هو أهم من ذلك بكثير، وهو الجوانب التعليمية والأكاديمية، وما يرتبط بها من استقطاب أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة، ووضع البرامج والخطط الدراسية الملائمة لحاجة سوق العمل والقطاع الوظيفي في المملكة.

لقد كانت -وما زالت- وزارة التعليم العالي تشرف على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفي كثير من الدول العربية. وتعمل هذه الوزارات على ضبط النوعية والجودة، سواءً للخريجين من المؤسسات الداخلية أو لمن يدرس في الخارج تحت إشراف الوزارة أو على حسابه الخاص، عن طريق لجنة معادلة الشهادات الجامعية. إلاّ أن الضغط المستمر على الجامعات الحكومية، في المملكة العربية السعودية وفي كثير من الدول العربية، والبطء في الزيادة الاستيعابية للجامعات في الداخل، وخاصة في العقد الأخير من القرن الميلادي المنصرم، أدى إلى الإسهام في زيادة المتوجهين إلى الاغتراب للدراسة في مختلف بقاع المعمورة، وأصبح هم كثير من أولياء أمور الطلاب البحث عن مقاعد لأبنائهم وبناتهم (لمن يقدر على ذلك منهم ماليًّا). كما أسهم برنامج الملك عبدالله للابتعاث الخارجي في المملكة العربية السعودية إلى مضاعفة أعداد الطلاب والطالبات السعوديين الذين يدرسون في الخارج الذين تجاوز عددهم مئة الف مبتعث، أغلبهم ينخرط في تخصصات حددتها متطلبات هذا البرنامج، يُعتقد أنها من التخصصات التي تحتاج إليها المملكة أو تشتد إليها حاجة سوق العمل. ويدرس بعض هؤلاء الطلاب المبتعثين في جامعات أجنبية أو جامعات تتبع نظامًا أجنبيًّا أو لغة أجنبية تختلف في هذا عما هو موجود في جامعات الدولة المضيفة أو مؤسسات التعليم العالي فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أولياء أمور الطلاب في بعض الدول العربية غير النفطية، عمدوا إلى ابتعاث أبنائهم وبناتهم إلى جامعات في جمهوريات وسط آسيا ودول أوروبا الشرقية، وربما درس بعضهم في جامعات أمريكية أو بريطانية أو أسترالية أو فروع لها في هذه الدول، وذلك لمحدودية التكاليف.

ويعود تاريخ الجامعات الأجنبية في الدول العربية إلى بداية القرن العشرين، عندما أسس عدد من الأمريكان المهتمين بالتعليم الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC) عام ١٩١٩م، تلتها الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) عام ١٩٦٦م.

وقد بدأت كثير من الجامعات في الربع الأخير من القرن العشرين الميلادي ممارسة نشاطها التعليمي والأكاديمي في دول أجنبية، عن طريق إقامة كاملة وفسح مؤسسي محلي، وربما بنت حرمًا جامعيًّا أو مقرًّا لها في تلك البلدان، أو عن طريق فروع لها، على أن تكون مقراتها الأصلية ومراسيم عملها أو تخويلها بمنح الدرجات محكومًا بأنظمة دولها. كما أن العنصر الأجنبي يختلف من جامعة إلى أخرى، من حيث التمويل أو المناهج أو أحيانًا الشكل واللوائح والتنظيم أو عدد من هذه العوامل أو كلها. وسنعمد في هذه الدراسة إلى استعراض أهم أو أبرز هذه الجامعات سواء في العالم العربي أو في بعض الدول الأخرى.

علمًا أن هناك جامعات كثيرة تمارس نشاطها في دول أخرى عن طريق التعليم عن بعد باستخدام شبكة (الإنترنت) والبريد الإلكتروني للتواصل مع طلبتها. وهذه الجامعات أو البرامج عبر الحدود -سواء عن طريق شبكة (الإنترنت)، أو الإرسال التليفزيوني، أو الراديو، أو ما يسمى بمؤتمرات ومحاضرات السمع بصرية أو الفيديو-لا تزال محل جدل، ولم تُصدِر بعدُ أي من منظمات التقويم والاعتماد معايير مقبولة دوليًّا للحكم على صلاحية هذه الجامعات وجودة برامجها، بالرغم من انتشارها في عديد من الدول. والأغلب في هذه البرامج أن كل دولة تتيح الفرصة لمؤسساتها الوطنية لممارسة هذا النوع أو الأسلوب من التعليم العالي، نظرًا لما تؤديه هذه المؤسسات من دور رئيس في نشر التعليم العالي وزيادة نسبة المشاركة فيه من الفئات العمرية المختلفة.

وبعد انتشار ثقافة التقويم والاعتماد وكثرة الجامعات الأجنبية وفروعها-مع بداية القرن الميلادي الماضي وخلال العقد الماضي من هذا القرن-برزت عديد من المشكلات بين الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي الأجنبية والدول المضيفة لها، لأن أغلب هذه الجامعات والكليات تدخل ضمن تصدير التعليم العالي من الدول الغنية غالبًا إلى الدول النامية، وزاد الوعي في كثير من الدول المصدرة والمستهلكة بضرورة وضع مواصفات لهذا المنتج التعليمي.

وقد ظهرت كذلك بعض المعوقات والمشكلات التنظيمية والثقافية والاجتماعية والنوعية بين الجهات المعنية بالتعليم العالي في الجامعات الأجنبية وفروعها، وكان لا بد من وضع إطار أو منبر للتفاوض حول هذه الأمور للوصول إلى صياغة تتعامل مع متطلبات أغلب الأطراف المعنية بهذا التعليم.

بدأت كثير من برامج التعليم العالي تنتقل من دولة إلى أخرى دون تنسيق مسبق بين الدول المصدرة أو المستوردة له، وقد كان تصدير التعليم العالي أو استيراده إلى عهد قريب محصورًا في البعثات الدراسية التي توفرها كثير من الدول لمواطنيها للدراسة في الجامعات الأجنبية، أو المنح التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض المؤسسات التعليمية الخيرية أو السياسية للطلاب الأجانب لدراسة التعليم الجامعي في الدول المانحة. وقد كان تأثير الدولة المستفيدة في تحديد البرامج التي ترغب الابتعاث فيها أو الجامعات أو المستويات التي تهدف الابتعاث إليها واضحًا، كما كان لكثير من الدول المستفيدة من المنح الأجنبية دور في اختيار الطلاب أو ترشيحهم وتحديد التخصصات التي يدرسونها. كما خصصت بعض الجامعات برامج للطلاب الأجانب تبين لكثير من الدول عدم جودة بعضها، فعملت كثير من الدول النامية على عدم قبول خريجي البرامج الجامعية أو المتوسطة المخصصة لغير مواطني دولة مقر الجامعة. أما في الوقت الحالي فقد أصبح التعليم العالي ينتقل بفروعه التقليدية تارة، و تارة أخرى عن طريق استثمارات أو مشاريع خيرية لفتح جامعات أو كليات أو معاهد أجنبية مستقلة، أو عن طريق برامج التعليم عن بعد، لدرجة أن بعض الجامعات لا تتمكن من معرفة المواقع الجغرافية للمستفيدين من برامجها. كما أن هناك مؤسسات وطنية في عدد من الدول تعمل منفردة أو

بالتعاون مع مؤسسات دولية أو جامعات ومؤسسات تعليم أجنبي قد بدأت بفتح جامعات وطنية التسجيل والمقر، ولكنها تتبع نظامًا أجنبيًّا لدولة متقدمة.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن من أهم الملاحظات في الماضي أن يكون برنامج التعليم العالي في بلد ما ولكنه مخصص للأجانب فقط أو للأجانب من جنسيات معينة؛ وذلك لأنه ربما لا يلتزم بالمستوى الجيد أو المقبول من المتطلبات الأكاديمية في دولة المقر، أما الآن فقد أصبح الوضع مختلفًا تمامًا، حيث إن فرع الكلية أو الجامعة في الدولة الأجنبية يحتاج إلى أن يثبت مراعاته للمتطلبات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات سوق العمل في الدولة المضيفة للبرنامج أو المستفيدة منه. كما تأمل بعض الدول المضيفة أو المستوردة لبرامج التعليم العالي ألا يقل المستوى الأكاديمي أو المهني عن البرامج المحلية للدولة أو الدول المصدرة لهذا النوع من التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فقد دخلت بقوة برامج التعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، مما أفقد كثيرًا من معايير الاعتماد التقليدية قيمتها الحقيقية، وحد من قدرة كثير من الدول على مراقبة البرامج التعليمية التي يدرس فيها مواطنوها. وقد حدثت-وتحدث-في هذه البيئة متعددة الوسائل كثير من التجاوزات في المستوى التعليمي وفي الالتزام بمعايير ضمان الجودة، مما يؤدي أحيانًا إلى عدم حماية الأطراف المستفيدة وهم الطلاب وأولياء أمورهم من هذه التجاوزات.

ونتج عن ذلك تردد دول كثيرة في السماح لفروع جامعات أجنبية على أراضيها؛ بدعوى عدم التزام هذه الفروع بالمعايير الأكاديمية ومتطلبات ضمان الجودة، سواء في دول مقارها الرئيسة أو الدول الحاضنة لفروعها.

وترى بعض الدول كذلك أن الدول المصدرة لا بد أن تلتزم أخلاقيًّا ومهنيًّا بحد أدنى مما تصدره من تعليم عال، وهو أمر يصعب تطبيقه؛ لأن المال والاستثمار عامل مؤثر على القيم والأخلاق والممارسة المهنية ومتأثر بها، بالإضافة إلى صعوبة متابعة الدول لبرامج خارج حدودها، وعدم وجود أنظمة تلزم الكليات والجامعات من جنسية معينة مثلاً بتطبيق معايير الجودة والتقويم في الداخل أو الخارج.

كما أن متطلبات العولمة وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، تتوقع من الدول المستوردة للتعليم العالي الأجنبي ألا تميز في معاملاتها بين تعليمها الوطني والتعليم الأجنبي؛ لضمان المنافسة العادلة، ولتشجيع التبادل المعرفي والتجاري والحوار بين الشعوب، مع العمل على حماية المستفيدين أو مستهلكي التعليم العالي المستورد والمحلي على حد سواء.

لكل هذه الأسباب، كان لا بد من التعامل مع هذه المشكلات بتدخّل مؤسسات عالمية مقبولة للطرفين (الدول المصدرة والدول المستوردة للتعليم العالي)؛ وذلك لوضع معايير مقبولة ومناسبة وعلمية أو تقنية، ولها القدرة على المشاركة من كل الأطراف المستفيدة، سواء الدول أو المنظمات الطلابية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الاهتمام بهذا الموضوع.

مما سبق، نرى اعتراف الدول والمنظمات الدولية وبعض المنظمات الإقليمية بحاجة الدول عامة والدول النامية خاصة إلى تطوير تعليمها العالي، ونلمس سعي هذه المجموعات دولاً ومنظمات إلى العمل على توسيع المشاركة فيه من الفئات العمرية المختلفة والطبقات الاجتماعية، وكذلك إدراكها لوجود صعوبات ومشكلات تحد من هذا التوجه. ولأن للتوسع إيجابيات فإن لوسائله وطبيعة عمله سلبيات قد تلحق بعض الضرر بالفئات المعنية أو المستهدفة للاستفادة من التعليم العالي.

ومما سبق يمكن رصد عدد من العناصر أو التساؤلات أو التحفظات المطروحة من بعض المعنيين في التعليم العالي أو المتحمسين له فيما يخص التعليم العالي الأجنبي، وهي:

١. مدى ملاءمة فكرة التعليم العالي الأجنبي وتوجهاتها أو أنواعها المختلفة لمنظومة التعليم العالي في الدول المضيفة.
٢. مراجعة الآثار الاجتماعية والثقافية المحتملة، كأن ترغب جامعة دينية في افتتاح فرع لها في دولة أخرى يخالف كل أو أغلب موطنيها الجامعة الأجنبية في معتقدها الراغبة في تدريسه، أو طرح تخصصات وعلوم لا تتفق مع ثقافة ودين المجتمع وعاداته.
٣. طبيعة التخصصات وتنوعها والمستويات الدراسية المرغوب في تقديمها أو

توفيرها (دبلوم، أو جامعي، أو دراسات عليا.... الخ)، ومدى حاجة المجتمع المضيف للجامعة الأجنبية إلى أي منها.

٤. دراسة مقترحات إعداد ضوابط مناسبة ومقبولة وكافية تتسم بالشفافية والقدرة على المتابعة، ومنها الضوابط العلمية والإدارية والمالية والثقافية.

٥. أهمية توحيد أو تنويع لغة أو لغات التدريس وطريقته وأنماط التعليم مثل التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني أو التعليم التقليدي.

٦. النظر في وضع متطلبات المنشأة التعليمية والمستلزمات التشغيلية الفنية لتكون مناسبة وتلائم التغيرات والتقدم التقني.

٧. تعريف الجامعات أو الكليات الأجنبية على أنها مؤسسات أهلية أو أجنبية في بعض عناصرها مثل التمويل أو المنهج أو التنظيم أو الارتباط أو التقويم.

٨. تبني إجراءات معقولة للتصريح من وزارة التعليم العالي أو الهيئات المتخصصة بالاستثمار الأجنبي أو وزارة التجارة أو وزارة الاقتصاد وربما وزارة الخارجية وتحديد دور كل جهة.....

٩. إيجاد صيغة معقولة من الضمانات التي تضمن حقوق الجهات المستفيدة وخاصة الطلاب وأولياء أمورهم، ومن ذلك أنواعها ومقدارها و كيفية ضبطها.

١٠. تحديد أسلوب تطبيق الاعتماد الأكاديمي ونوعيته (وطني/ أجنبي/ كلاهما).

١١. العمل على دراسة سلبيات وإيجابيات مؤسسات التعليم العالي الأجنبي، وكيفية متابعة تأثيرها على المجتمع وملاءمتها لخططه التنموية بعيد المدى.

١٢. وصف أو تبني معايير جودة ملائمة، وربطها بالمعايير المطبقة في فرع الجامعة مع الجامعة الأصلية، بما يضمن تجانس المستوى بين الفرع والأصل.

١٣. تأثير افتتاح مثل هذه الفروع من الجامعات الأجنبية على التعليم العالي الوطني الحكومي أو الأهلي، ومدى منافسته لمؤسسات التعليم الأهلي في ضمان الجودة وتحسين النوعية.

١٤. النظر في مستوى المرونة التي يمكن أن تحصل عليه الجامعة الفرع لتنفيذ برامجها وخططها الدراسية واستقدام أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين والطلاب، ومدى الإسهام الوطني فيها لكل هذه النوعيات.

إن كثيرًا من التربويين والمعنيين بالتعليم العالي يرون أنه لا يمكن فصل التعليم العالي عن التعليم العام، كما لا يمكن تجزئة التعليم العالي إلى تعليم حكومي وآخر أهلي وثالث أجنبي، أو إلى أنواع تجمع أكثر من نمط أو نوعية لهذا التعليم. كما لا يمكن الفصل بين التعليم العالي التقني أو المهني والتعليم الأكاديمي. بمعنى أن كل هذه الأنواع والقطاعات التي تعمل داخل الوطن يجب أن تخضع إلى إستراتيجية وطنية وخطة واضحة المعالم توضح دور كل منها، ومجال إسهامه في التعليم، وكيفية تكامله مع بقيةالقطاعات الأخرى. وتحث (اليونسكو) الدول الأعضاء إلى مثل هذا التوجه (Chang. 2006)، وقد عمدت بعض الدول الإفريقة إلى هذا التوجه مثل: أوغندا وغانا ورواندا من بين دول أخرى في العالم.

١-٣ تسليع التعليم العالي:

تشير كثير من الدراسات والمحاضرات في مؤتمرات التعليم العالي إلى أن التعليم العالي هو استثمار بأغلى أنواع الموارد وهو المورد البشري، وأن الاستثمار في التعليم قضية تخص مستقبل الوطن وأمنه وسلامه الاجتماعي. كما تؤكد تقارير التنمية البشرية المتتالية منذ عام ٢٠٠٢م أن الإنسان أصبح رأس المال المعرفي والرصيد الأساس، وأنه لا بد من تنمية الفرد والمجتمع ضمن خطة تنموية شاملة ومتكاملة؛ لما لذلك من عوائد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا لا بد من توفير الموارد والاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم العالي بمحاوره المتعددة. ومن ذلك نرى أهمية توفير بيئات ملائمة للاستثمار تمكن كل القوى القادرة والمؤسسات المجتمعية القائمة في المجتمع من الإسهام الفاعل في التعليم. (انظر على سبيل المثال كلاً من: عبد الواحد، ٢٠٠٥م، وعماد الدين، ٢٠٠٤م).

وقد أُجريت كذلك كثير من الدراسات مثل: سورطي (٢٠٠٤م)، و(Alexander) (١٩٩٦م)، و(Driscoll) (١٩٩٨م) دلت على أنه كان لهذه النظرة الاقتصادية في التعليم عمومًا والتعليم العالي على وجه الخصوص أثر في تسليع التعليم والعمل على أن تكون مؤسساته إنتاجية تقدم خدمات بمقابل مادي وتقاس جودتها وملاءمة خدمات ونوعية منتجاتها أسوة بالمصانع والمؤسسات والشركات.

وقد أوردت الدراسات المختلفة تعليلاً لكون التعليم قضية استثمار وطني وإقليمي وربما يمتد تأثيره على الاقتصاد العالمي، نذكر من هذه التعليلات أن التعليم يخضع إلى الإنتاجية وهي المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها، كما أن التنمية الاقتصادية تعتمد على نوعية التعليم وجودته. ومن المعروف كذلك أن إنتاجية الفرد تتناسب طردًا مع مقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته ومستواه، وأن ثورة المعلومات لا تعدو أن تكون هي أو أساسها المعرفة وتقويمها وتطويرها وحسن استثمار عائداتها، وأصبحت المعرفة موضوعًا كبيرًا لتنمية اقتصادية. ونظرًا إلى أن المنتجات الصناعية تُقاس بمقدار ما تحويه من عنصر معرفي فقد أصبح نجاح برامج التعليم العالي في أي دولة هو بمقدار ما يمتلكه مواطنوها من المعرفة.

كما يسهم التعليم العالي في عناصر التنمية في المجتمع من خلال عدد من العوامل مثل إعداد القوى العاملة المؤهلة الخبيرة، على أنها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية الرئيسة، مثل: التربية الأسرية، والبيئية، والمساواة والعدل، وحب العمل والإنتاجية، والتعايش مع الآخرين. ومن ذلك استخدام البحث العلمي وتقنياته، وتوظيفه في حل المشكلات المتعددة، وزيادة المنافسة الوطنية في الأسواق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية أو العالمية، وذلك من خلال تحسين قدرة الفرد على المنافسة المجتمعية وتزويده بثقافة الإنتاج وحب العمل.

لقد أكدت كثير من الدراسات أن تسليع التعليم العالي وكذلك الاستثمار فيه والبحث في جدواه يتطلب التفاعل مع الثقافات العالمية والانفتاح على التجارب الإنسانية، والعمل على تهيئة المواطن العربي لمواجهة تحديات العولمة، مع الحفاظ على منظومة الأخلاق

والقيم والتقاليد الدينية أو المجتمعية، بالإضافة إلى سرعة مواكبة التقدم العلمي في التقنية، واستخدام الأساليب والتجارب الناجحة من كل أقطار العالم التي كان من بينها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. لهذا كان لتسليع التربية عمومًا والتعليم العالي بشكل خاص، ولثورة المعلومات والحاجة إلى المتابعة الآنية للتغيرات في التعليم العالي وسوق العمل والإنتاج، كان للجامعات الأجنبية دور في ذلك.

١-٤ تشخيص موضوع الدراسة:

ناقشت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) معًا في كل من (باريس) و(طوكيو) ومن ثم في (باريس) خلال عام ٢٠٠٥م على مدى ثلاثة اجتماعات موضوعًا مهمًّا كان موجهًا إلى اقتراح آلية دولية تتفق عليها الدول المصدرة للتعليم العالي والمستقبلة له. وقد هدفت هذه اللقاءات إلى وضع "دليل ضوابط النوعية في التعليم العالي عبر الحدود" وبرعاية المنظمتين، كما هدفت إلى وضع مسودة لدليل أو إطار يمكن الرجوع إليه للتعامل مع مشكلات تصدير واستيراد سلعة التعليم العالي.

والجديد في الأمر أن التعليم أصبح سلعة عامة في نظر المجتمعين في المؤتمر الذي استمر لمدة يومين متتاليين في كل مرة، ولهذه السلعة منتج سواء في الجامعات الأجنبية القائمة في الدول النامية غالبًا أو في فروع الجامعات الأجنبية المعروفة إما بتميزها أو أحيانًا بسوئها في مقرها الأصلي وتحتضن فروعها دول نامية كذلك. بالإضافة إلى ذلك توجد البرامج الموجهة عبر شبكة (الإنترنت) للتعليم عن بعد لجامعات قد يزيد عدد طلابها في الدول النامية على طلبتها في مقرها الأصلي. كما يوجد مستهلك أو مستفيد لهذه السلعة -وهم الطلاب-لا يتمتع أحيانًا بحد أدنى من الحماية التي يتمتع بها مستهلكو أصغر السلع الاستهلاكية، حيث يجتهد بعض الطلاب في الدول الأمل للحصول على شهادة أو وثيقة تؤهله لعمل يتيح له الفرصة لبدء حياة معقولة في بلده أو خارجها، أو ولي أمره الذي يبذل كل ما توافر له من حياته العملية أو

من قروض البنوك التي يزداد ثقل سدادها بمرور الزمن. أما المستورد فهي تلك الدول النامية التي زاد خريجوها في الغالب على الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي فيها، فوجدت في هذه الجامعات والفروع متنفسًا يحد من النقد الموجه للدولة ومحدودية الصرف على التعليم العالي أو عدم تجانس الصرف، أو عدم ملاءمة مخرجات الجامعات لسوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الوطني فيها، أو لسوء التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي .. من بين أمور شتى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن للجامعات الأجنبية أو لفروع الجامعات الأجنبية المعروفة في البلدان النامية جاذبية كبيرة، لأن لكثير منها تاريخًا عريقًا في التعليم العالي، قد يصل لبعضها إلى مئات السنين، ولها في بلدانها سمعة بين الجامعات، ولخريجيها بريقٌ أكثر وفرصة عمل أفضل في أحيانٍ أخرى. إن بعض الدول النامية تود أن تظهر على أنها منفتحة على الثقافة الغربية أو ثقافة الدول المتقدمة، وأنها لا تضع عوائق أمام أي استثمار كان حتى الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي، ولأن كثيرًا من هذه الدول لا تمتلك نظام تقويم واعتماد لمؤسساتها في التعليم العالي، فإنه لا يتوقع من الآخرين أن تلتزم مؤسساتهم المهاجرة -إذا جاز التعبير- بحد أدنى لأي مؤسسات تقويم أو اعتماد.

وتشكي كثير من الدول النامية من أن الجامعات الأجنبية أو فروعها في الدول النامية لا تمثل المستوى الأكاديمي والجدية في التعليم التي تتمتع بها جامعات مماثلة لها في بلدها الأصلي، أو أن المستوى في الفرع أقل من المستوى في الأصل بكثير. وترى بعض الدول النامية أن من مسؤولية الدول المتقدمة ألا تصدر إلا ما يليق بمستواها، وأن من المثل العليا والأمانة والأخلاق ألا تصدر من التعليم إلا أجوده، بحيث لا تقدم التعليم بمقابل أو تستثمر فيه وتُقدم السيء منه. ويرى آخرون أنه عندما يختلط المال والاستثمار بالأخلاق فإن تعريف الأخلاق يتغير، ومن هنا فلا بد من ضوابط يتفق عليها المصدر والمستورد والمستهلك.

وترى بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن التقويم والاعتماد لكل الجامعات الأمريكية أمر اختياري تقوم به مؤسسات مستقلة غير حكومية، وبالتالي فلا يمكن أن تفرض الدولة التقويم على الجامعات في الخارج سواء كانت برأس مال أمريكي أو في فروع

لجامعات أمريكية. ويشارك الولايات المتحدة في هذا الرأي كثير من الدول المتقدمة؛ لأن حماية المستهلك تأتي من المستورد وليس من المصنع، ومن الصعب على كثير من الجامعات متابعة طريقة عمل فروعها بدقة، حتى لا تتعارض أنشطة المتابعة مع سيادة الدول الأخرى المستوردة للتعليم العالي. كما أن من الصعب أحيانًا في برامج التعليم عن بعد أن تعرف الجامعة موقع الطالب المتلقي للتعليم في الدولة المستوردة أو موقعه في الكرة الأرضية.

ونود التأكيد إلى أن انتقال كثير من برامج التعليم العالي من دولة إلى أخرى يحدث دون تنسيق مسبق بين الدول المصدرة للتعليم العالي أو المستوردة له، وقد كان تصدير التعليم العالي أو استيراده -وحتى قبل بضع سنوات خلت-محصورًا في البعثات الدراسية التي توفرها كثير من الدول لمواطنيها للدراسة في الجامعات الأجنبية، أو المنح التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض المؤسسات التعليمية والخيرية أو السياسية للطلاب الأجانب، لدراسة التعليم الجامعي في الدول المانحة.

وكان تأثير الدولة المستفيدة في تحديد البرامج التي ترغب الابتعاث فيها أو الجامعات أو المستويات التي تهدف الابتعاث إليها واضحًا، كما كان لكثير من الدول المستفيدة من المنح الأجنبية دور في اختيار الطلاب أو ترشيحهم وتحديد التخصصات. أما في الوقت الحالي فقد أصبحت الجامعات تنتقل بفروعها التقليدية تارة أو عن طريق استثمارات، أو مشاريع خيرية لفتح كليات أجنبية مستقلة، أو عن طريق برامج التعليم عن بعد، إلى درجة أن بعض الجامعات لا تتمكن من معرفة المواقع الجغرافية لكل المستفيدين من برامجها، كما لا تتمكن بعض الدول من حصر الجامعات أو الفروع التي تعمل على أراضيها، التي يعد بعضها برامج من خلال مؤسسات خدمات ومعاهد فنية أو تدريبية أو مؤسسات تجارية أخرى.

وكانت لجان معادلة الشهادات في كثير من الدول ترى أن من أبرز المؤشرات الشائعة لسوء البرنامج أن يكون برنامج التعليم العالي في بلد ما مخصصًا للأجانب فقط، أو للأجانب من جنسيات معينة؛ وذلك لأنه ربما لا يلتزم بالمستوى الجيد أو المقبول من المتطلبات الأكاديمية في دول المقر. كما كانت كثير من لجان معادلة الشهادات لا تقر البرامج الأجنبية بالانتساب أو

التعليم عن بعد أو الدراسة بالتفرغ الجزئي. وكل متطلبات أو مواصفات الدرجة العلمية الجيدة أو الشهادة الجذابة لم تعد قائمة إما جزئيًّا أو كليًّا، ومن ثم فلا بد من تطوير أساليب المعادلة السابقة بما يتناسب والتقدم التقني ويتعامل مع الجامعات أو فروع الجامعات بكفاءة.

ولعل من أهم أسباب تغيّر مواصفات الدرجة أو الشهادة الجيدة أو المقبولة أن وضع التعليم العالي أصبح مختلفًا تمامًا عن السابق، حيث إن فرع الكلية أو الجامعة في الدولة الأجنبية يحتاج إلى أن يثبت مراعاته للمتطلبات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات سوق العمل في الدولة المضيفة للبرنامج أو المستفيدة منه، وبالتالي فهو موجه لغير مواطني وممولي الجامعة أو مواطني دولة المقر. بالإضافة إلى ذلك فقد دخلت برامج التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني بقوة، مما أفقد كثيرًا من معايير الاعتماد التقليدية قيمتها الحقيقية، وحد من قدرة كثير من الدول على مراقبة البرامج التعليمية التي يدرس فيها مواطنوها. وقد حدثت –وتحدث– في هذه البيئة متعددة الوسائل كثير من التجاوزات في المستوى التعليمي وفي الالتزام بمعايير ضمان الجودة، مما يؤدي أحيانًا إلى عدم حماية الأطراف المستفيدة وهم الطلاب وأولياء أمورهم من هذه التجاوزات.

وقد ذكرت دراسة حديثة في أستراليا أن عدد الجامعات التي يشار إليها بطواحين الشهادات (diploma mills) يفوق مئة وخمسين جامعة، وأن من بينها جامعات معروفة وقديمة، ولكنها تسمح في بعض برامجها لممارسات غير مقبولة، ولبعض هذه الجامعات الطواحينية فروع في أكثر من دولة، وتمنح شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه مقابل رسم أو ثمن مادي، بالإضافة إلى أي خبرات أو شهادات علمية أو دورات تدريبية أو إبداع يدعيه شخص لنفسه. (انظر على سبيل المثال كلاً من: (The weekend Australia. 2003)، و(Philly Burbs. 2004) ، و (Chronicle of Higher Education. 2004a,2004b). وللاطلاع على دراسة مفصلة نوعًا ما عن الشهادات المزورة والوهمية والواهنة والاعتمادات الصورية في التعليم العالي يمكن الرجوع إلى أبوعمه (١٤٣٢هـ).

ونتج عن ذلك تردد دول كثيرة في الترخيص لجامعات أجنبية أو لفروعها؛ بدعوى

عدم التزامها بالمعايير الأكاديمية ومتطلبات ضمان الجودة، سواء في دول مقراتها الرئيسة أو الدول الحاضنة لفروعها، أو من واقع بدايتها عبر فروع أو عبر وكلاء ومسوقين لخدماتها لا يلتزمون بتطبيق أدنى المعايير الأكاديمية، أو غير مؤهلين لتطبيقها من واقع خبرتهم وإمكاناتهم ونشاطهم. كما أنه لا يوجد في كثير من الدول النامية مفهوم للتقويم الخارجي والاعتماد أو متطلبات ضمان الجودة أو حتى التقويم الذاتي، وأحيانًا لا توجد أية رقابة على مؤسسات التعليم العالي أو متابعتها، بدعوى الحرية الأكاديمية، وهي وسيلة للتخلص من أي شفافية أو التزام بأي مستوى أو توفير معلومات عما يجري في كثير من جامعات الدول النامية أو مؤسسات التعليم العالي فيها. ومن الملاحظ أن أغلب الدول النامية -الثلثين تقريبًا- لا تملك مؤسسات مستقلة أو حكومية لعمل التقويم والاعتماد للبرامج الأكاديمية أو المهنية لمؤسسات التعليم العالي فيها. ولازالت الدول التي بدأت في هذه الأنشطة محدودة الخبرة ومعظمها في مراحل التكوين الأولى أو التجارب.

ومن ميزات العولمة وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة، وسلبياتها بالنسبة للدول النامية، ألا تميز الدول المستفيدة من التعليم العالي الأجنبي في معاملاتها بين تعليمها الوطني والتعليم الأجنبي لضمان المنافسة العادلة، ولتشجيع التبادل المعرفي والتجاري، والحوار بين الشعوب، مع العمل على حماية المستفيدين، أو المستهلكين للتعليم العالي المستورد والمحلي على حد سواء، كما لا يمكن للدول المستوردة أن تبالغ في وضع الحوافز لتعليمها الأهلي أو الخاص، أو تستمر فيها؛ حتى تضمن منافسة غير متحيزة بين الاستثمارين الوطني والأجنبي.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى أن يغلب العامل المادي البحت على المستوى العلمي وإن تغلبت روح الاستغلال، أحيانا، من مؤسسات في الدول المتقدمة من خلال دعوى تطوير التعليم العالي على روح المساعدة للدول الفقيرة أو النامية، ويحدث ذلك،بطرق نظامية ومشروعة لوجود فراغ نظامي أو عدم وجود تنظيم شامل لمنظومات التعليم العالي في الدول الأخيرة.

ولن تتمكن الدول -وخاصة النامي منها-التي لا تمتلك مؤسسات للتقويم والاعتماد، أو لديها مؤسسات حديثة النشأة، أو تفتقد الخطط الإستراتيجية المتكاملة لقطاع التعليم والعمل من استيراد تعليم عال بمواصفات قياسية أقرت أطرها (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع الأطراف الأخرى. كما لن تسهم بعض الجامعات الأجنبية أو فروعها في تطوير التعليم العالي المحلي أو الوطني في الدول النامية؛ لأنها لم تنافسه على الريادة في المستوى الأكاديمي، ولم تراع بعض الجامعات الأجنبية وفروعها متطلبات المجتمعات الثقافية والاجتماعية أو حتى البنية الاقتصادية، بل وربما ستسهم بعض مؤسسات التعليم العالي الأجنبي إما في زيادة الهجرة إلى الخارج أو في خلق بطالة مؤهلة تعي حقوقها السياسية على مجتمعاتها وربما تفتقد الانتماء وتتنكر للواجبات والحقوق التي تمليها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تنعكس بعض الأمور الإيجابية إلى سلبية.

أقول ذلك مع وجود جامعات أمريكية أو جامعات أجنبية أخرى في بعض الدول العربية وفروع جامعات بريطانية في دول آسيوية تتمتع بمستوى أكاديمي مرموق، وقدمت خدمات جليلة للمجتمعات المضيفة لها، ويشار إليها بالبنان وهي مثل في أدائها، ويرضى المستفيد والدولة المضيفة عنها، ولكن أعداد هذه الجامعات الجيدة محدودة جدًّا، بل وقليلة وربما نادرة، مع التزايد الكبير في أعداد الجامعات الأجنبية أو الفروع أو البرامج التي أصبحت تنمو كالنار في الهشيم، علمًا أن بعضها مازال متعثرًا لأسباب مالية أو إدارية أو لم يتمكن من تحقيق متطلبات الاستمرار.

وتعد الجامعات الأجنبية مرحلة تاريخية في مسيرة التعليم العالي لا يمكن استبعادها، وربما من المستحيل على بعض الدول أن ترفض ذلك، ولكن لابد من تنظيم الممارسة الداخلية والمنظومة الوطنية وبناء المؤسسات المستقلة والنظامية لتقويم التعليم العالي واعتماده، والعمل على توعية الدارسين أو المستهلكين أو المستفيدين للتعليم العالي. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة التجارب القائمة الجيد منها والسيئ عامل مساعد لحماية المستهلك وتوفير الغطاء النظامي لذلك، كما أنه يجب إعادة ترتيب الأولويات بحيث يكون التعليم العالي وسيلة للعمل وللتنمية

الاقتصادية وليس هدفًا بذاته، ويجب العمل على ألا يكون عبئًا على الدولة والمجتمع ينتهي بمنح درجة علمية مكلفة ماديًّا لا يمكن استيعاب حاملها في أي قطاع اقتصادي. وعلى الجهات المعنية بالاستثمار الأجنبي أن يكون من أولوياتها توجيه الاستثمار لحل مشكلة البطالة أولا، وتوجيهه إلى توفير فرص عمل يمكن أن تؤثر على توجهات التعليم العالي الوطني وتزيد من تفاعله مع التوجهات العالمية.

ولن يكون لاستيراد التعليم الأجنبي الموجه لقطاعات اقتصادية مختلفة، عما هو مخطط له وطنيًّا -حتى بعد أن تتوافر ضوابط جودة النوعية-دور كبير في التنمية. ويجب ألا نتوقع من الجامعات الأجنبية أو فروعها أن ترسم هيكلاً ناجحًا لاقتصاد الدول النامية، وهو ما لا يمكن أن تعمله الجامعات الوطنية في كثير من الأحيان. ولكن يجب على كل دولة نامية أن تدرس إمكاناتها، وتتعرف على قدراتها، وتحدد موقعها في النظام العالمي، وتخطط لاقتصاد وتنمية في مجالات يمكن للجامعات الوطنية والأجنبية أن تسهم في تنمية القوى العاملة وتزويدها بالعلوم والمهارات المطلوبة.

وقد تداخلت في المرحلة الحالية -وهذا من خصوصيات العولمة-متطلبات وأنشطة القطاعين العام والخاص، ولا بد أن تتماثل المعاملة والضمانات والإجراءات والحوافز.

لهذه الأسباب وغيرها كان لابد من التعامل مع هذه المشكلة بشيء من الشمولية، وبالتالي تدخل مؤسسات عالمية مقبولة للطرفين وهما الدول المصدرة والمستوردة للتعليم العالي لوضع معايير مقبولة ومناسبة وعلمية أو تقنية لها القدرة على توفير المشاركة من كل الأطراف المستفيدة، سواء الدول أو المنظمات الطلابية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الاهتمام بهذا الموضوع. وفي هذا السياق قامت كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باقتراح اجتماع لأعضاء المنظمتين للعمل على وضع مسودة لأدلة أو أطر يمكن مراعاتها عند تصدير أو استيراد برامج التعليم العالي؛ لتتمتع بقدر من الجودة وتساعد على خدمة الدول المستفيدة منها بشكل مناسب. وكانت آلية التوصل لذلك هي العمل على رصد التوجهات والانطباعات، ومن ثم التنسيق للخروج بعناصر أو مواد لأدلة أو

أطر في عدد من الموضوعات وهي: (انظر: OECD AND UNESCO. 2005a, 2005b):

١. دليل لمؤسسات التعليم العالي.

٢. دليل لضمان الجودة ومؤسسات الاعتماد.

٣. دليل لمؤسسات تقويم واعتماد الشهادات.

٤. دليل للمؤسسات المهنية.

٥. قاعدة معلومات دولية لمؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

وقد هدفت الأدلة الأربعة السابقة الذكر والقاعدة المقترحة إلى مراعاة عدة عوامل منها:

١. حماية الطلاب من المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة عن برامج التعليم العالي، والعمل على التشهير بالبرامج الرديئة وطواحين الشهادات أو الدرجات العلمية محدودة القيمة أو الفاعلية.

٢. العمل على أن تكون الدرجات أو الشهادات مقروءة بمعلومات ذات شفافية وتوافر معلومات مناسبة عن البرنامج.

٣. أن يكون أسلوب التقويم المستخدم واضحًا ومعقولاً وموثقًا ويمكن مقارنته بما يماثله من أساليب خارج دولة مقر المؤسسة.

٤. أن تكشف مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة النوعية اتصالاتها وتعاونها الدولي للوصول إلى تفاهم عالمي أكبر.

ويكون ذلك ممكنًا من خلال تفاعل خمس جهات على المستويين الوطني والدولي لكي **تحقق الأهداف السابقة، وهي:**

١. مؤسسات تقديم خدمات التعليم العالي.

٢. مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد.

٣. مؤسسات تقويم واعتماد الشهادات والمؤسسات المهنية.

٤. الحكومات الراعية أو المشرفة على مؤسسات التعليم العالي.

٥. الفئات المستفيدة من خدمات الجامعات الأجنبية وفروعها.

وتبدأ كثير من الاتفاقات الدولية بمراحل تجارب وتكوين أدلة إرشادية تتم مراقبتها وتحسين أسلوب تطبيقها، ومن ثم قد تتحول إلى أن تكون ملزمة لكل الأطراف أو لبعض الأطراف المعنية. ومن البدهي أن يصر المتضررون على أن تكون هذه الأدلة أو الأطر إلزامية، وأن تتولى المنظمات الدولية حمايتهم، ويرى آخرون أن هذا ليس من السهولة بمكان، نظرًا لتباين إمكانات الدول، وتعدد أساليب تصدير التعليم العالي حاليًّا مثل برامج التعليم عن بعد التي لم تلق عناية كافية في وضع ضوابط التقويم أو معايير الجودة، وذلك في كثير من الدول. وبالتالي فإن من المتوقع أن تكون هذه المعايير اختيارية أو إرشادية، وقد يجري تطويرها مستقبلاً لتكون في درجة أعلى أو ترقى إلى اتفاقية في بعض عناصرها.

ولن تتمكن الدول التي لم تمتلك -كما أشرنا سابقًا- مؤسسات للتقويم والاعتماد، أو لديها مؤسسات حديثة النشأة من استيراد تعليم عال بمواصفات مناسبة، تصل إلى المستوى العام لما تبنته (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع الأطراف الأخرى. ومن المتوقع ألا تتمكن بعض الدول -إلا ربما بعد عدة سنوات- من إتمام صياغة هذه الأدلة لتحديد موقفها من خلال أنظمة ولوائح وضوابط وطنية معلنة. كما لن تستطيع كثير من الجامعات أو الكليات الأهلية الوطنية من المنافسة. كما قد لا تكون الضوابط الاختيارية المتوقعة بالضرورة في صالح الدول المستوردة للتعليم العالي وغالبيتها من الدول النامية، وخاصة إذا لم تعِ هذه الدول جيدًا أهمية هذه الضوابط في منظومتها التعليمية، وتعمل على التنسيق مع الدول المستوردة الأخرى لتقليل الأضرار وزيادة الإيجابيات والتعود على العمل الجماعي في المطالبة بالحقوق، وإتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني مثل مؤسسات التقويم والاعتماد المستقلة واتحادات الطلاب وممثليهم وبعض الهيئات المهنية من المشاركة بقوة في صياغة هذه الأدلة وتحديد الأسلوب والقوة النظامية لتفعيله.

١-٥ عرض عام لتجارب التعليم العالي الأجنبي في بعض الدول:

يقدم هذا الجزء بإيجاز عرضًا لبعض تجارب الجامعات الأجنبية في غير دولها، ويحدد بعض عوامل الضبط النوعي بشكل عام لعملها، كما يفصل أكثر قليلاً في الحالات أو الممارسات في المملكةالعربية السعودية، وترد في سياق ذلك بعض الملاحظات على هذه التجارب وبشكل موجز جدًّا.

إن الهدف من هذا العرض هو تزويد القارئ بصورة مختصرة عن انتشار التعليم العالي الأجنبي في العالم العربي، وفي كثير من الدول غير العربية. وكما يتبين فيما بعد، فإن التعليم الأجنبي في سبيله لأن يصبح ظاهرة لتزايده بشكل ملحوظ. وفيما يلي عرض لبعض هذه التجارب مقرونًا ببعض الملاحظات:

١. جمهورية مصر العربية: لم يكن متاحًا في مصر افتتاح فروع لجامعات أجنبية، وقد تعود أسباب ذلك إلى عدم وجود تنظيم لذلك، أو عدم تحمس الجامعات الأجنبية لهذا الأمر، ولكن الدولة سمحت بوجود جامعات أجنبية مثل الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC)، وهي جامعة كاملة وليست فرع جامعة. بعد ذلك، وفي السنوات القليلة الماضية، تم افتتاح الجامعة الألمانية المصرية والجامعة الفرنسية المصرية، ويبدو أنه ليس من المستبعد-حسب تصريحات بعض المسؤولين عن التعليم العالي- افتتاح جامعات أجنبية أو فروع لجامعات أجنبية في المستقبل.

٢. الإمارات العربية المتحدة: توجد في الإمارات العربية المتحدة جامعات أجنبية مستقلة مثل الجامعة الأمريكية في الشارقة، والجامعة الأمريكية في دبي (AUD)، والجامعة البريطانية في دبي وأبوظبي، بالإضافة إلى فروع لجامعات أمريكية وأجنبية أخرى.

٣. الجمهورية اللبنانية: توجد في لبنان عديد من فروع الجامعات الأجنبية أو جامعات لبنانية تمنح درجات بالتضامن مع جامعات وكليات أجنبية، وتعتمد وزارة التعليم العالي بعض البرامج التي تمنحها الجامعات في لبنان حسب تحقيقها لشروط محددة. وقد اشتهر وجود الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) والجامعة اللبنانية

الأمريكية (ALU)، وهما من أقدم الجامعات الأجنبية في الدول العربية.

٤. دولة قطر: وافقت دولة قطر على إنشاء فروع لجامعات أجنبية من بينها جامعة (كورنيل)، التي أنشئت بموجب اتفاق مع وزارة التعليم فيها لتحقيق أهداف استثمارية وسياسية معينة.

٥. المملكة العربية السعودية: توجد في المملكة فروع أو أنشطة أو برامج لجامعات أجنبية (غير سعودية) تمارس عملها بموافقة الدولة وبمناهجها الخاصة بها، ولم تُعتمد درجات أي منها، وهي:

- جامعة القدس المفتوحة (QU).
- جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن.
- أما الجامعة العربية المفتوحة (AOU) فقد عُودلت وقُبلت بعض درجات البكالوريوس في بعض التخصصات.

كما سبق أن قدمت جامعة (ميرلاند) الأمريكية برامج أو وحدات دراسية لغير السعوديين، وكذلك قدمت جامعة بريطانية برامج للماجستير بتنظيم مع مؤسسات غير حكومية دون تنسيق أو موافقة من وزارة التعليم العالي.

٦. المملكة المتحدة: توجد في بريطانيا فروع لعدد من الجامعات الأمريكية، ولكن بريطانيا لا تعتمد شهادات فروع الجامعات الأجنبية عمومًا بما فيها الجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى جامعة إسلامية، بدعوى أنها لا تمنح شهادات بريطانية.

٧. التقويم للجامعات الأمريكية في الخارج: يعد التقويم والاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة اختياريًّا للمؤسسات الراغبة فيه داخل الدولة، وبالتالي فلن يكون ملزمًا لفروعها في الخارج. وعادة ما يكون النشاط التعليمي الأمريكي خارج الولايات المتحدة من المؤسسة التعليمية، وبعضه استثمار لهذه المؤسسات، ولا يرتبط عادة باتفاقيات بين الولايات المتحدة وهذه الدول. ونظرًا إلى اختلاف الأنظمة التعليمية في الولايات المختلفة للولايات المتحدة فلا زالت هذه الدولة مصدرًا رئيسًا للشهادات المزورة في العالم.

٨. ضمان الجودة لفروع الجامعات البريطانية: تقوم بريطانيا بوضع معايير لفروع الجامعات البريطانية في الخارج، ويتوقع أن تحافظ هذه الفروع على حد ربما يماثل الممارسة التي تقوم بها الجامعات في بريطانيا. وعادة تتابع وكالة ضمان الجودة الفروع في الخارج، وكذلك مؤسسات تمويل التعليم العالي؛ لأن كل الجامعات البريطانية تقريبًا حكومية تحصل على دعم سنوي من الدولة.

٩. معادلة شهادات التعليم العالي الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

أ- يوجد عدد من الأفراد درسوا و تخرجوا وهم في المملكة ضمن برامج واتفاقيات خاصة في بعض التخصصات الطبية المساعدة مثل الأشعة وغيرها، وحملوا درجة علمية من جامعة (ويلز)، مع أنهم لم يدرسوا في بريطانيا، وهم الآن يعملون في مستشفى الرياض والخرج، وقد عُودلت شهاداتهم، لأنهم لم يدرسوا في بريطانيا بل في المملكة، ومنحت الشهادات لهم من قبل جامعة بريطانية.

ب- تقوم جامعة الملك عبد العزيز ضمن برنامج متفق عليه في الإشراف المشترك على طالبات الدكتوراة في عدد من التخصصات مع بعض الجامعات البريطانية.

ت- ربما وجدت حالات فردية استكمل فيها طالب الدكتوراة متطلبات جامعة أجنبية في البحث وهو في المملكة، وقد تتم معادلة الشهادة له، حتى ولو تبين أن لديه إقامة كافية في بلد الدراسة، حتى وإن زادت في المملكة خلال فترة الدراسة إقامته في دولة الجامعة.

ث- كانت لجنة معادلة الشهادات الجامعية في المملكة لا تقر أو تعادل الشهادات الصادرة من فروع كثير من الجامعات في غير مقر دولها.

١٠. فروع الجامعات في الخارج: يوجد لبعض الجامعات السعودية -مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-فروع ومعاهد في عدد من دول العالم على

مستوى التعليم العام أو الجامعي مثل كلية الشريعة في رأس الخيمة. وتعاني بعض هذه الفروع من الاعتماد الأكاديمي لها لعدة أسباب، ويلاحظ توقف التوسع في الفروع على المستوى الجامعي منذ عدة سنوات.

١١. تحفظ بعض الدول المستوردة للتعليم الأجنبي: أبدت كثير من الدول النامية ملاحظات على فروع جامعات أجنبية ذات أصول في دول متقدمة، من ذلك: أنها تستغل سمعة الجامعات الأم ولا تقدم تعليمًا يتناسب أو يليق بمستواها، وأن كثيرًا من الجامعات الأجنبية أو فروعها لا تحقق متطلبات الاعتماد في بلدانها، وبالتالي فهي لا تقدم إسهامًا أو خبرة كما هو منتظر، بل إن بعضها يعمل بأسلوب تجاري بسيط. وبالتالي فإن المشكلة عالمية يجب إيجاد حلول لها تتناسب مع حجمها.

١٢. دور المنظمات الدولية: عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلاثة اجتماعات في عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م في كل من (باريس) و(طوكيو) و(باريس) على التوالي، وذلك لمناقشة الجامعات الأجنبية أو فروع الجامعات في الخارج. وتوصلت المنظمتان بحضور مندوبين عن الدول المستفيدة أو المهتمة بهذا النوع من التعليم -من ضمنها المملكة- إلى أدلة (سنورد أهم عناصرها فيما بعد). وتهدف هذه الأدلة إلى مساعدة الدول النامية خاصة لكي تتمكن من وضع ضوابط عادلة ومناسبة لحماية المستفيدين من الطلاب وأولياء الأمور والجهات الوطنية الموظفة.

١٣. موقف الدول المصدرة للتعليم العالي: ذكرت بعض الدول المصدرة للتعليم العالي أنه من غير الممكن أو من المستحيل أحيانًا تقديم تعليم عال متميز في مستوى الدول المصدرة له ومنافس تجاريًّا لمؤسسات التعليم العالي في البلد المستورد. ومع ذلك ترى هذه الدول أن من الضروري الالتزام بكل الشروط التي تفرضها

الدول النامية على مؤسسات التعليم العالي فيها سواء الحكومية أو الخاصة.

١٤. التعليم الأجنبي ومنظمة التجارة العالمية: نصت الاتفاقيات في مفاوضات المملكة مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) على أن التعليم العالي في المملكة من الموضوعات المشمولة بهذه الاتفاقيات، وأنه من السلع التي يجوز الاستثمار فيها مثل فتح فروع جامعات أو جامعات أجنبية في المملكة.

١٥. متطلبات منظمة التجارة العالمية للاستثمار: إن من أبرز شروط منظمة (الجات)-وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة أو (GATT) التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)-عدم التمييز بين المؤسسات الممارسة للنشاط نفسه داخل الدول، وإعطاء فرص متساوية للمؤسسات الوطنية والأجنبية. وتتساوى هذه المؤسسات في الدعم التنظيمي والمالي ومجالات الاستثمار.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الثاني
الجامعات الأجنبية في العالم العربي وفي دول أخرى

٢-١ تمهيد.

٢-٢ الجامعات الأجنبية في جمهورية مصر العربية.

٢-٣ الجامعات الأجنبية في الجمهورية اللبنانية.

٢-٤ الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة.

٢-٥ الجامعات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية.

٢-٦ الجامعات الأجنبية في دولة قطر.

٢-٧ الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين.

٢-٨ الجامعات الأجنبية في دولة الكويت.

٢-٩ الجامعات الأجنبية في سلطنة عمان.

٢-١٠ الجامعات الأجنبية في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢-١١ الجامعات الأجنبية في الدول الإسلامية.

٢-١٢ الجامعات الأجنبية في غير دولها.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

٢-١ تمهيد:

يعرض هذا الفصل أهم أو أبرز تجارب الجامعات الأجنبية في الدول العربية، التي سبق بعضها إنشاء الجامعات المحلية أو الوطنية في بعض الدول العربية، بل إن بعض هذه الجامعات يُعد من أقدم الجامعات المعاصرة في منظومة التعليم العالي العربي.

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه الجامعات قد أسهم في تخريج عدد من المثقفين وقياديي المجتمع في العالم العربي، وأن لبعضها إسهامات ثقافية وأدبية وعلمية ومشاريع بحثية تهم المجتمع الحاضن لها أو المجتمع العربي بشكل عام.

يحدث هذا بالرغم من أن هناك نقدًا موجهًا إلى هذه الجامعات، من بعض الفئات المحافظة يصفها بأنها وسائل أجنبية أو وسائل استعمارية أو مراكز استخباراتية أو مراكز لجمع المعلومات عن الوطن العربي أو المجتمع العربي...، ومع ذلك تُلاحظ دائمًا محاولات مستمرة من هذه الجامعات للظهور بمظهر من يريد الخير والصلاح للمجتمعات الحاضنة لها، وأن أهدافها خيرية بحتة، وأنها تود أن تظهر أن للغرب أو للأجنبي وجهًا علميًّا وحضاريًّا وثقافيًّا آخر، غير الحروب وصراع الحضارات.

لقد كانت بداية هذه التجارب المتميزة في التعليم الأجنبي في جمهورية مصر العربية منذ بداية القرن العشرين ممثلة في الجامعة الأمريكية في القاهرة وفي الجمهورية اللبنانية في القرن التاسع عشر، واستمرت في القرن العشرين وتمثلت في الجامعة الأمريكية اللبنانية والجامعة الأمريكية في بيروت. وتجدر الإشارة إلى أن خدمات هذه الجامعات كانت موجهة لنُخب المجتمعين المصري واللبناني وبعض الدول العربية، وذلك لاستخدامها اللغة الإنجليزية في التدريس، وارتفاع رسومها الدراسية، ومحدودية المنح الدراسية التي تقدمها، ولممارساتها الليبرالية داخل أسوارها. وقد اختلفت أوضاعها الآن، حيث تحاول كل منها زيادة إسهام فئات أخرى من المجتمعات المضيفة التي لم تكن قادرة على الدراسة فيها سابقًا.

كما سيرد في هذا الفصل ذكر لبعض التجارب الحديثة للجامعات الأجنبية في الدول العربية التي ظهرت في الإمارات العربية المتحدة وقطر وسوريا والأردن والكويت، وفي العراق

التي أقرت عام ٢٠١١م خطة للتعليم والتعليم العالي تشير إلى التوسع في التعليم العالي عبر جامعات حكومية إضافية، والسماح للجامعات الخاصة، والتصريح لجامعات أجنبية للعمل في الجمهورية العراقية.

كما يحسن التأكيد على أن ظاهرة الجامعات الأجنبية لم تكن مقصورة على الدول العربية فقط، بل ظهرت في دول آسيوية وإفريقية، وفي دول أوروبية ودول متقدمة، ولكل دولة أو منطقة إقليمية ظروفها التي رسمت من خلالها أسلوب التعامل مع هذه الجامعات.

ولعل من أهم الفروق بين الجامعات الأجنبية القديمة والحديثة أن مؤسسات التعليم العالي القديمة غير ربحية (non-profite private higher education institutions)، بينما يغلب على الجامعات والكليات الحديثة التوجه الربحي (for profit).

وفيما يلي عرض عام لأبرز هذه التجارب، قبل الدخول في إيجابياتها الكثيرة وسلبياتها المتعددة.

٢-٢ الجامعات الأجنبية في جمهورية مصر العربية:

يوجد في جمهورية مصر عدد من الجامعات الأجنبية أقدمها وأعرقها الجامعة الأمريكية في القاهرة، التي تكاد تكمل قرنًا من الزمن. كما نشأ عدد من الجامعات الأخرى في السنوات العشر الأخيرة، كما يبين الجدول (٢-٢-١). وكانت أغلب هذه الجامعات تتبع نمط الجامعة الأمريكية، بمعنى أنها تمثل شراكة بين دولة أجنبية والمجتمع المصري مثل الجامعة الفرنسية والجامعة البريطانية والجامعة الألمانية والجامعة اليابانية المصرية والجامعة الروسية والكلية الكندية. وكانت بعض الجامعات نتاج تعاون أو اتفاقات مع مؤسسة تعليم عال أجنبي أو أكثر، وكانت تحمل صفة (الدولية) (international) جزءًا من اسمها لتوضح تمايزها عن التعليم العام أو التعليم الخاص العالي المصري.

جدول (٢-٢-١): الجامعات الأجنبية في جمهورية مصر العربية

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة الأمريكية في القاهرة	The American University (AUC) in Cairo	١٩١٩م	القاهرة
جامعة مصر الدولية	Misr International (University (MIU	١٩٩٦م	القاهرة
الجامعة الألمانية في القاهرة	German University in (Cairo,(GUC	٢٠٠٢م	القاهرة
الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام	International Academy for Engineering and Media (IAEMS) Sciences	٢٠٠٢م	مدينة السادس من أكتوبر
الجامعة الفرنسية في مصر	French University in Egypt	٢٠٠٢م	مدينة الشروق
الكلية الكندية الدولية	Canadian International (University, (CIU	٢٠٠٤م	القاهرة الجديدة
الجامعة البريطانية في مصر	Brirtish Unversity in Egypt ((BUE	٢٠٠٥م	القاهرة
الجامعة الروسية في مصر	Egyptian Russian ,University (ERU)	٢٠٠٦م	القاهرة
الجامعة اليابانية المصرية للعلوم والتقنية	Egyption-Japan Univrsity of Science and Technology	٢٠١٠م	القاهرة

المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__Arab__universities

٢-٢-١ الجامعة الأمريكية في القاهرة:

أنشئت الجامعة الأمريكية في القاهرة من قبل عدد من الأمريكان المهتمين بالتعليم والشرق الأوسط وذلك عام ١٩١٩م، واستمرت الجامعة لمدة (٢٧) عامًا كما أراد لها المدير المؤسس الدكتور (تشارز واتسون) (Dr. Charles A. Watson) المولود في القاهرة عام ١٨٧٣م-وهو أن تستخدم الجامعة اللغة الإنجليزية في التدريس، وأن تكون ذات مستوى عال في التعليم والانضباط، وأن تسهم في النمو الفكري والإمكانات الجيدة لقادة المستقبل في مصر ودول المنطقة الأخرى. كما كان من المتوقع أن تسهم الجامعة في فهم أمريكي أفضل لمنطقة الشرق الأوسط، عن طريق إيجاد علاقة علمية وثقافية، وتوفير الدراسات المختلفة التي تحقق هذا الهدف، وتساعد في تقديم بعض الحلول لمشاكل المجتمع العربي والإسهام في التنمية الثقافية له. وتشير أدبيات الجامعة على أن إسهامها في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن العربي عمومًا وفي مصر على وجه الخصوص تشكل جسرًا حيويًّا لربط الشرق العربي بالغرب، وربط المنطقة بالعرب والعالم عمومًا بأسره، من خلال الأبحاث العلمية والحراك التعليمي وعقد الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتفاعل مع الخبرات التعليمية في الخارج

وكانت بداية الجامعة الأمريكية على صورة مدرسة ثانوية وجامعة في الوقت نفسه، وكانت مخصصة للبنين فقط. وقد منحت الجامعة أول دبلوم متوسط عام ١٩٢٣م، وأول شهادة بكالوريوس في العلوم وشهادة بكالوريوس في الآداب عام ١٩٢٨م، وهو العام الذي قبلت فيه أول طالبة في الجامعة، وأول شهادة ماجستير في العلوم عام ١٩٥٠م. وكانت التخصصات المقدمة في الجامعة هي العلوم والآداب والتربية، وفي عام ١٩٢١م أنشئت مدرسة الدراسات الشرقية. كما أنشئ عامي ١٩٥٣م و ١٩٧٩م مركز الأبحاث الاجتماعية ومركز التنمية الصحراوية.

وقد نما المجتمع الطلابي في الجامعة، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الطلاب من (٤٠٠) طالب وطالبة عام ١٩٦٠م إلى أكثر من (١٣٠٠) طالب وطالبة عام ١٩٦٩م، يدرس حوالي (٤٥٠) منهم دراسات عليا. ووصل عدد الطلاب إلى (٥٠٢٢) طالب وطالبة في خريف

عام ٢٠٠١م، منهم (٧٤٩) في مرحلة الماجستير. كما طُورت برامج لتعليم الكبار حتى وصل عدد الطلاب المستفيدين من الجامعة ومن هذه البرامج المختلفة حوالي (٣٠) ألف شخص في العام.

وتحوي الجامعة عدة أقسام أكاديمية في خمس كليات هي: كلية إدارة الأعمال، وكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكلية العلوم والهندسة، وكلية الشؤون الدولية والسياسة العامة، وكلية التعليم المستمر. كما استمرت الجامعة في تقديم التعليم للكبار والأبحاث من خلال مراكز متخصصة بذلك.

وتعُد الجامعة نفسها على أنها جامعة مصرية مستقلة غير هادفة للربح. والجامعة مسجلة بصفة مؤسسة في ولاية (ديلاوير) (Delaware)، ومعتمدة من هيئة التعليم العالي لاتحاد الولايات الوسطى للمدارس والكليات، كما تم اعتمادها أو الاعتراف بها بناء على مرسوم رئاسي وقرار جمهوري، وتعمل هذه الجامعة في مصر بصفة مؤسسة ثقافية خاصة فى إطار الاتفاقية الثقافية المصرية الأمريكية الموقعة فى عام ١٩٦٢م والقرار الجمهوري رقم (١٤٦) لسنة ١٩٧٦م الذي ينظم أوضاعها والدرجات العلمية التى تمنحها وطرق معادلتها بالدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية. وكان مقر الجامعة في ميدان التحرير في وسط العاصمة المصرية القاهرة، وللجامعة مقر جديد في القاهرة الجديدة.

وتضم الجامعة عددًا من المراكز منها:

١- مركز دراسات المرأة.

٢- مركز تنمية الصحراء.

٣- مكتب الدراسات الأفريقية.

٤- مركز البحوث الاجتماعية.

٥- وحدة أبحاث الببليوجرافيا العربية.

٦- مركز تعليم الكبار والتعليم المستمر.

٢-٢-٢ الجامعات الألمانية في القاهرة:

تعد الجامعة الألمانية في القاهرة (GUC) جامعة خاصة مصرحًا لها بمرسوم جمهوري عام ١٩٩٢م بالتعاون مع جامعتي (ألم) و(شتوتجارت) الألمانيتين (State Universities of Ulm and Stuttgart) برعاية من وزارة التعليم العالي في مصر ووزارة العلوم والبحث والآداب، وولاية (بادن وورتمبيرج) (State of Baden-Wuerttemberg) الألمانية ومؤسسة خدمات ألمانيا للتبادل الأكاديمي (DAAD). ويوجد في الجامعة عدة كليات بنهاية عام ٢٠١١م، أهمها كلية الصيدلة والتقنية الحيوية، وكلية الهندسة وعلوم المواد، وكلية هندسة المعلومات والتقنية، وكلية الإدارة والتقنية، وكلية هندسة الوسائل والتقنية، وكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، وكلية العلوم الأساسية، وكلية العلوم التطبيقية والآداب، وكلية العلوم الإنسانية واللغات.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة المستخدمة في التدريس في الجامعة الألمانية في القاهرة هي اللغة الإنجليزية، ويطلب من الطلاب عادة تعلم اللغة الألمانية في السنوات الأولى من دراستهم الجامعية.

٢-٢-٣ الجامعات الفرنسية:

أسست الجامعة الفرنسية بمصر (Universite Francaise DÉgypte) عام ٢٠٠٢م، وهي جامعة خاصة ذات هدف غير ربحي، وهي جامعة مشتركة بين البلدين، وتضم الآن ثلاث كليات هي: كلية اللغات التطبيقية، وهي متخصصة في قانون الأعمال والتجارة الدولية وتحظى بشراكة مع جامعة (باريس ٢ السوربون) الجديدة، وكلية الإدارة و نظم المعلومات التي يتم التدريس فيها بثلاث لغات موجهة نحو المؤسسات بالتعاون مع (باريس دوفين)، وكلية الهندسة وهي ذات منهج متعدد الاختصاصات في تقنيات المعلومات و الاتصال وفي التحديث الصناعي (إنتاج، وطاقة، ومراقبة آلية)، وتعمل الكلية بالتعاون مع ثانوية (لويس

لي جران) المدرسة القومية العليا للحرف والفنون، والمدرسة الوطنية للطرق والكباري، والمعهد الوطني متعدد التقنيات (بجرينوبل وتيليكوم –باريس) (المدرسة الوطنية العليا للاتصالات).

وهكذا فإن الدراسة في كليات الجامعة الفرنسية بمصر تفضي إلى إمكانية حدوث تبادلات للطلاب المتمرنين مع فرنسا بفضل التعاون الجامعي وبفضل الانفتاح على عالم المؤسسات الصناعية. وتتكون هيئة التدريس في الجامعة من أساتذة من مصر و من فرنسا للعمل على بناء فكر تكاملي. وتهدف الجامعة إلى استخدام طرق ومنهجيات مبتكرة للدراسة ومتجددة مع العمل على التعامل مع عدد قليل من الطلاب في كل فصل، وتوفير وسائل كبيرة، واستعمال كثيف ومتطور للمعلوماتية والأعمال الفردية والجماعية للاستعلام والبحث. وتستخدم الجامعة ثلاث لغات هي اللغة الفرنسية لكونها لغة الثقافة والأعمال في البلاد الناطقة بالفرنسية، و اللغة الإنجليزية لكونها لغة العولمة، واللغة العربية لكونها تفتح أبواب العمل في مصر والعالم العربي. وتمنح الدرجات الأكاديمية مشاركة بين الجامعة الفرنسية في القاهرة وعدد من الجامعات الفرنسية حسب التخصص.

٢-٢-٤ الجامعات البريطانية :

ذكر السيد (ديريك بلامبلي) السفير البريطاني في القاهرة أن الجامعة البريطانية في مصر ستفتتح في سبتمبر من عام ٢٠٠٤م بقبول (٤٠٠) طالب في أقسام الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب الآلي ودراسات الأعمال، وقد حدث ذلك. وتهدف الجامعة البريطانية في مصر (BUE) إلى الإسهام في توثيق الروابط بين مصر وبريطانيا. ومن المتوقع أن يحصل هذا المشروع على الدعم الكامل من الحكومة البريطانية ورئيس الوزراء (توني بلير). ويذكر محمد فريد خميس عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس أمناء الجامعة في تصريح صحفي له "أنه تم إنجاز المرحلة الأولى من الجامعة باستثمارات (١٢٠) مليون جنيه، وأن المساحة المخصصة للمشروع في مدينة الشروق هي (٣٩) فدانًا". ويضيف السيد خميس أنه تم قبول (١٠٪) من الطلاب مجانًا تشجيعًا للمتفوقين، علمًا أن مصروفات الدراسة ستكون حوالي

أربعة آلاف جنيه إسترليني. وتعود بداية التفكير في إنشاء الجامعة البريطانية في مصر إلى عام ١٩٩٨م، وقد قبلت الدفعة الأولى من الطلاب في سبتمبر عام ٢٠٠٥م، ويدعم العملية التعليمية وتأكيد الجودة البريطانية في الجامعة عدد من الجامعات البريطانية بقيادة جامعة (لافبرا) للعلوم والتقنية (Loughborough).

٢-٢-٥ الجامعة اليابانية المصرية للعلوم والتقنية:

أعلن وزير التعليم العالي في مصر وأمين عام المجلس الأعلى للجامعات في منتصف نوفمبر ٢٠٠٥م أن الوزارة بصدد افتتاح الجامعة اليابانية في مصر، التي يبدو أنها مماثلة لنمط الجامعات الأجنبية الأخرى في مصر مثل الجامعات الألمانية والبريطانية والفرنسية. وتتميز هذه الجامعة بكلياتها غير التقليدية مثل كلية الاتصالات الإلكترونية والحاسب الآلي (electronics، communication and computing) ، وكلية التصميم الإبداعي الهندسي (innovative design engineering)، وكلية الطاقة والبيئة والعمليات الهندسية (energy، environmental and process engineering)

٢-٢-٦ جامعات أجنبية أخرى:

لعل أبرز هذه الجامعات هي الجامعة الروسية المصرية (ERU) التي تأسست عام ٢٠٠٦م في مدينة بدر، وتقوم على الشراكة مع عدد من الجامعات الروسية، وتعمل على تقديم العلوم والتقنية الروسية وتسهيلاتها في الشرق الأوسط. وقد بدأت الجامعة بثلاث كليات هي كليات الهندسة والصيدلة وطب الأسنان. وتتيح الجامعة التبادل الطلابي مع الجامعات الروسية.

وبدأت الجامعة الكندية الدولية (CIU)أو الكلية الكندية الدولية كما يشار لها أحيانا عام ٢٠٠٤م، وهي شراكة بين ثلاث جامعات كندية هي جامعة (أوتوا) (University of Ottawa)، وجامعة (كيب بريتون) (Cape Breton University)، وجامعة (ويندسور) (University of Windsor) . وتمنح الجامعة درجة أكاديمية ثنائية من الجامعة ومن إحدى الجامعات الكندية الشريكة فيها.

ومن هذه الجامعات والتي تعمل بترخيص على أنها جامعات مصرية خاصة ولكنها ذات صبغة دولية يمكن الإشارة إلى جامعة مصر الدولية (MIU)، وهي ذات صلة بعدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، وتذكر على موقعها بأنها تعمل على تقديم تخصصات تميزها عن الجامعات الأخرى.

أما الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام فإنها تقوم بتدريس التخصصات التي يدل عليها اسمها. وقد نشأت هذه الأكاديمية في العام الجامعي ٢٠٠٢م/٢٠٠٣م، وتقع داخل مدينة الانتاج الاعلامي بمدينة السادس من أكتوبر.

٢-٣ الجامعات الأجنبية في الجمهورية اللبنانية:

يوجد توسع ملحوظ في التعليم العالي الأجنبي في لبنان، ومع وجود جامعتين قديميتين جدًّا تطورتا من مدارس للتعليم إلى أن تصبحا جامعتين لهما شأن في المجتمع اللبناني ومجتمع الشام بشكل عام وربما الدول العربية الأخرى، وهما الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية اللبنانية. ويعرض الجدول (٢-٣-١) أبرز مؤسسات التعليم العالي في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التطرق للجامعة العربية في بيروت؛ لأن لها طبيعة مختلفة، فهي فرع لجامعة الاسكندرية المصرية أو هي الآن جامعة مصرية تتبع نظامًا مماثلاً لما هو معمول به في جامعة الاسكندرية، وهي تتلقى الدعم والتمويل من الحكومة المصرية عن طريق جامعة الاسكندرية. وفيها عديد من الكليات التخصصية، ومن الملاحظ أن لطلبتها أنشطة سياسية واضحة، وتتلقى الدعم من بعض المؤسسات العربية الأخرى.

كما يلاحظ ارتباط كثير من الجامعات الخاصة اللبنانية مع جامعات أوروبية وكندية وأمريكية أخرى، وقد عمدت بعض الجامعات إلى تبني النظام المرحلي لعملية (بولونيا) (Bologne).

جدول (٢-٣-١): الجامعات الأجنبية في الجمهورية اللبنانية

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة الأمريكية في بيروت	American University of Beirut, AUB	١٨٦٦م	بيروت
الجامعة الأمريكية اللبنانية	Lebanese American University,LAU	١٩٢٤م	بيروت
جامعة (هايكازيان)	Haigazian University	١٩٥٥م	بيروت
الأكاديمية الدولية	Global University	١٩٩٢م	بيروت
الجامعة الأمريكية للعلوم والتقنية	American University of Science & Technology, ((AUST	١٩٩٤م	بيروت، زحلة، صيدا
الكلية الفرنسية للتقنية والعلوم التطبيقية	Lebanese French University of Technology and Applied Sciences	١٩٩٦م	طرابلس
الجامعة الألمانية اللبنانية	Lebanese German (University, (LGU	١٩٩٩م	سهل ألما
الجامعة الأمريكية للثقافة والتربية	American University of Culture & Education, ((AUCE	٢٠٠٠م	بيروت
الجامعة الأمريكية للتقنية	American University of Technology	٢٠٠٠م	الفيدار،حالات، جبيل
الجامعة الكندية اللبنانية	Lebanese Canadian University, LCU	٢٠٠٠م	عينطورة ، كسروان، جبل لبنان
الجامعة اللبنانية الدولية	Lebanese Intern University	٢٠٠١م	بيروت

المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Arab_universities

٢-٣-١ الجامعة الأمريكية في بيروت:

في عام ١٨٦٢م انسحب الدكتور (بليس) (Dr. Daniel Bliss) من العمل التبشيري في سوريا ولبنان ليؤسس كلية للتعليم العالي مستقلة عن العمل التبشيري لتعليم الطب والعلوم الطبية. وسافر الدكتور (بليس) إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لجمع تمويل للجامعة، التي تم تسجيلها في ولاية (نيويورك) تحت اسم الكلية (البروتستانتية السورية). وقد بدأت الدراسة في الكلية في ٣ ديسمبر عام ١٨٦٦م بـ (١٦) طالبًا. وكانت تقع في منطقة رأس بيروت في العاصمة اللبنانية. وتطورت الجامعة عبر السنين، حيث بدأت بكلية الطب عام ١٨٦٧م، ثم كلية الصيدلة والمدرسة الإعدادية عام ١٨٧١م التي أصبحت كلية مستقلة باسم الكلية الدولية، كما أنشئت كلية التجارة عام ١٩٠٠م التي دُمجت فيما بعد مع كلية الآداب والعلوم. كما أنشئ مستشفى الجامعة الأمريكية عام ١٩٠٥م، وكلية التمريض عام ١٩١٠م، وكلية طب الأسنان عام ١٩٥٠م، وكلية الهندسة والعمارة عام ١٩٥١م، وكلية الزراعة التي أصبحت فيما بعد كلية الزراعة وعلوم الأغذية عام ١٩٥٢م، وكلية الصحة العامة التي أصبحت فيما بعد كلية العلوم الصحية عام ١٩٥٤م. وقد هُدم مبنى الجامعة بعد ذلك بسبب انفجار في نوفمبر عام ١٩٩١م، وأعيد بناؤه في ربيع عام ١٩٩٩م. كما اعتمدت هيئة التعليم العالي لاتحاد الولايات الوسطى المدارس والكليات الجامعة الأمريكية في بيروت في ٢٥ يونيو ٢٠٠٤م، وذلك بعد اختتام الدراسة في جلسة مناقشة للجامعة عبر الفيديو. وتطور المجتمع الطلابي من (١٦) طالبًا عند بداية الجامعة عام ١٨٦٦م إلى حوالي (٦٩٠٠) طالب وطالبة الآن. ويقدَّم التعليم في الجامعة باللغة الإنجليزية، وتقدم الجامعة برنامجًا قويًّا في الفنون الحرة التقليدية، كما تقدم الجامعة برامج في الدراسات الجامعية والدراسات العليا والدبلومات المهنية. وتعد الجامعة مستقلة يحكمها مجلس أمناء يتألف من عناصر قيادية تتوزع على مجالات التجارة والتعليم والسلك الدبلوماسي والهندسة والعلوم والطب. وقد تبنت الجامعة المنهج الأميركي في التعليم، واستخدمت اللغة العربية لغة رسمية عندما كانت كلية في بداياتها لمدة (١٧) عامًا، ثم اعتمدت اللغة الإنجليزية في التدريس بعد ذلك. وتفتخر الجامعة بإنجازات عدد من خريجيها العرب ومنهم العلماء والوزراء ورؤساء الوزارات والمفكرون والشعراء والمبدعون الآخرون.

٢-٣-٢ الجامعة اللبنانية الأمريكية:

تحولت الجامعة اللبنانية الأمريكية (The Lebanese American University، LAU) من صفتها السابقة وهي المدرسة الأمريكية للبنات عام ١٨٣٥م، وفي عام ١٩٢٤م أضيفت سنتان على المدرسة الثانوية لتقدم درجة الدبلوم المتوسط. وفي عام ١٩٢٧م فصلت الكلية وانتقلت إلى رأس بيروت تحت اسم الكلية الأمريكية للبنات (American Junior College for Women (AJCW)). تحولت الكلية بعد ذلك إلى كلية بيروت للبنات Beirut College for Women (BCW) ، ثم إلى كلية جامعية وذلك عامي ١٩٤٤م-١٩٤٩م، وارتبطت بولاية (نيويورك)، وأصبحت تقدم درجة متوسطة في الآداب ودرجة متوسطة في العلوم التطبيقية. وفي عام ١٩٥٥م بدأت في برامج البكالوريوس في العلوم والآداب. وقد اعترفت الحكومة اللبنانية بدرجاتها الجامعية عام ١٩٧٠م. وفي عام ١٩٧٣م تحولت إلى كلية بيروت الجامعية Beirut University College (BUC). وقد بدأت الكلية الجامعية في قبول الطلاب الذكور في عام ١٩٧٥م في خمس درجات للبكالوريوس في العلوم والآداب، كما فتحت لها فرعين في شمال لبنان وفي جنوبها. وفي عام ١٩٩١م بنت الكلية الجامعة حرمًا لها في بلات، ومن ثم تحولت إلى جامعة عام ١٩٩٢م، وأقر مجلس المشرفين عليها في ولاية (نيويورك) تحولها إلى اسمها الحالي الجامعة اللبنانية الأمريكية عام ١٩٩٤م. وتحوي الجامعة حاليًّا عددًا من المعاهد الأكاديمية ومراكز الدراسات والأبحاث، ومن هذه المراكز والمعاهد مركز دراسات المرأة في العالم العربي، ومعهد بيروت لفنون الاتصال، ومركز بيروت للتراث، ومعهد المصادر البشرية، ومركز التمويل والعمل البنكي، ومعهد تعليم السلام والعدالة، ومعهد الصحافة المهنية، ومعهد التخطيط الريفي، ومعهد البرامج الحاسوبية. وكانت الجامعة في بدايتها دينية التوجه وهي بروستستانية المذهب مسيحية الدين. والجامعة مرخص لها من وزارة التعليم والتعليم العالي اللبنانية و (New England Association of Schools and Colleges، NEASC) في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-٣-٣ جامعات (هايكازيان):

تأسست الجامعة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بإسهام من اتحاد المبشرين الأومينيين في أمريكا واتحاد الكنائس الإيفانجليكية في الشرق الأوسط. وتقدم الجامعة البكالوريوس والماجستير في عدة تخصصات. وتمنح الجامعة درجات أكاديمية في اللغات الأرمينية والعربية والإنجليزية. وترتبط الجامعة باتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات الأمريكية في الشرق الأوسط وأوروبا.

٢-٣-٤ جامعات أجنبية أخرى:

أ) الجامعة الأمريكية للتقنية American University of Science and Tech-nology، (AUST) : ولها موقعان في بعلبك وطرابلس. وتقدم الجامعة عددًا من البرامج الجامعية في اللغة الإنجليزية والأعمال والحاسب الآلي والآداب. وقد بدأت الجامعة عام ١٩٨٩م باسم الكلية الجامعية الأمريكية، وأصبحت في عام ٢٠٠٠م الكلية الجامعية للعلوم والتقنية، وأصبحت جامعة عام ٢٠٠٧م

جـ) برامج وكليات وجامعات متنوعة: توجد في لبنان عدد من الجامعات الأجنبية مثل الجامعة اللبنانية – الفرنسية للتكنولوجيا والعلوم التطبيقية، والجامعة اللبنانية الألمانية (عام ١٩٨٦م)، والجامعة الأمريكية للثقافة والتعليم (عام ١٩٨٣م)، والجامعة اللبنانية الدولية (عام ٢٠٠٢م)، والجامعة اللبنانية الكندية (عام ٢٠٠٧م). كما توجد عدد من برامج الجامعات الوطنية بالتعاون مع جامعات أجنبية، وكليات وجامعات أجنبية تتبع دولاً أو أنظمة تعليمية مختلفة أوروبية وخاصة فرنسا وأمريكا بأسماء أمريكية أو باتفاقات مع جامعات وكليات أمريكية.

٢-٤ الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة ولاسيما إمارتي دبي وأبوظبي من أكثر المناطق العربية استقبالاً للجامعات الأجنبية. وإذا كانت غالبية الجامعات الأجنبية في الدول الأخرى

توجه خدماتها في العادة لمواطني الدول المضيفة فإن الجامعات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة تستهدف الجاليات الأجنبية المختلفة والمتعددة من المقيمين إقامة دائمة (أي لعدة سنوات متتابعة) أو شبة دائمة في الإمارات؛ لأن الأجانب يشكلون غالبية كبيرة أو ساحقة من سكان الدولة، وربما يعود ذلك لتوفير دولة الإمارات منافذ تكاد تكون كافية لقبول أغلب خريجي الثانوية العامة من المواطنين، ولوجود مؤسسات تعليم عال حكومية تستخدم اللغة الإنجليزية في التدريس مثل جامعة الإمارات في مدينة العين وكذلك جامعة زايد في أبوظبي وفروعها الأخرى، ولكثرة الأجانب في الدولة وحاجتهم لتعليم عال أجنبي. ويعد التدريس باللغة الإنجليزية من العوامل الجاذبة للطلاب في المؤسسات التعليمية الحكومية لرواج الخريجين من المجيدين للغة الإنجليزية في سوق العمل، وذلك في معظم البيئات العربية والإسلامية وكثير من الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن كثيرًا من الجامعات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة ترتبط باتفاقيات وشراكات مع جامعات أجنبية وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا.

جدول (٢-٤-١): الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة الأمريكية في دبي	American University in Dubai	١٩٩٥م	دبي
الجامعة الأمريكية في الشارقة	American University of Sharjah	١٩٩٧م	الشارقة
الجامعة البريطانية في دبي	The British University in Dubai (BUiD)	٢٠٠٤م	دبي

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
جامعة (هارفارد) الطبية، مركز دبي	Harvard Medical School Dubai Center (HMD-Dubai)	٢٠٠٤م	دبي
الجامعة الكندية في دبي	Canadian University of Dubai (CU-Dubai)	٢٠٠٥م	دبي
جامعة (سوربون باريس) في أبوظبي	Paris-Sorbonne University Abu Dhabi (PSUAD)	٢٠٠٦م	أبوظبي
الجامعة الأمريكية في الإمارات	American University in the Emirates	–	مدينة دبي الأكاديمية الدولية
جامعة (ميتشيجان) الحكومية	Michigan State University	٢٠٠٨م	دبي
جامعة (بوسطن)	Boston University	٢٠٠٨م	دبي، مدينة دبي للرعاية الصحية
جامعة (جورج ميسون) (مغلقة)	George Mason University (closed)	٢٠٠٥م	راس الخيمة
جامعة (جورجتاون)	Georgetown University in Dubai	؟ ٢٠٠٨ ×	دبي
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Arab_universities			

× في ٢٨ / ٤/ ٢٠٠٨ م وقعت جامعة زايد مذكرة تفاهم مع جامعة (جورج تاون)، وبموجبها اتفق الطرفان على تعزيز التعاون الأكاديمي بين الطرفين، وذلك عن طريق تبادل المعلومات البحثية والأكاديمية بين أعضاء هيئة التدريس و الطلاب.

٢-٤-١ الجامعة الأمريكية في دبي:

تعد الجامعة الأمريكية في دبي أو (American University in Dubai، AUD) مؤسسة تعليم عالٍ خاصة أنشئت عام ١٩٩٥م، وتهدف إلى تقديم تعليم عال لطلاب الإمارات العربية المتحدة والطلاب الأجانب. ويعتمد التعليم في الجامعة على أسلوب التعليم المعتمد على المهارة (skilled-based education). وتقع الجامعة بالقرب من مدينة دبي للإنترنت والمدينة الإعلامية في دبي.

وقد تأسست الجامعة وبدأت الدراسة فيها في أكتوبر عام ١٩٩٥م. وتحوي الجامعة كلية للأعمال، وكلية للهندسة، وقسمًا لتقنية المعلومات والاتصال المرئي والتصميم الداخلي، وقسمًا للفنون الحرة، ومركزًا لإجادة اللغة الإنجليزية.

وتذكر الجامعة في موقعها على شبكة (الإنترنت) أنها معتمَدة منذ عام ١٩٩٦م من (Southern Association of Colleges and Schools (SACS) accreditation (AIU/AUD)) إحدى وكالات الاعتماد المناطقية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مستمرة بذلك. كما تؤكد الجامعة أنها لن تكون أمريكية بالاسم وإنما بالبرامج والممارسة والمستوى وأسلوب التدريس، وأن هدفها هو تقديم مستوى لم تعهده أي جامعة في الخليج من قبل. وتعمل الجامعة بنظام الفصول الدراسية، حيث تنقسم السنة إلى ثلاثة فصول خريف و ربيع وصيف، وتطبق أسلوب الساعات المعتمدة. كما اعتمدت كثيرًا من برامجها هيئة التقويم والاعتماد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وللجامعة تصريح من مجلس التعليم العالي في ولاية (جورجيا) الأمريكية كذلك.

وقد التحق بالجامعة (١٦٥) طالبًا عند بدايتها عام ١٩٩٥م، واستمرت في النمو. وتقدم الجامعة برامج في مرحلتي البكالوريوس والماجستير وشهادة في دراسات الشرق الأوسط. وتعد الجامعة من المؤسسات التي تهتم بتوفير معلومات جيدة عن برامجها ونظامها وأسلوب الدراسة فيه لأولياء أمور الطلاب.

٢-٤-٢ الجامعة الأمريكية في الشارقة:

تعد الجامعة الأمريكية في الشارقة أو (American University of Sharjah، AUS) مؤسسة غير ربحية للتعليم العالي المختلط تملكها حكومة الشارقة. وقد أنشأها عام ١٩٩٧م سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات وحاكم الشارقة، وهو رئيسها الأعلى. ويقع مقرها في إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتطبق الجامعة نظام التعليم الأمريكي، وتشير الجامعة في موقعها إلى أنها تهتم أيضًا بتعزيز وتأكيد ارتباطها الوثيق بالتراث والحضارة العربية، وتسعى إلى تلبية الاحتياجات التعليمية لهذه المنطقة ذات التنوع السكاني الواسع. وقد أهدت الجامعة للمجتمع الأكاديمي بمناسبة بدء العام الجامعي الجديد ١٩٩٩م/٢٠٠٠م ثراءً تعليميًّا بحصولها على ترخيص رسمي بمزاولة العمل في حقل التعليم العالي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وترتبط الجامعة باتفاقية توأمة مع الجامعة الأمريكية في (واشنطن)، بالإضافة إلى اتفاقية تعاون مع جامعة (تكساس) الزراعية والميكانيكية، بهدف إدارة وتطوير كلية الهندسة في الجامعة والاعتراف المتبادل بين كليتي الهندسة في الجامعتين. وتنص اتفاقية التوأمة مع الجامعة الأمريكية في (واشنطن) على إقامة تعاون علمي وإداري شامل، وعلى الاعتراف الرسمي المتبادل بين الجامعة الأمريكية في الشارقة والجامعة الأمريكية في (واشنطن) في جميع المجالات الأكاديمية والعلمية، بما فيها التخصصات الدراسية والبرامج التعليمية وتبادل الطلاب لاستكمال الدراسة في كلتا الجامعتين، بالإضافة إلى تبادل أعضاء الهيئات التدريسية. ونصت الاتفاقية كذلك على إنشاء مكتب للجامعة الأمريكية في الشارقة في مقر الجامعة الأمريكية في (واشنطن) لاستقطاب أعضاء الهيئات التدريسية للجامعة الأمريكية في الشارقة والكليات والتخصصات المتوافرة فيها.

وتتكون الجامعة الأمريكية في الشارقة من عدة كليات، منها كلية الآداب والعلوم،

وكليـة الإدارة والأعمال، وكليـة الهنـدسـة، وكليـة الهندسة المعمارية والتصميـم، بالإضافة إلى مركز التعليم المستمر. وتذكر الجامعة أنها تعمل على تزويد طلابها وطالباتها بالأسس التعليمية والثقافية القادرة على وضعهم في مصاف القيادات الرائدة على الصعيد المهني، للإسهام في التنمية المستمرة للدولة والمنطقة في هذا العصر الذي يتميز بثورة المعلومات. وترى الجامعة أنها تعمل كذلك على تمكين طلبتها من استيعاب التغييرات السريعة في هذا العالم، والتعامل مع التطورات التقنيـة والاقتصادية والاجتماعية العالمية. وتؤكد الجامعة أنها تقوم- لتحقيق هذه الغاية- بتصميم وطرح البرامج الدراسية وفق أحدث المناهج التربوية المتطورة والعصرية؛ بهدف تلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في المنطقة.

كما تسعى الجامعة جاهدة إلى توفير أفضل الفرص لتجسيد طاقات وطموحات طلابها، ولتحقيق هذه الغاية تذكر الجامعة أنها تعاقدت مع نخبة من أعضاء الهيئات التدريسية ذات الكفاءة والخبرة المنتقاة من مختلف دول العالم، ليشكلوا فريقًا متجانسًا قادرًا على تهيئة الطلاب لمواجهة تحديات العمل في ظل ظاهرة العولمة التي تشهدها مجتمعاتنا هذه الأيام.

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة مرخصة من وزارة التعليم في ولاية (ديلاوير) الأمريكية، وبرامجها معتمدة من عدة مؤسسات مثل (Middle States Association of Colleges and Schools)، والـ (ABET) والـ (National Architectural Accrediting Board، NAAB).

٢-٤-٣ الجامعة الكندية في دبي:

بدأت الجامعة الكندية عام ٢٠٠٦م بالتعاون بين كلية (سينتينيا تورنتو) واستثمارات الإمارات، وتمثل أول كلية أو تعليم جامعي كندي خارج الحدود. وللجامعة شراكات مع عدد من الجامعات والكليات الكندية منها جامعة (أثاباسكا) (Athabasca University) وهي جامعة معنية بالتعليم عن بعد، وجامعة (نيو براتسوؤيك) (University of New

Brunswick)، وكلية (نوفا سكتشيا) للزراعة (Nova Scotia Agricultural College)، وكذلك بعض الجامعات الفرنسية. وتقدم الجامعة درجات البكالوريوس والماجستير في عدد من التخصصات.

٢-٤-٤ جامعات أجنبية أخرى:

أ) جامعة (جورج ميسون) (George Mason University): ويقع مقر فرع جامعة (جورج ميسون) في رأس الخيمة، وتمنح البكالوريوس في الإدارة، والتمريض، والإلكترونيات، والاتصال.

ب) الجامعة البريطانية في دبي: يبدو أن الجامعة البريطانية في دبي (British University of Dubai) قد أُنشئت على نمط الجامعات الأمريكية في عدد من المدن الرئيسة في العالم، وهي جامعة للدراسات العليا في الشرق الأوسط تعتمد على إجراء الأبحاث ومقر الجامعة في قرية دبي للمعرفة. وقد بدأت في سبتمبر ٢٠٠٤م، وتشمل الجامعة البريطانية في دبي: المعلوماتية، والتربية والتعليم، والتصميم البيئي للمباني، والهندسة. وللجامعة علاقة وطيدة وتعاون مع عدد من الجامعات البريطانية مثل جامعة (أدنبره) (University of Edinburgh)، وجامعة (مانشستر) (University of Manchester)، وجامعة (بيرمنجهام) (University of Birmingham)، وجامعة (كاردف) (Cardiff University)، وكلية (كنجز) في (لندن) (King's College London)، بالإضافة إلى شركاء محليين هم من مكّنوا الجامعة من الحصول على الاعتراف والترخيص.

جـ) جامعة (جورجتاون): وهي فرع لجامعة (جورجتاون) (Georgetown University) الأمريكية، وتذكر الجامعة في موقعها على شبكة (الإنترنت) أن هذا الفرع يشبه إلى حد ما فرع الجامعة الموجود في قطر، وللجامعة فروع أخرى مثل برنامج للماجستير في أستراليا. والجامعة مغلقة، وربما لا تستمر في العمل مستقبلاً لعدد من المشاكل منها التمويل.

د) جامعة (سوربون باريس) في أبوظبي: وتقع في جزيرة الريم في أبوظبي. وتتعاون الجامعة مع جامعتي (أسوربون) في (باريس) (Paris IV)، وجامعة (باريس ديسكارتز) (Paris-Descartes). وتركز الجامعة على الدراسات الاجتماعية والإنسانية والقانون. وتقدم درجات علمية متعددة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

هـ) برامج وكليات وجامعات أخرى: هناك عدد من الكليات والجامعات في عدد من مدن الإمارات العربية المتحدة تعُدُّ نفسها فروعًا لجامعات أجنبية أو جامعات أجنبية مستقلة مسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن الإشارة إلى أن من هذه الجامعات الجامعة الأمريكية في الإمارات (AUE) في دبي، وجامعة (ميتشيجان) الحكومية (MSU) في دبي، وجامعة (بوسطن) في دبي كذلك.

٢-٥ الجامعات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية:

كانت لا توجد جامعات أجنبية في سوريا حتى قبل عشر سنوات مضت وقد كانت معظم بعثات الدراسات العليا للحكومة السورية موجهة لروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ولألمانيا الشرقية سابقًا ويوغسلافيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية. ويعود ذلك لأسباب مختلفة ومتعددة. كما التحق عدد لا باس به من المبتعثين والدارسين على حسابهم الخاص بجامعات في دول أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وكذلك في الولايات المتحدة وكندا، والتحق البعض بالجامعة الأمريكية في لبنان ربما لقربها. وقد أتاحت سوريا التعليم العالي الأجنبي مع بداية القرن الحادي والعشرين الحالي، ويعرض الجدول (٢-٥-١) أبرز هذه الجامعات. وأغلب هذه الجامعات مرخص لها على أنها جامعات خاصة لا أجنبية، وإن كان بعضها يدرس باللغة الإنجليزية، وترتبط باتفاقات شراكة وتعاون مع جامعات أوروبية وأمريكية. ولم توفر أغلب هذه الجامعات معلومات كافية على مواقعها على شبكة (الإنترنت)، وقت إعداد هذه الدراسة ومراجعتها.

جدول (٢-٥-١): الجامعات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة العربية الدولية	Arab International University, (AIU)	٢٠٠٤م	درعا
الجامعة الدولية للعلوم والتقنية	International University for Science and Technology (IUST)	٢٠٠٥م	درعا
جامعة الوادي الدولية	Wadi International University (WIU)	٢٠٠٥م	وادي النصارى
جامعة سوريا الخاصة الدولية للعلوم والتقنية	Syrian International Private University for Science and Technology	٢٠٠٥م	ديار على
الجامعة الألمانية السورية	German Syrian university	-	-
الجامعة العربية الأمريكية	Arab-American University	-	حلب
الجامعة العربية الأوروبية	Arab-European University	٢٠٠٥م	دمشق
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__Arab__universities			

٢-٥-١ الجامعة الألمانية

وبعد التوقيع على اتفاقية شراكة بين جامعة الوادي الألمانية-السورية الخاصة«في محافظة حمص وجامعة (ماغديبورغ) الألمانية دخلت سوريا عصر الجامعات الأجنبية-

السورية الخاصة. وجاءت قوانين التعليم الجامعي التي أُقرت مؤخرًا في سوريا لتسمح بإنشاء جامعات خاصة، ولتمهد الطريق أمام فكرة إنشاء صرح علمي جديد بشراكة ألمانية يحمل اسم جامعة الوادي السورية- الألمانية. وتعد هذه الجامعة الجديدة من الجامعات الفريدة في سوريا، حيث ستكون الجامعة الخاصة الأولى التي تمنح خريجيها شهادات معترفًا بها من الجامعات الألمانية والسورية على حد سواء. وقد شهدت العاصمة السورية مؤخرًا التوقيع على اتفاقية شراكة أكاديمية بين الجامعة الجديدة وجامعة (ماغديبورغ) (اوتو فون جيريكيه) الألمانية. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مؤسسة تعليمية خاصة غير ربحية تكون مستعدة لاستقبال الطلاب ابتداءً من سبتمبر ٢٠٠٥م في مقرها بوادي النصارى (محافظة حمص).

وتتألف هيئة التدريس في الجامعة من أساتذة ألمان بالدرجة الأولى، إضافة إلى أساتذة أجانب وسوريين. وتعد الجامعة نتاج الجمعية الألمانية – السورية للعلوم والتكنولوجيا، وأوضح البروفسور (كلاوس ديتر ياني) رئيس الجمعية أن الجامعة الجديدة هي في واقع الأمر شركة مساهمة. وتتألف هذه الشركة من مجموعة كبيرة من المغتربين السوريين المقيمين في الخارج. كما أنها في الوقت نفسه جمعية خيرية هدفها الإسهام في تطوير البنية التحتية التعليمية في سورية.

ولكن الهدف الرئيس من الجامعة هو الإسهام في إثراء المنطقة العربية علميًّا وثقافيًّا، حسب تصريح الدكتور علي شعبان نائب رئيس الجمعية. ويؤكد الدكتور شعبان أنه لن يكون هناك ربح بشكل مباشر بعد أن أجمع أعضاء الجمعية أن ذلك ليس هدفهم في السنوات الخمسة عشرة المقبلة التي سيتم خلالها إنشاء الجامعة وتطويرها وإيصالها إلى المستوى المطلوب من الرقي العلمي.

وقد أكد البروفسور (ياني) أن هناك ما يزيد على (٢٠٠) عائلة قدمت مساهمات مالية وشراء أسهم في الجامعة الجديدة، وتقدر قيمة الأسهم بـ (٥٠٠) مليون ليرة سورية. وقبل إنشاء الجامعة قامت الجمعية الألمانية – السورية للعلوم والتكنولوجيا بإجراء دراسة موضوعية لتحديد مدى جدوى إنشائها، وذلك من خلال مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية التي تمر بها سوريا حاليًّا. وتتراوح مصاريف الدراسة في الجامعة الجديدة بين (١٥٠٠) و (٣٠٠٠) يورو في العام الواحد، مما قد يشكل عبئًا على عاتق الأسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود، وهو الأمر الذي وضعته الجامعة في حسبانها، حيث إن هناك فرصة جيدة للطلاب في الحصول على منح دراسية. لذلك قررت الجمعية تخصيص مبالغ مالية كبيرة يتم توظيفها لمساعدة الطلاب الفقراء من خلال تقديم المنح والمساعدات المالية.

٢-٦ الجامعات الأجنبية في دولة قطر:

بدأت الحكومة القطرية بعملية كبيرة لتحديث التعليم وتخصيصه، ومن بين هذه الجهود كان السماح لبعض الجامعات العالمية بفتح فروع لها في الدولة. وأكثر الاسماء التي افتُتحت لها فروع في قطر جامعات يعتد بها في تقديم خدمات تعليمية جيدة أو متميزة في دولها. ومن الملاحظ أنه مع تعدد الجامعات ذات الفروع في قطر إلا أن الأمر قد لايكون استثمارًا مجديًا لهذه المؤسسات دون دعم الحكومة القطرية لأنشطتها؛ وذلك لمحدودية الطلاب الملتحقين بها، ومحاولة هذه الجامعات الالتزام بمعايير أكاديمية مماثلة لما هو في دول المقر لها.

٢-٦-١ المدينة التعليمية في قطر:

تحتضن هذه المدينة عددًا من فروع الجامعات الأمريكية، ومن هذه الجامعات جامعة (جورجتاون) الأمريكية (Georgetown) التي تمنح الطلاب درجات جامعية من مدرسة الخدمات الأجنبية، ويقوم بتمويل برامجها المؤسسة القطرية للتعليم ومقرها في المدينة التعليمية في قطر، ومن الجامعات في المدينة التعليمية جامعة (كارنيجي ميلون) (Carnegie Mellon University)، وجامعة (كورنيل) (Cornell university)، وجامعة (تكساس أيه آند إم) (Texas A&M University)، وجامعة (فيرجينيا كومونويلث) (Virginia Commonwealth University)، كما يوجد في فرع جامعة (كورنيل) كلية للطب، وهناك خطة لإنشاء مستشفى جامعي. كما توجد كلية شمال الأطلسي في قطر (College of North

Atlantic). ويعرض الجدول (٢-٦-١) أبرز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في قطر.

جدول (٢-٦-١): الجامعات الأجنبية في دولة قطر

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
جامعة (وايل كورنيل)	Weill Cornell University	٢٠٠١م	الدوحة
كلية شمال الأطلسي في قطر	North Atlantic College of Qatar	٢٠٠٢م	الدوحة
جامعة (تكساس أيه اند إم)	Texas A&M University at Qatar	٢٠٠٣م	الدوحة
جامعة (فيرجينيا كمونويلث) في قطر	Virginia Commonwealth University in Qatar	٢٠٠٣م	الدوحة
جامعة (كارنيجي ميلون) في قطر	Carnegie Mellon University in Qatar	٢٠٠٤م	الدوحة
جامعة (جورجتاون) كلية الخدمات الأجنبية في قطر	Georgetown University School of Foreign Service in Qatar	٢٠٠٥م	الدوحة
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__Arab__universities			

٢-٧ الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين:

تعد الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين حديثة النشأة، ويلاحظ أن هناك جامعة حكومية واحدة هي جامعة البحرين من بين الإحدى عشرة جامعة الرئيسة المعروفة في المملكة الموضحة في جدول الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين. ويوجد عدد من الجامعات الخاصة أو الأهلية أغلبها صغير الحجم، وتعمل حكومة البحرين على دفع هذه الجامعات عبر لجان متخصصة في الاعتماد على التقيد بمعايير الجودة. وقد عمدت الحكومة إلى إيقاف القبول في بعض هذه الجامعات لتحفيزها على العمل الأكاديمي الجاد، وقد تجاوب عدد من هذه

الجامعات لمتطلبات الجودة، ولا زال بعضها يدافع عن ممارساته غير المقبولة حتى في وسائل الإعلام أحيانًا.

٢-٧-١ جامعة (أيه إم أيه) الدولية:

يعود تاريخ هذا الاسم إلى عام ١٩٩٨م عندما أنشأ السفير (Amable R. Aguiluz) معهدًا للحاسب الآلي في الفلبين باسم معهد (أيه إم أيه) لدراسات الحاسب الآلي مختصراً لـ (The Amable M. Aguiluz Institute of Computer Studies)، لتقديم دورات قصيرة في الحاسب الآلي وتقنياته، ومن ثم تحول إلى منح درجة البكالوريوس، ونما ليصبح جامعة وعددًا من الكليات في الحاسب الآلي، وصرح له بالعمل على شكل جامعة من هيئة التعليم الفليبينية عام ٢٠٠١م. وفي عام ٢٠٠٢م افتتحت جامعة (أيه إم أيه) في البحرين برعاية رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وتقدم الجامعة عددًا من درجات البكالوريوس في تخصصات إدارة الأعمال، والإدارة المالية، والحاسب الآلي، وبعض تخصصات الهندسة والطب، كما تمنح درجة الماجستير في الحاسب الآلي.

جدول (٢-٧-١): الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
جامعة (أيه إم أيه) الدولية	AMA International University Bahrain (AMAIUB)	٢٠٠٢م	مدينة سلمان
معهد (نيو يورك) للتقنية في البحرين	New York Institute of Technology Bahrain(NYIT)	٢٠٠٣م	العدلية
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Arab_universities			

٢-٧-٢ معهد (نيويورك) للتقنية:

بدأ فرع معهد (نيويورك) للتقنية في البحرين (NYIT's Bahrain campus) عام ٢٠٠٣م. ويقدم المعهد درجات البكالوريوس والدرسات العليا في إدارة الأعمال، والهندسة، والعمارة، والطب. ويذكر المعهد على موقعه أنه معتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن اتحاد الكليات والمدارس في الولايات الوسطى (Middle States Association of Colleges and Schools) في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن برامجه الهندسية معتمدة من المجلس الأمريكي لتخصصات الهندسة والتقنية المعروف بالـ (ABET)، بالإضافة إلى هيئات اعتماد أمريكية أخرى.

٢-٧-٣ جامعات أجنبية أخرى:

من الجامعات غير الحكومية في مملكة البحرين جامعة الخليج وهي جامعة مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة المفتوحة وهي جامعة مقرها الرئيس في الكويت، بالإضافة إلى عدد من الجامعات الأهلية أو الأجنبية الخاصة مثل جامعة (نيويورك) التي ترتبط بجامعة (نيويورك) الأمريكية، وجامعة البحرين الطبية التي ترتبط بكلية الجراحين الملكية في بريطانيا، والجامعة الخليجية التي ترتبط باتفاقية مع جامعة (جولد سميث) البريطانية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الجامعات الخاصة أو الأهلية في مملكة البحرين تقدم برامج بالتعاون مع جامعات ومؤسسات تعليم عالٍ أجنبية.

وتوجد بالإضافة إلى هذه الجامعات عدد من الكليات والجامعات الأخرى الصغيرة والموزعة على عدد من مدن البحرين. وغالبية البرامج في هذه الجامعات الخاصة -باستثناء جامعة البحرين الطبية- تتركز على إدارة الأعمال، وعلوم وهندسة الحاسب الآلي، وأنظمة المعلومات، والإدارة العامة، والقانون، وبعض التخصصات الفنية أو الهندسية الأخرى.

٢-٨ الجامعات الأجنبية في دولة الكويت:

كانت دولة الكويت تعتمد في دراساتها العليا على البعثات إلى الدول العربية مثل مصر ولبنان، والدول الأجنبية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوروبا. ولم يقل عدد البعثات كثيرًا حتى بعد افتتاح جامعة الكويت ومؤسسة التعليم التطبيقي، ولكن زيادة عدد الطلاب في السنوات الأخيرة وكثرة الطلب على التعليم العالي جعل التوسع في التعليم العالي ضرورة. كما أصبحت الكويت المقر الرئيس للجامعة العربية المفتوحة. وفي بداية القرن الحادي والعشرين سمحت دولةالكويت لجامعات أجنبية بممارسة التعليم العالي في الكويت. ويعرض الجدول (٢-٨-١) لهذه الجامعات. ومن الملاحظ أن أعداد الملتحقين بهذه الجامعات الأجنبية لا زالت محدودة جدًّا، مقارنة بجامعة الكويت والبعثات الحكومية للخارج.

جدول (٢-٨-١): الجامعات الأجنبية في دولة الكويت

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة العربية المفتوحة	Arab Open University (AOU)	٢٠٠٢م	الكويت
الجامعة الأمريكية في الكويت	American University of Kuwai، AUK	٢٠٠٤م	الكويت
الكلية الأسترالية في الكويت	Australian College of Kuwait، ACK	٢٠٠٤م	الكويت
الجامعة الأمريكية في الشرق الأوسط	American University of The Middle East	٢٠٠٥م	منطقة العقيلة في الكويت
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List___of___Arab___universities			

٢-٨-١ الجامعة الأمريكية:

يبدو أن نشأة الجامعة الأمريكية في الكويت (AUK) بهذا الاسم جاء موازاة للجامعة الأمريكية في القاهرة وبيروت والشارقة وغيرها. وتعد الجامعة مؤسسة تعليم عال مستقلة تأسست بمرسوم أميري عام ٢٠٠٥م، وهي مصرح لها من مجلس الجامعات الخاصة في وزارة التربية والتعليم العالي في الكويت. وتقدم الجامعة عددًا من التخصصات الجامعية، وتفتخر الجامعة في موقعها بانخفاض نسبة (طالب إلى أستاذ)، وبتقديم أنشطة غير صفية ضمن برامجها.

٢-٨-٢ الجامعة الأسترالية:

تعمل الكلية الأسترالية في الكويت (AUK) منذ عام ٢٠٠٤م، وتقدم الكلية برامج في الهندسة، والإدارة، والعلوم البحرية. والكلية مصرحة حسب نظام الجامعات الخاصة في وزارة التربية والتعليم العالي في الكويت. وتتميز الكلية بتقسيمها المرحلة الجامعية إلى جزأين تنتهي دراسة السنتين الأوليين للطالب بدبلوم ويمكنه إذا رغب مواصلة دراسته لمرحلة البكالوريوس بدراسة سنتين أخريين. ويقع مقر الكلية في حي غرب مشرف في مدينة الكويت.

٢-٨-٣ جامعة الشرق الأوسط الأمريكية:

أسوة بكثير من الجامعات فإن جامعة الشرق الأوسط الأمريكية (AUM) تهدف إلى الإسهام في تنمية المجتمع، حيث تشير الجامعة في رؤيتها أنها تعمل لنقل المعرفة للكويت ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد صرح للجامعة عام ٢٠٠٥م. وتذكر الجامعة في موقعها أنها جاهزة للاعتماد من الجهة المعنية في وزارة التربية والتعليم العالي في الكويت.

٢-٩ الجامعات الأجنبية في سلطنة عمان:

تعد جامعة السلطان قابوس الجامعة الحكومية الوحيدة في عمان ومقرها الرئيس في مسقط، ولكن هناك عددًا من الكليات التقنية وكليات المعلمين الحكومية التي تقدم تعليمًا جامعيًّا لأغلب الطلاب العمانيين.

وقد توسعت عمان في التصريح لعدد من الكليات والجامعات الخاصة التي تلقى دعمًا ماليًّا مباشرًا حسب قواعد محددة حددتها الحكومة، مما أسهم في نموها السريع، وفي توسعها في تقديم البرامج لتخصصات مختلفة. ومن هذه الجامعات جامعة ظفار، وجامعة صحار، وجامعة نزوى، والجامعة العربية المفتوحة. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات الأجنبية في عمان مدرجة تحت تصنيف الجامعات الخاصة.

جدول (٢-٩-١): الجامعات الأجنبية في سلطنة عمان

اسم الجامعة	University	سنة التاسيس	مدينة المقر
الكلية البحرية في عمان	International Maritime College Oman	٢٠٠٥م	صحار
الجامعة الألمانية للتقنية في عمان	German University of Technology in Oman	٢٠٠٦م	مسقط
الكلية الدولية للهندسة والإدارة	International College of Engineering and Management: ▪ Higher Education & Academic Tuition ▪ Practical & Vocational Training	-	سيب
كلية (كالدونيان) الهندسية	Caledonian College of Engineering	١٩٩٦م	سيب
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__Arab__universities			

٢-٩-١ الجامعة الألمانية للتقنية:

نشطت بعض الجامعات الألمانية بمساعدة من الهيئات المتخصصة في التعاون الدولي في ألمانيا في التوسع بفتح فروع أو جامعات ألمانية بالتعاون مع الدول المضيفة. وقد افتتحت الجامعة الألمانية للتقنية (GUtech) والتحقت فيها الدفعة الأولى من الطلاب في الجامعة عام ٢٠٠٧م، وتعمل الجامعة بالتعاون مع جامعة (راوث آخن) الألمانية المعروفة (RWTH Aachen university). وتقدم الجامعة درجات جامعية في علوم الأرض، وتقنية الحاسب الآلي والمعلومات، والمساحة والتخطيط، والتصميم الهندسي، والإدارة الإقليمية، والسياحة.

٢-٩-٢ الكلية الدولية للهندسة والإدارة:

كانت بداية هذه الكلية باسم كلية هندسة المطافئ (College Fire Safety Engineering)، ومن ثم تحولت إلى الكلية الدولية للهندسة والإدارة (International College of Engineering and Management)، وترتبط الكلية في برامجها مع جامعة وسط (لانكشاير) (University of Central Lancashire) البريطانية، وهي من الجامعات الحديثة في بريطانيا مقارنة بتاريخ التعليم العالي والجامعات في بريطانيا. وبدأت الكلية في إدخال برامج في العلوم الصحية وإدارتها، بالإضافة إلى استمرارها في تقديم الدرجات الجامعية في إدارة وهندسة المطافئ.

٢-٩-٣ كلية (كاليدونيان) للهندسة:

وتقع الكلية في مدينة السيب في سلطنه عمان، وتقوم الكلية على التعاون مع جامعة (جلاسجو كاليدونيان) (Glasgow Caledonian university) وجامعة (في آي بي) (VIT University) أو المعهد الوطني للتكنولوجيا في (درغابور) في الهند. وتقدم الكلية درجات الدبلوم والبكالوريوس وبكالوريوس الشرف، وهي أقرب في ممارساتها الأكاديمية إلى التقاليد المعمول بها في الجامعات الاسكتلندية. وتعني الكلية في الغالب بتخصصات الهندسة والتقنية.

٢-١٠ الجامعات الأجنبية في المملكة الأردنية الهاشمية:

يتوسع التعليم العالي في الأردن ويتزايد عدد الجامعات الحكومية، إضافة إلى نشوء عدد من الجامعات الخاصة التي يدرس فيها عدد كبير من الطلاب الأردنيين وطلاب من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولا يوجد توسع كبير في الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي الأجنبي في الأردن، وربما انحصر هذا النوع من التعليم في مؤسستين كما سيرد في الجدول (٢-١-١)، وهما الجامعة الألمانية الأردنية وهي جامعة بتمويل حكومي مشترك بين الأردن وألمانيا، ومؤسسة خاصة وهي معهد (نيويورك) للتقنية.

جدول (٢-١٠-١): الجامعات الأجنبية في المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة الألمانية الأردنية	German-Jordanian University. (GJU) - "Public"	٢٠٠٥م	عمّان
معهد (نيويورك) للتقنية	New York Institute of Technology – "Private"	٢٠٠٥م	عمّان
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List___of___Arab___universities			

٢-١٠-١ الجامعة الألمانية الأردنية:

تعدالجامعة الألمانية الأردنية (GJU) مؤسسة تعليم عال حكومية، ويقع مقرها الحالي في منطقة الجبيهة في حرم الجمعية العلمية الملكية، ومن المتوقع أن يكون لها مقر دائم في منطقة المشقر في ناعور من العاصمة الأردنية عمان، ولم يكتمل إنشاؤه بعد. وتقدم الجامعة برامج متعددة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في تخصصات الهندسة، والهندسة المعمارية، والأعمال التجارية والتقنية. وقد بدأت الجامعة عملها بناء على مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، والوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام ٢٠٠٥م. وتعد الجامعة نتاج عمل تعليمي أردني بالتعاون مع مؤسسات تعليم عال ألمانية.

٢-١٠-٢ معهد (نيويورك) للتقنية:

يتبع معهد (نيويورك) للتقنية (NYIT) -أو ما يّشار إليه أحيانًا بجامعة (نيويورك) للتقنية في عمّان- لشبكة جامعة (نيويورك) للتكنولوجيا العالمية المنتشرة في كل من الصين وكندا والبحرين والإمارات. وقد بدأ المعهد أعماله عام ٢٠٠٥م، ويمنح المعهد درجتي البكالوريوس والماجستير في عدة تخصصات منها إدارة الأعمال، وعلوم الحاسوب، والفنون. ويعد المعهد -حسب ما أعلن عنه- جامعة أردنية خاصة، وتكون الدرجة العلمية للخريج من جامعتين هما جامعة (نيويورك) في الولايات المتحدة وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ويذكر المعهد أن برامجه معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن، وهو معتمد كذلك من هيئة التعليم العالي للولايات الوسطى (Middle States Commission on Higher Education) في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-١١ الجامعات الأجنبية في الدول الإسلامية:

لا توجد في بعض الدول الإسلامية مثل إيران جامعات أجنبية، وربما يعزى ذلك لأسباب سياسية وتذبذب في العلاقات السياسية الإيرانية مع أكبر الدول المصدرة للتعليم

العالي وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وهي الدول المصدرة الرئيسة للتعليم العالي.

أما في جنوب شرق آسيا فقد عزمت عدد من الجامعات الأسترالية على التوسع في بناء مواقع جامعية لها في تلك المنطقة منذ بداية العقد الأخير من القرن الميلادي العشرين الماضي، بما في ذلك أندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وفيتنام، وكمبوديا، وكوريا، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة في هذه الدول وغيرها للغة الإنجليزية، ولضرورة زيادة استثمارات الجامعات الأسترالية وزيادة عوائدها. وقد كان للشح النسبي في تمويل الجامعات ناتج إما بسبب التخفيضات في الميزانيات الحكومية لها أو عدم زيادة الإسهامات الحكومية في تمويل الجامعات مع التوسع في برامجها ونمو متطلباتها. ومن هذه البرامج ما تقوم به جامعة (آديليد) (University of Adelaide) وهي من الجامعات الأسترالية المرموقة، حيث أنتجت ثلاثة من الحائزين على جوائز (نوبل) منذ تأسيسها عام ١٨٧٤م. وتعمل هذه الجامعة على بناء حرم جامعي لها في مدينة (سيبانج) (Sepang) في جنوب شرق العاصمة (كوالا لامبور)، وتبعد عنها حوالي (٧٠) كيلو مترًا.

وقد جاء في مقال لـ (سايمون) عام ٢٠٠٢م عن التعليم في أستراليا والسوق العالمية أن عدد الطلاب الذين يدرسون في غير بلدانهم تضاعف إلى أكثر من مليون طالب عام ١٩٨٠م. وأن (٢٠٪) من طلاب الجامعات الأسترالية أجانب معظمهم من دول جنوب شرق آسيا يدفع معظمهم الرسوم الدراسية كاملة، وبالتالي يتحملون حوالي (١٠٪) من الرسوم الدراسية للطلاب. وأن تعليم الطلاب الأجانب لم يعد للجامعات الأسترالية وجامعات الدول الأخرى مثل أمريكا وبريطانيا ترفًا، أو مساعدة للدول النامية أو سريعة النمو، أو تبادلاً ثقافيًّا أو حضاريًّا بين المجتمعات، بل أصبح ذا أهداف تجارية واقتصادية لبقاء الجامعات ومحافظتها على معدل مناسب للنمو في إيراداتها بعد تعرض إسهام الحكومات في ميزانياتها للتخفيض. وأنه في عام ٢٠٠١م كان من بين حوالي (١٤٣) ألف طالب أجنبي يدرسون في الجامعات الأسترالية أكثر من (٣٩) ألفًا يدرسون في الجامعات الأسترالية خارج أستراليا، أي في الفروع الخارجية

لهذه الجامعات، أو في برامج يقدمها شركاء الجامعات الأسترالية في كل من ماليزيا وفيتنام وسنغافورة وجنوب إفريقيا. كما أن حوالي (١٣) ألف طالب يدرسون في برامج التعليم العالي الأسترالي عن بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن دولاً كثيرة من أبرزها الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وسنغافورة وقطر قد شجعت افتتاح فروع لجامعات أجنبية فيها وخاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وألمانيا وفرنسا وغيرها. وتشير الدراسات إلى أن فروع الجامعات الأجنبية في غير دولها توفر تعليمًا أقل تكلفة على الطلاب يمتد إلى أبناء وبنات الطبقات المتوسطة الدخل، بالإضافة إلى أنه يحد من هجرة العقول (brain drain) التي تعاني منها كثير من الدول النامية. (انظر: كريتز، ٢٠٠٦م) (Kritz، ٢٠٠٦).

٢-١١-١ الجامعات الأجنبية في ماليزيا:

لقد كانت ماليزيا من الدول السباقة في إتاحة الفرصة لعدد من الجامعات الأجنبية بفتح فروع لها فيها، وكانت أغلب هذه الجامعات وكليات التعليم العالي من أستراليا وبريطانيا. ويلاحظ كثرة الطلاب الأجانب في الجامعات الأجنبية أو فروعها في ماليزيا. كما قامت بعض الجامعات الماليزية بقبول أعداد أكثر من الطلاب الأجانب من دول الشرق الأوسط ودول جنوب شرق آسيا. ويلاحظ أيضًا كثرة الشركاء الأجانب من الجامعات أو تعددهم مع الجامعة الأجنبية أو فرعها في ماليزيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر يعمل معهد (آسيا الباسيفيكي) لتقنية المعلومات بالشراكة مع (١٧) جامعة بريطانية و(١٤) جامعة أسترالية. بالإضافة إلى فروع لجامعات أجنبية محددة مثل جامعة (نوتنجهام ماليزيا) البريطانية الأصل، وجامعة (كيرتن) الأسترالية التي يقع مقرها الأصلي في مدينة (بيرث) الأسترالية.

جدول (٢-١١-١-١): الجامعات الأجنبية في ماليزيا

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
معهد (آسيا الباسيفيكي) لتقنية المعلومات	Asia Pacific Institute of Information Technology	١٩٩٣م	كوالامبور
جامعة (موناش) (أسترالية)	Monash University	١٩٩٨م	سيلانجور
جامعة (كيرتن) للتقنية (أسترالية)	Curtin University of Technology Sarawak Campus	١٩٩٩م	ميري
جامعة (سونبيرن) (أسترالية)	Swinburne University of Technology Sarawak Campus	١٩٩٩م	ساراواك
جامعة (نوتنجهام ماليزيا) (بريطانية)	University of Nottingham Malaysia Campus	٢٠٠٠م	سبلانجور

المرجع:
-http://www.malaysiacentral.com/information-directory/educational institution/private-higher-institutions-foreign-university-branch-campuses/complete-list-of-foreign-university-branch-campuses-in-/malaysia

٢-١١-٢ الجامعات الأجنبية في باكستان:

قام عدد من الكليات والجامعات بافتتاح مقرات لها بعد السماح لها من الجهات المعنية مثل: كلية (جريفيث دبلن) الإيرلندية (Griffith College Dublin Ireland) في (كراتشي)، ومعهد إدارة الأعمال والتقنية (Institute of Business Administration and Technology) في (إسلام أباد) وهو بالتعاون مع جامعة غرب ولاية (ميتشيجن) (Western Michigan)، ومعهد (كراتشي) لتقنية المعلومات (Karachi Institute of Information Technology) في (كراتشي)، وهو فرع من جامعة (هدرسفيلد)

البريطانية (University of Huddersfield)، ومعهد (آسيا الباسفيكي) لتقنية المعلومات (Asia Pacific Institute of Information Technology (APIIT)) وهو فرع لمعهد مماثل في ماليزيا بالتعاون مع جامعة (سترافوردشاير) البريطانية (Straffordshire University).

جدول (٢-١١-٢-١): الجامعات الأجنبية في باكستان

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
معهد إدارة الأعمال والتقنية	Institute of Business Administration and Technology	١٩٥٥م	كراتشي
الجامعة الإسلامية الدولية	International Islamic University	١٩٨٠م	إسلام أباد، روالبندي
معهد (آسيا الباسيفيكي) لتقنية المعلومات	Asia Pacific Institute of Information Technology	١٩٩٣م	كراتشي
الكلية العالمية في (لاهور)	The Global College Lahore	١٩٩٦م	لاهور
معهد (كراتشي) لتقنية المعلومات	Karachi Institute of Information Technology	١٩٩٩م	كراتشي
جامعة (روفاه) الدولية	Riphah International University، (RIU)	٢٠٠٠١م	إسلام أباد
جامعة (كاراكورام) الدولية	Karakoram International University	٢٠٠٢م	جيلجيت
الجامعة الأمريكية لهاواي في البنجاب	American University of Hawaii، Punjab Campus	-	فيصل أباد
كلية (جريفيث، دبلن) في (إيرلاند)	Griffith College Dublin Ireland	-	-

المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List___of___universities___in___Pakistan

٢-١١-٣ الجامعات الأجنبية في تركيا:

لا توجد جامعات أجنبية بالكامل في تركيا، علمًا أن جامعة الشرق الأوسط التقنية (Middle East Technical university) كانت تدرس باللغة الإنجليزية منذ إنشائها. ومن أبرز الجامعات التي تتبع منهجا أجنبيًّا جامعة (بهتشه شهير) التي تأسست عام ١٩٩٨م من قبل مؤسسة (بهتشه شهير) التعليمية. وتقع الجامعة في قلب مدينة (إسطنبول) على شاطئ الطرف الأوروبي وفي مقابل الطرف الآسيوي، وتستخدم اللغة الإنجليزية في التدريس في الجامعة، وتشترك الجامعة في برنامج (أراسموس) (Erasmus) للتعاون بين الجامعات الأوروبية. وترتبط الجامعة ببرامج تعاون متنوعة مع جامعات أوروبية وأمريكية مثل: (نورث إيسترن) (Northeastern University)، وجامعة (بوستن) (Boston university)، وجامعة (كنت) (Kent State University)، وجامعة (كلفلاند) (Cleveland State university)، وجامعة (كالفورنيا) California، وجامعة (سان برناردو) (San Bernardino)، وجامعة (واشنطون دي سي) (Washington DC)..

جدول (٢-١١-٢-١): الجامعات الأجنبية في تركيا

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
معهد إدارة الأعمال والتقنية	BAHÇEŞEHİR ÜNİVERSİTY "university bahcesehir"	١٩٩٨م	إسطنبول
جامعة الأناضول الدولية	International Antalya University (AIU)	-	الأناضول
المرجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_universities_in_Turkey			

أما جامعة الأناضول الدولية (AIU) فهي جامعة خاصة تدرس باللغة الإنجليزية، وتهدف إلى استقطاب طلاب من دول الشرق الأوسط ومن دول جمهوريات آسيا الوسطى ومن دول شمال أفريقيا ودول البلقان. وللجامعة عدد من اتفاقيات التعاون مع جامعات أوروبية أمريكية منها جامعة (ويسكونسن ميدسون) لتعليم اللغة الإنجليزية (University of Wisconsin-Madison).

٢-١٢ الجامعات الأجنبية في غير دولها:

توجد في بريطانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا وقبرص واليونان عدد من الجامعات الأمريكية بعضها تحت أسماء مثل الجامعة الأمريكية في (لندن) (ALU)، وجامعة (لندن) الأمريكية (American London University)، والجامعة الأمريكية في (باريس) (AUP) ومثلها في سويسرا وقبرص وغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية. وتتخذ بعض هذه الجامعات أسماء لفروع جامعات أمريكية، وتمارس نشاطها بأساليب مختلفة بعضها مصرح به من الدول المضيفة وبعضها يعد نشاطًا تجاريًّا أو ثقافيًّا، وبعضها دون فسح رسمي من السلطات المعنية، كما هي فروع جامعة (ميرلاند) في عدد من المدن الرئيسة في العالم، واستمرت في ذلك لعدة سنوات، بما في ذلك ممارسات لها في الرياض سابقًا. ويعرض الجدول (٢-١٢-١) بعض الجامعات الأمريكية في فرنسا. من هذه الجامعات الجامعة الأمريكية في (باريس) (The American University of Paris، AUP) وهي على نسق الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة بكونها جامعة مستقلة وليست فرعًا لجامعة أمريكية محددة. ويدرس في هذه الجامعة عدد قليل من الطلاب السعوديين، لظروف تواجد أبناء العاملين في الممثليات والسفارة السعودية بسبب عائق اللغة الفرنسية لطبيعة تأهيلهم السابقة. وقد أنشئت الجامعة في عام ١٩٦٢م، وهي تمنح درجة البكالوريوس في عدد من التخصصات، ودرجة ماجستير الآداب في الشؤون الدولية، وماجستير العلوم في التمويل. كما يدرس في هذه الجامعة كثير من أبناء الجاليات الأجنبية من الناطقين في بلدانهم باللغة الإنجليزية. وتقدم الجامعة عديدًا من التخصصات، وهي جامعة صغيرة الحجم مقارنة بالجامعة الفرنسية.

جدول (٢-١٢-١): الجامعات الأمريكية في فرنسا

اسم الجامعة	University	سنة التاسيس	مدينة المقر
كلية الدراسات العليا الأميركية في (باريس)	American Graduate School in Paris	١٩٩٤	باريس
الجامعة الأميركية في (باريس)	American University in Paris	١٩٦٢	باريس
معهد (جورجيا) للتكنولوجيا (لورين)	Georgia Institute of Technology Lorraine	١٩٩٠	لورين
(بارسونز) كلية التصميم في (باريس)	Parsons School of Design، Paris	–	باريس
جامعة (شيلر) الدولية في (باريس)	Schiller International University Paris	١٩٦٤	باريس
جامعة (شيلر) الدولية (ستراسبورغ)	Schiller International University Strasbourg	–	–
المرجع: www.macquil.com/articles/american__universities__europe.php			

ويلاحظ أن أغلب الجامعات الأمريكية أو فروعها في فرنسا صغيرة الحجم في الغالب. وتعمل بعض هذه الجامعات في ظل أنظمة جامعاتها الأم أو نظام جامعات دولة المصدر، كما تذكر في مواقعها، وكما هي الحال في الجامعة الأمريكية في (باريس) وربما الجامعة الأمريكية في (لندن)، ولكن الحال يختلف في جامعة (لندن) الأمريكية وفروع الجامعات الأمريكية الأخرى في (لندن) أو بعض المدن الأوروبية الأخرى.

ويعرض الجدول (٢-١٢-٢) بعض الجامعات الأمريكية في بريطانيا. ويتمثل موقف المسؤولين عن التعليم العالي في بريطانيا من هذه الجامعات في أن لها ممارسة التعليم، ولا تُلزم بالمعايير المطبقة على التعليم العالي في بريطانيا ما دامت لا تمنح درجات بريطانية. وقد تكون هذه العبارة عدم اعتراف صريح بهذا النوع من التعليم، مع العلم أن مركز المعلومات

الوطني للمعلومات للاعتراف بالشهادات (UKNARIC) يقوم بمراجعة الدرجات الجامعية ودرجة الثانوية العامة للمدارس والجامعات في دول كثيرة وتوفيرها لمؤسسات التعليم العالي في بريطانيا، ولم يلاحظ عليه تقويم هذه الجامعات أو درجاتها ولو بشكل عام.

وقد ذكرت نشرة أخبار التعليم البريطاني (Education UK NEWS Digest) في أكتوبر ٢٠٠٥م بأن جامعة (ليفربول) (University of Liverpool) ستفتح فرعًا دوليًّا لها في الصين بموافقة من الحكومة الصينية، وذلك في حرم جامعي في مدينة (سوزهو) (Suzhou) الذي يتسع لعشرة آلاف طالب بالتعاون مع جامعة (زيان تونج) (Xi'an Jiaotong University). وقد بدأ الفرع عام ٢٠٠٥م وسيستغرق حوالي سبع سنوات لاستكماله. وستكون المؤسسة الجديدة مستقلة ولها حق منح الدرجات الخاصة بها. وستمنح الجامعة درجات في علوم المحاسبة والإلكترونيات وتقنية المعلومات.

جدول (٢-١٢-٢): الجامعات الأمريكية في بريطانيا

اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
الجامعة الأمريكية الدولية	American Intercontinental University	١٩٧٠	لندن
كلية (هالت) للأعمال	Hult International Business School	٢٠٠٣	لندن
كلية (ريجنت) الأمريكية في (لندن)	Regent's American College London	١٩١٥	لندن
(ريتشموند) الجامعة الأمريكية الدولية في (لندن)	Richmond. The American International University in London	١٩٧٢	لندن
جامعة (تشيلر) الدولية في (لندن)	Schiller International University London	١٩٧٤	لندن
كلية (ويبستر) للدراسات العليا في (لندن)	Webster Graduate School London	١٩١٥	لندن

المرجع: www.macquil.com/articles/american_universities_europe.php

وتجدر الإشارة إلى وجود عديد من الجامعات الأمريكية الاسم بإدراة أوروبية أو فروع لجامعات أمريكية، ولكن نادرًا ما توجد فروع لجامعات أمريكية متميزة في دول أوروبا. كما تعمل بعضها في دول مثل اليونان وإيطاليا وتعاني من ضائقة اقتصادية تحد من جودة كثير من هذه الفروع. وتعد الرسوم الدراسية لبعض هذه الجامعات في غير متناول كثير من الطبقات الفقيرة أو ربما المتوسطة في هذه الدول، حتى قبل ظهور الخلل الاقتصادي في هذه الدول. ويلتحق بكثير من هذه الجامعات الطلاب الأجانب وأبناء الجاليات من الدول الناطقة باللغة الإنجليزية أو التي تقدم اللغة الإنجليزية في مدارسها وجامعاتها لغة ثانية.

ومن الملاحظ كذلك أن بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لا تفضل الابتعاث للجامعات الأمريكية وفروعها في أوروبا؛ لأنها تظن أن هناك تميزًا وجودة ومراقبة أفضل للتعليم في الجامعات الأمريكية الأم في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول (٢-١٢-٣): الجامعات الأمريكية في إيطاليا وسويسرا

الدولة	اسم الجامعة	University	سنة التأسيس	مدينة المقر
إيطاليا	الجامعة الأمريكية في (روما)	American University of Rome	١٩٦٩م	روما
	جامعة (جون كابوت) في (روما)	John Cabot University in Rome	١٩٧٢م	روما
	جامعة (جون هوبكنز)	Johns Hopkins University SAIS	١٩٥٥م	بولونيا
	جامعة (السانت جون)	St John's University	١٩٩٥م	روما
سويسرا	الكلية الأمريكية للدراسات العليا للأعمال	American Graduate School of Business	١٩٩١م	لا تور دي بيليز
	كلية (فرانكلين) في سويسرا	Franklin College in Switzerland	١٩٦٩م	لوقانو
	الجامعة الدولية في (جنيفا)	International University in Geneva – Business School	١٩٩٧م	جنيفا
	جامعة (ويبستر) في (جنيف)	Webster University in Geneva	١٩١٥	جنيفا

المرجع: www.macquil.com/articles/american_universities_europe.php

كما تجاهلت مؤسسات التقويم والاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة بعض الجامعات الأجنبية، بما في ذلك معاهد أو جامعات إسلامية، بالرغم من الإذن لها بممارسة التعليم طالما لم تطلب هذه المؤسسات تقويمًا لبرامجها ولم تطلب دعمًا من الحكومات المحلية في الولايات المختلفة أو الحكومة الفيدرالية.

أما في بعض الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى -لعدم وجود مؤسسات للتقويم والاعتماد، أو لكون هذه الجامعات موجهة لفئات فوق المتوسط في مجتمعاتها -فقد سمح لها بممارسة التعليم بصفة مؤسسات ثقافية دون تدخل يذكر في شؤونها، وربما يعود ذلك لأسباب أخرى، منها أنه لا يمكن أن تنتشر كثيرًا لأن هدفها الربح، ولا يمكن أن تنافس كثيرًا التعليم الحكومي، وأنها تقدم تعليمًا لا بأس به مقارنة أحيانًا بالتعليم الحكومي، ولأن الطبقة المستهدفة بالتعليم غالبًا ما تستطيع إرسال أبنائها للدراسة في الخارج في المقرات الأصلية لهذه الجامعات.

وأخيرًا، فإنه لا يمكن تغطية أوضاع هذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية من واقع هذه الدراسة النظرية؛ لأن بعض الدول لا توفر معلومات كافية وموثقة عن الجامعات والمدارس الأجنبية التي تعمل على أراضيها.

الفصل الثالث
العولمة والتعليم العالي الأجنبي

٣-١ تمهيد

٣-٢ فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي.

٣-٣ أوضاع الجامعات في الدول المضيفة لها.

٣-١ تمهيد:

يعرض هذا الفصل فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي، وذلك بالإشارة إلى متطلبات العولمة من توفير عدالة المنافسة، وفتح الاستثمار وتيسيره في إنشاء وإدارة التعليم العالي، والاستثمار في أنشطته المختلفة. كما يعرض -بعد ذلك- بعض الملاحظات أو الممارسات من فروع الجامعات الأجنبية أو من الدول المضيفة لها.

٣-٢ فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي:

لا شك أن للعولمة آثارًا على قطاع التعليم العالي أسوة بقطاعات الاقتصاد والتنمية الأخرى، ولأن اقتصاديات التعليم العالي تمثل ما يزيد على (٣٠) بليون يورو من التبادل التجاري سنويًّا في العالم، أي ما يقارب (١٢٠) بليون ريال، ولوجود جهات منتجة للتعليم العالي وأخرى مستهلكة فإنه لا يمكن فصل التعليم العالي عن القطاعات الأخرى، كما لا يمكن استبعاده لكونه قطاعًا اقتصاديًّا مهمًّا، ولا بد من النظر إليه على أنه سلعة عامة (public good)، مع وجود محاذير وسلبيات لهذا التوجه إضافة إلى الإيجابيات الأخرى.

لقد نظمت وزارة التعليم والبحث النرويجية في (أوسلو) وفي (جنيف) في بداية ونهاية عام ٢٠٠٣م لقاءين بغرض تأكيد دور قطاع التعليم العالي في مفاوضات ومناقشات منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقيات الجات (GATT). وقد تضمن هذان اللقاءان عرض وجهات نظر هذه المنظمات التجارية والاقتصادية، وتأكيدها على أن العولمة ستحول التعليم العالي إلى سلعة اقتصادية لها منتِج ومنتَج ومستهلك، ويمكن أن تكون ربحية أسوة بسلع السوق الأخرى. وفي المقابل المضاد عرضت مؤسسات طلابية من أوروبا وأفريقيا وآسيا وبعض الدول النامية خوفها من أن ينحصر دور الدول النامية في أن تكون مستهلكة لهذا المنتج الحيوي وعنصر التنمية المهم، وستفقد مع الاستهلاك هويتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية، ويصبح التعليم العالي ترفًا يتوافر لأبناء الأغنياء والقادرين لا ضرورة لكل أبناء الشعوب، كما

تعمل كثير من الدول إلى عمل ذلك والتخطيط له.

وربما كان التعليم العالي أحد عوامل الاستعمار الثقافي في الحديث الذي ينتجه الغرب ويصدره بقالبه الغربي الغني أو الشمال القادر، ويرفق معه مصطلحاته الثقافية والعقدية، وربما نوعيته المتواضعة أو الرديئة، ومن ثم يصدره معلبًا إلى الدول الشرقية لتعاني حضارتها وتفقد التجانس في أسس التعليم لديها، وربما تتلقفه دول الجنوب الفقيرة وليس لديها الآلية العلمية لتمييز الغث من السمين وتفرق بين الجيد والرديء، لعدم وجود مؤسسات للتقويم والاعتماد، وعدم توافر معايير واضحة لممارسة المهن بعد التأهيل في مؤسسات التعليم العالي.

كما قد لا يؤدي تحويل التعليم العالي لسلعة عامة إلى جودة نوعيته في الدول النامية، فليس بالضرورة أن تكون النظرة الاقتصادية وممارسات القطاع الخاص مؤدية إلى تحسين هذا المنتج؛ لوجود أنظمة تعليمية ناجحة وهي بدون مقابل أو بمقابل رمزي مثل التعليم في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، ولوجود أنظمة كثيرة غير ناجحة أو غير مؤثرة مع أن الطلاب يدفعون رسومًا كاملة كما في بعض دول أوروبا الشرقية وبعض دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأفريقية.

وهناك أمثلة من عدة دول تصل نسبة الهدر التعليمي من التسرب والرسوب إلى (٧٠٪) من طلاب المرحلة الابتدائية الذين لن يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي، أو دخول أي نوع من مؤسساته ولو لفترة قصيرة مثل كليات المجتمع أو الدبلوم ذي السنة الواحدة أو التدريب المتقدم، بل إن بعضهم لم يكمل متطلبات التعليم العام أو أنه أصبح يحمل الثانوية دون أن يستطيع المنافسة؛ بسبب المعدل في الشهادة الثانوية، أو بسبب التكاليف والمتطلبات المالية لمواصلة التعليم العالي.

إن تحويل التعليم العالي إلى سلعة تجارية قد لا يكون في صالح عامة سكان الدول النامية وشعوبها، كما أن من المتوقع أن التحويل القادم قد يوجه التعليم العالي إلى خدمة الفئات المتنفذة في هذه المجتمعات. فكثيرًا ما تحد القيود المالية من مواصلة الطلاب مسيرتهم في التعليم العالي، مع أن لديهم الاستعداد الفكري والذكاء الطبيعي والقدرة على المنافسة.

ومن هنا فإن العولمة غير العادلة في تطبيقها على الدول وعدم تهيئة الدول لها قد تعبر عن معايير تخدم مفاهيم سامية ولكنها تنحصر في أروقة الدول المتقدمة. وسيكون التعليم العالي في ظل العولمة منتجًا وصناعة شمالية ومستهلكًا في الجنوب، وقد تفقد الدول النامية فيه شخصيتها وتتجاوز من خلاله التعبير عن خصوصيتها، بل وقد تضرب بحضارتها عرض الحائط على مراحل، ويكسب العالم نتيجة لذلك اقتصادًا متحركًا وموجهًا فاقدًا للتنوع الحضاري والثقافي الذي ظهر في العقود الأخيرة.

وفي المقابل فإن الدول المتقدمة تضع قيودًا تحت اسم ضمان النوعية والضرائب والجودة والتنظيم لتحد من أن تنشأ فيها مؤسسات تعليم عال أجنبي من الدول النامية، وتطلب في المقابل تسهيلات وأنظمة استثمار أجنبي خالية من أي نوع من الروتين، حتى وإن كان مفيدًا، وتعُد أي تنظيم في هذا الاتجاه بيروقراطية وتعقيدًا مؤديًا إلى فساد تجب إزالته؛ لتُفتح بذلك أبواب الاستثمار الأجنبي الشمالي على مصراعيه في دول الجنوب. وعلى إثر هذا التوجه غير العادل تضاعفت فروع الجامعات الغربية والأوروبية في الدول النامية، التي لا يحمل كثير منها الاعتراف ولا يهتم بمعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي الوطنية الأخرى في بلد المنشأ. كما أعطت بعض مؤسسات التعليم العالي لنفسها الاستقلال من أصولها، وبدأت تعمل تحت أسماء كبيرة وعبر اتفاقيات لبيع الدرجات الجامعية أو منحها باسم الجامعات المتعاونة معها دون أي ضمان نوعية أو متطلبات مؤسسات مهنية مفيدة.

وقد شددت كثير من أبحاث المحاضرين والمتحدثين في اللقاءين المشار إليهما على أهمية أن تؤدي (اليونسكو) دورًا قياديًّا في وضع إطار للاعتماد يساعد الدول النامية على مواجهة الاستثمارات التي قد تفتقد إلى أقل المتطلبات الأكاديمية، ولعل (اليونسكو) تكون منبرًا موحدًا لمواجهة الزحف الثقافي الغربي بأسلوب حضاري يتناسب مع العصر. ومن المعلوم أن عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية سيزداد، وستطبق اتفاقيات (الجات) في مناطق كثيرة من العالم، ولذا فلابد من العمل على إضافة الجوانب الاجتماعية والعناصر الأخلاقية واللمسات الإنسانية عبر اقتصاديات التعليم العالي من خلال العمل المشترك، حتى لا تكون

الغلبة للمال ومالكيه مقابل انحسار المبادئ القويمة والمساواة والعدل والسلام، وحتى لا تتحول الأهداف العملية والأولويات التي يجب تحقيقها أو يمكن الوصول إليها إلى مثاليات وأمانٍ بعيدة المنال.

ولعل من أبرز الموضوعات التي عرضت في هذين اللقاءين: التحديات المشتركة في التعليم العالي والمسؤوليات نحوها لـ (جون دانيال) مساعد المدير العام لـ (اليونسكو)، ودور التعليم العالي في تطوير البناءات المستدامة في القطاعات الاجتماعية والسياسية والثقافية للسيدة (لسيدبا برينو) وزيرة التعليم العالي في موزنبيق، واتفاقيات التعليم العالي والتجارة والإطار التنظيمي لضمان النوعية للسيد (سجور بيرجان) من المجلس الأوروبي، والعولمة والتعليم العالي وبناء العلاقات للسيد (إلياهو موجا) من جامعة (نيوريوك) في الولايات المتحدة الأمريكية، والجات والتعليم الآلي ماهي الأضرار على الهند للسيد (أرون نيجافيكات) من هيئة المنح الجامعية في الهند، ورسالة منظمة التجارة العالمية (WTO) السياسات والأدوات في التعليم العالي للسيدة (مبريل جوسي) المستشار في منظمة التجارة العالمية، وضمان النوعية والاعتماد كآلية لتقوية النواحي الأكاديمية في الدول النامية للسيد (عباره بوزرقان) من جامعة (طهران) في إيران، ووجهة نظر الطلاب في القبول والمساواة وموضوعات تهم الطلاب للسيد (رأي أسس) من اتحاد الطلاب الآسيوي. بالإضافة إلى موضوعات: مثل: ربط إطاري النوعية والاعتماد: دور (اليونسكو) الإقليمية والتحديات الجديدة، وتوسيع الالتحاق بالتعليم العالي فيما بين الدول والقطاع الخاص، والتعليم الربحي في تلبية متطلبات العولمة، و التعليم العالي وقطاع الأعمال والمجتمع شراكات في المسؤولية، وتقوية ودعم المتعلمين: الطلاب والسلوك الاختياري، و دراسات لحالات في مناطق يكثر فيها الاستثمار و التجارة في التعليم العالي وخاصة في منطقة أفريقيا للسيدة (نيس كلونف) من مركز تمويل التعليم العالي في جنوب أفريقيا.

ويمكن إيجاز ما سبق بالقول بأن عملية تحوّل التعليم العالي إلى سلعة عامة قد تجاوزت مرحلة عدم التراجع، ولا بد لأي دولة من التعامل مع هذه الظاهرة على أنها حقيقة واقعة، وعليها أن تنظم تعليمها الحكومي والخاص بما يتناسب وهذا التحول الجديد. ومع أن

لهذا التحول إيجابيات اقتصادية ونوعية وتنموية كثيرة إلا أنه يظل تجربة محفوفة بالمخاطر والأخطاء والاستغلال والتوجه غير الأكاديمي والتخلي عن المثل، ولا بد من استحداث ضوابط وتنظيمات وبيئات عمل تلائم هذا التحول.

٣-٣ أوضاع الجامعات في الدول المضيفة لها:

لا توجد قيود أو شروط على الجامعات الأجنبية في كثير من الدول النامية أو الدول الإسلامية مثل فيتنام وسنغافورة وتايلاند والهند وإندونيسيا وباكستان، حيث إن متطلبات فتح جامعات أجنبية أو فروع لها محدودة جدًّا، ربما يعود عدم التقييد أو التشدد أو الانضباط في بعض الأحيان إلى التجاوب مع الطلب الشعبي للتعليم الأجنبي عمومًا أو البريطاني والأوروبي والأسترالي على وجه التحديد.

أما في بعض الدول مثل ماليزيا وقطر ومصر وسوريا فإن فروع الجامعات الأجنبية تخضع لاتفاقات بين حكومات الدول المضيفة لها وحكومات الدول المصدرة لهذا التعليم، وفي هذه الحالة فإنه لا يمكن معرفة تفاصيل هذه الاتفاقات دون اتصال بالجهات المعنية للتعرف على الشروط وأساليب التمويل والصلاحيات أو الحريات المتاحة لهذه الجامعات وحقوقها وواجباتها وأسلوب تقويمها ومرجعية التقويم من بين أمور شتى.

إن بعض الجامعات أو الكليات -كما أشرنا-تحمل أسماء غربية أو أجنبية وتطبق الأسلوب الأمريكي أو البريطاني في التعليم، وربما ارتبطت باتفاقات ثنائية مع بعض الجامعات تدعيمًا لموقفها العلمي في دولتها، ولكنها تظل جامعات وطنية مصرحًا لها بالعمل في ظل لوائح ميسرة للتعليم العالي، كما هي الحال في بعض الجامعات في لبنان والإمارات العربية المتحدة.

ولا تقدم معظم الدول التي أشرنا إليها سابقًا ويوجد فيها تعليم أهلي أية مساعدات أو دعم، وبالتالي فهي لا تجد صعوبة في السماح لجامعات أجنبية ومعاملتها بالمثل كما هي الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر وماليزيا وباكستان وغيرها. ولكن الحال يختلف في المملكة العربية السعودية، حيث توفر الحكومة دعمًا لتوفير أراض لمقرات الجامعات، وقروضًا

تصل إلى (٥٠) مليون ريال للكلية الواحدة في الإنشاءات وحوالي (١٥) مليون ريال للتجهيز والمختبرات. وكل هذه الإجراءات أو التسهيلات ستكون عبئًا كبيرًا على الحكومة لو أتاحت الفرصة للجامعات الأجنبية، قبل ترتيب أوضاع الكليات والجامعات الأهلية حديثة النشأة. كما أن دخول المملكة في عضوية منظمة التجارة العالمية يتيح لمؤسسات التعليم العالي الأجنبي في المملكة الميزات نفسها التي توفرها الدولة لمؤسسات التعليم العالي الأهلي فيها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجامعات الأجنبية أو فروعها أو برامجها لا تزال موضع نقد وإشادة. وتهدف الغالبية الساحقة من هذه الجامعات إلى الربح، وتعمل في دول أقل في مستواها الاقتصادي من دول مقراتها الأصلية، وبالتالي فلا يمكن لبعضها أن تقدم تعليمًا يصل إلى التميز الذي تقدمه في دولها، ولكنه يظل في كثير من الدول مهيئاً لأن تقدم فيه هذه الجامعات الأجنبية مستوى يظن فيه بعض المعنيين أنه أفضل في بعض الحالات أو لا يقل في حالات كثيرة عن مستوى التعليم العالي الوطني بشقيه الحكومي أو الأهلي.

ولا يوجد جدل حول لغة التدريس في كل هذه الجامعات تقريبًا، فالجامعات تدرس بلغة جامعتها الأم أو دولة مقرها الأصلي سواء باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. بل إن من الملاحظ أن بعض الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية سارعت إلى تقديم برامج موازية باللغة الإنجليزية أو استخدام اللغة الإنجليزية وسيلة للتدريس والإدارة كما هي الحال في جامعات دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والتشيك والسلوفاك واليونان وقبرص والمجر والدول الاسكندنافية وجامعة الإمارات في العين في الإمارات العربية المتحدة. كما تستخدم بعض الجامعات في عدد من الدول اللغة الإنجليزية في التدريس ومنها جامعة الشرق الأوسط التقنية (Middle East Technical University) في تركيا، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

ونود التأكيد على أن الجامعات الأجنبية في الدول المتقدمة مثل الجامعات الأمريكية في (لندن) و(جنيف) وبعض دول أوروبا الشرقية لا تقدم درجات محلية، وبالتالي فهي لا تخضع للتقويم الوطني للدول المضيفة، وهي تعمل في الغالب على شكل مؤسسات ثقافية، وجميعها تستخدم اللغة الإنجليزية في الإدارة والتدريس.

وتتوقع كثير من الدول المضيفة لهذه الجامعات أن تكون مصدر تحسين وتطوير للتعليم الوطني، وأن تلتزم بمتطلبات التقويم والاعتماد والتقاليد الأكاديمية الجيدة والمعروفة في دولها، وترى الدول المصدرة للتعليم أن هذا نشاط اقتصادي استثماري لا يمكن التحكم فيه عن بعد، وعلى الدول المستقبلة له وضع شروط وأطر مقبولة ومعقولة، بحيث تتمكن من تحسين تعليمها العالي، والتخلص ولو جزئيًّا من تمويل التعليم العالي ومساواته من حيث الضوابط والمراقبة بما تطبقه على تعليمها الأهلي.

وسنعرض في فصل قادم جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سبيل سد الفجوة بين طموحات الدول المستوردة للتعليم والتزامات الدول المصدرة له من خلال أدلة أو أطر عمل تنظمه.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الرابع
إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الأجنبي

٤-١ تمهيد.

٤-٢ إيجابيات التعليم العالي الأجنبي.

٤-٣ سلبيات التعليم العالي الأجنبي.

٤-٤ بعض العوامل المشتركة.

٤-١ تمهيد:

لا يخلو أي تغيير أو تحويل أو تطوير أو تحسين أو إعادة هيكلة من سلبيات وإيجابيات، والتعليم العالي الأجنبي نمط في الإدارة والتوجه حديث في كثير من الدول، ولكن هذا القادم من التعليم لا يخلو من السلبيات وإلا لتوقع منه التربويون بديلاً للتوجهات السائدة في التعليم العالي، وله إيجابيات لا يمكن أن يتطور التعليم العالي الحالي دون مراعاتها والأخذ بها. ونرصد في هذا الفصل أبرز إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الأجنبي، وقد نشير في بعض الأحيان إلى كيفية التعامل معها. كما نود الإشارة إلى أن بعض السلبيات والإيجابيات نسبي، وأن ما يراه البعض سلبيًّا يراه آخرون إيجابيًّا والعكس، ولذا سنناقش بإيجاز أبرز هذه العناصر.

٤-٢ إيجابيات التعليم العالي الأجنبي:

للجامعات الأجنبية عديد من العوامل الإيجابية والمفيدة التي تسهم في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه، وتساعد على تقدمه وتفاعله الحضاري مع الدول الأخرى. ونذكر من هذه الإيجابيات على سبيل المثال ما يلي:

١. زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي في الدولة المضيفة للجامعات الأجنبية، وهو أمر مهم للقائمين على التعليم العالي في كثير من الدول النامية.
٢. تخفيف الضغط على الجامعات، مما يؤدي إلى رفع جودتها وإمكانية تحسين جودة إدارتها وتقويمها واعتمادها، وهذه من متطلبات مؤسسات التقويم والجودة التي لا يمكن تحقيقها دون وجود بدائل.
٣. توسيع مشاركة المجتمع في التعليم العالي، وزيادة نسبة الملتحقين بالتعليم أو نسبة الشريحة من السن في عمر التعليم العالي من ممارسة هذا التعليم.
٤. توسيع الخيارات أمام خريجي الثانوية من حيث تعدد التخصصات، وتعدد المؤسسات، وأسلوب التمويل، والإدارة، وأساليب التدريس، وخيارات اللغات...
٥. التعرف على المجتمعات الأخرى والاستفادة من إيجابياتها، والاطلاع على العادات

والتقاليد والحضارات والقيم الإنسانية الأخرى، من خلال أعضاء هيئة التدريس الأجانب ونظم الجامعات الأجنبية وأساليب ممارساتها.

٦. وجود بعض الجامعات الأجنبية التي قد تقدم تعليمًا متميزًا يفوق التعليم الوطني الحكومي أو الخاص، ويكون بجدوى ومنافسة عالية.

٧. اكتساب بعض اللغات الأجنبية التي يسعى لها بعض أبناء المجتمعات، وقد تكون اللغات الأجنبية وسيلة التعليم في كثير من الجامعات الأجنبية أو فروعها.

٨. توفير تعليم جامعي أو عال للطالبات اللاتي لا يستطعن الدراسة خارج دولهن؛ لصعوبة الحياة، أو للمتطلبات الدينية كوجود محرم، أوغير ذلك.

٩. توفير التعليم العالي لأبناء الجاليات الأجنبية في الدول المضيفة، وخاصة الذين لا يعتزمون الإقامة الدائمة، أو الذين قد يضطرون -لعدم وجود فرص تعليم عال- إلى السفر خارج المملكة، مما يترتب عليه فقد كوادر متميزة.

١٠. توفير منح تعليمية للطلاب المتميزين من المواطنين، وهذا نوع من رعاية الجامعات الأجنبية أو فروعها للموهوبين وتشجيع لهم، وإسهام إيجابي في دعم جهود الحكومة والمجتمع المحلي.

١١. إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين في جوانب شتى في الجامعات الأجنبية وفروعها، مثل التدريس والعمل في المعامل والإدارة، وبالتالي فهي تسهم في توطين الاستثمار الأجنبي.

١٢. الحد من الابتعاث للدراسة في الخارج في جامعات أجنبية خارج الدولة، مما يوفر عوامل اجتماعية وتكاليف مادية وغربة اجتماعية.

١٣. للتبادل الثقافي والحضاري مع الجامعات الأجنبية عوامل إيجابية في بعض الأحوال للأنظمة التعليمية وللمجتمع، فعلى سبيل المثال استفادت المملكة كثيرًا من البعثات الطلابية التي تواصلت مع ثقافات أخرى، وذلك في تطوير لنظمها التعليمية من قبل العائدين من البعثات.

١٤. تقليل الفجوة بين الحضارات، ولاسيما إذا كانت الحضارة السائدة من دولة أجنبية، واطلاع الطلاب من الدول المستوردة للتعليم على عادات وتقاليد ومعايير ونظم قد تنعكس إيجابًا على المواطنين والمجتمع.

١٥. قدرة الجامعات الأجنبية -كما يرى بعض المعنيين بالتعليم العالي-على تأهيل الطلاب في مجالات أبدعت فيها الدول الأصلية لهذه الجامعات، كما أنها أقدر على التأهيل في مجالات المنافسة العالمية في العمالة والإنتاجية في بعض التخصصات أو الأنشطة الاقتصادية.

١٦. تؤصل الجامعات الأجنبية أو فروعها معنى الجدوى الاقتصادية من التعليم، وهو عنصر لا يلقى العناية الكافية في الجامعات الحكومية، دون منافسة قوية من الخارج.

١٧. إدخال مفهوم الدفع من المستفيد من التعليم العالي مقابل الفائدة التي يجنيها، وكذلك تعويد الطلاب على تحمل مسؤولية اختيار التخصص والمهنة، مما يزيد من وعيهم بالسوق في وقت مبكر من حياتهم الدراسية في التعليم العالي.

١٨. توعية المجتمع بأهمية الاستثمار في التعليم، والتخطيط له، واختيار التخصصات ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المادي المجزي عند العمل بعد التخرج.

١٩. يرى بعض المهتمين أن التعليم العالي الأجنبي نوع من العلاقات الثقافية بين الدول والمجتمعات، وأنه إضافة للتنوع الحضاري والثقافي يجب العمل على تنميته وتنظيمه.

٢٠. ترى بعض مؤسسات تشجيع الاستثمار أن الاستثمار في التعليم العالي هو تشجيع لرأس المال الأجنبي لدعم العملية الاقتصادية، وأنه نشاط مهم يجب تشجيعه.

٤-٣ سلبيات التعليم العالي الأجنبي:

إذا كان للتعليم العالي الأجنبي ممثلاً في الجامعات والكليات والبرامج الجامعية

والمعاهد والمراكز المتخصصة إيجابيات فإن له سلبيات أيضًا، ويرى بعض المراقبين أن هذه السلبيات مقبولة، وأنها قد تكون إيجابيات إذا رأيناها من منظور آخر ، ولعل من أبرز السلبيات ما يلي:

١. وجود ضعف في كثير من الجامعات الأجنبية عبر الحدود أو فروعها، سواء في البنى التحتية أو التمويل أو المناهج أو الهيئة التدريسية أو في المستوى الأكاديمي بشكل عام، وهذا من واقع ممارسات سابقة في بعض الدول.

٢. تقديم بعض المناهج التي قد تتعارض مع ثقافة البلد المستورد للتعليم العالي وعقيدته وعاداته ومفاهيمه وتقاليده، وهو أمر قد يسبب إشكالات محلية.

٣. عدم اقتصار دور الجامعات والمراكز والمعاهد الأجنبية دائمًا على التعليم الأكاديمي فقط، وإنما قد يكون بعضها منبرًا لنشر الثقافة الأجنبية، وربما لنشر بعض القيم التي يعدها بعض أفراد المجتمع المحلي سلبية.

٤. محاولة بعض الجامعات الأجنبية فرض رؤاها وفلسفتها في التعليم العالي، ومن ذلك فرض الاختلاط بين الذكور والإناث، الذي لا تقره بعض الدول الإسلامية أو مجتمعاتها.

٥. قد لا تقبل بعض المجتمعات دعوى المساواة في التعليم لعناصر أجنبية قد لا ترتبط بالدولة الحاضنة للفرع أو الجامعة الأجنبية، وذلك بسبب خلافات تاريخية أو لعدم وجود علاقات سياسية على سبيل المثال.

٦. تعد بعض الأصوات في المجتمعات المحافظة الجامعات الأجنبية المستورَدة من الدول المتقدمة مؤسسات تغريبية، وينبغي ملاحظة مشاعر المجتمع تجاه الوجود الأجنبي وآثاره السلبية.

٧. افتقار بعض الدول النامية للخبرات والمعايير والمستويات الأكاديمية، وبالتالي يصعب عليها استحداث مؤسسات للتقويم لمتابعة أنشطة الجامعات الأجنبية، لتحديد السلبيات للعمل على تقويمها.

٨. قبول بعض فروع الجامعات تسجيل الطلاب دون الحصول على الشهادة الثانوية، وهذا يتعارض مع شروط القبول والمعادلة في معظم الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي منها المملكة على سبيل المثال.

٩. عدم توافق متطلبات الحصول على الدرجة مع ما هو مطلوب في جامعات الدول المضيفة، مثل النظام الأوروبي الجديد ونقل الوحدات المعتمدة، وهذه نقاط يجب بحثها وتحديد موقف واضح حيالها.

١٠. ارتباط بعض الجامعات الأجنبية أو فروعها بالوضع الاقتصادي وباحتياج التنمية الوطنية، وهي برامج استثمارية قد لا تهدف إلى الاستمرار، وهو أمر لم تعتد عليه الدول بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي والجامعات.

١١. ترتُّب مستلزمات أخرى على فتح جامعات أجنبية مثل استقدام أعداد من الأساتذة والعاملين الأجانب، وقد يشكل ذلك تعارضًا مع سياسة الدولة في الاعتماد على القوى البشرية غير الوطنية.

١٢. أن الموافقة على فتح جامعات أجنبية دون ضوابط محكمة واضحة التطبيق والآليات قد تلزم الدولة بالموافقة لجامعات عدة أو فروع كثيرة تكون متابعة أدائها عبئًا كبيرًا على جهاز التعليم العالي.

١٣. لا يخلو فتح جامعات أجنبية من استنزاف للأموال وتصدير للعملة الصعبة، ولاسيما إذا علمنا أن التعليم العالي مكلف ماديًّا. ولهذا يتطلب الأمر دراسة تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني.

١٤. تعد بعض المجتمعات التعليم بلغة أجنبية نوعًا من الغزو الثقافي والحضاري غير المرغوب فيه، ولذا فهي تعمل على تنمية لغاتها المحلية لتكون لغات علم وإدارة، وتترجم الكتب والمراجع وربما بعض المجلات.

١٥. تسعى وزارات التعليم العالي -عند افتتاح تخصصات جامعية- إلى النظر في احتياجات سوق العمل الحكومية والخاصة، وتستطيع توجيه الجامعات الحكومية

والخاصة إلى تحقيق تلك الاحتياجات، وهذا الأمر لا يكون متيسرًا في حال الجامعات الأجنبية، مما يؤدي إلى تخريج أعداد من المواطنين الذين لا تحتاجهم سوق العمل ليكونوا عبئًا اجتماعيًّا على الدولة.

١٦. قد تجنح كثير من الجامعات الأجنبية أوفروعها إلى التخصصات السهلة، أو التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، أو ذات المردود قصير الأجل، وربما لا تلتزم بالمستويات الأكاديمية العالية.

١٧. تعمل بعض الجامعات الأجنبية على استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب في تخصصات تقنية وعلمية لا تتناسب وسوق العمل المحلية، مما يزيد البطالة أو يساعد على هجرة الخريجين من هذه البرامج.

١٨. لا يمكن أن تفتح بعض الجامعات الأجنبية برامج ذات جدوى طويلة المدى للمجتمع المحلي، مثل برامج العلوم الأساسية كالرياضيات وتخصصات الأحياء، وبعض تخصصات التقنية الحيوية، والفلسفة والدراسات النظرية والاجتماعية، وبعض التخصصات التربوية.

١٩. تعد بعض الدول الجامعات الأجنبية منافسة غير عادلة للتعليم الأهلي أو الخاص الوطني، وربما منافسة غير عادلة بين خبرة أجنبية طويلة وتجارب قليلة الخبرة ومحدودة التمويل.

٤-٤ بعض العوامل المشتركة:

مع أننا ذكرنا بأن للتعليم العالي الأجنبي إيجابيات وسلبيات، إلا أننا نود التأكيد على أن ذلك التصنيف نسبي لا يتفق عليه بعض المهتمين بالاستثمارات الأجنبية أو التربويين المعنيون بالتعليم العالي.

فاللغة الأجنبية مثل اللغة الإنجليزية -على سبيل المثال- يراها بعض الناس تغريبًا وإضعافًا للغة الوطنية وعزلاً للدارس بها عن مجتمعه وبيئته. وفي المقابل يرى آخرون بأن

اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية ضرورة ومتطلب إجباري لابد من إجادته، ولذا تضعه بعض الجامعات متطلبًا للدراسة في الكليات العلمية مثل الطب والهندسة والحاسب الآلي والعلوم التقنية والأساسية، وتضع له الدورات المكثفة. وربما وضعت كثير من الجامعات متطلبات متقدمة لإجادة اللغة الإنجليزية في مرحلة الدراسات العليا للماجستير والدكتوراة، مثل تحقيق النجاح أو تحقيق درجة معينة في امتحانات (التوفل) الأمريكي (TOEFL)، أو (الإيلتس) الإنجليزي (IELTS).

ومن الموضوعات الجدلية في الدول النامية خوف بعضها من فقدان هويتها الثقافية، ولهذا تدعو هذه الدول أو بعض مثقفيها إلى نبذ كل غريب والتردد في استخدام كل جديد، ومن هنا فهم يعدون الجامعات الأجنبية غزوًا ثقافيًّا يجب إيقافه وتحجيمه. ويرى آخرون أن الجامعات الأجنبية استثمار أو استغلال اقتصادي من الدول الغنية للدول النامية، وتوجيه مدسوس لتخريب التعليم لغير مصلحة البلاد، وربما كان بعضها مراكز لجمع البيانات بما في ذلك البيانات الاستخباراتية والسياسية.

وفي المقابل توجد دعاوى ترى أن الاستثمار الأجنبي هو السبيل الأمثل لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني، وأن أسلوب حماية الصناعة والتجارة المتدنية أو غير المنافسة أمر مضى وانقضى، وأن على الدول أن تفتح أبوابها للمنافسة العالمية ولاستخدام كل مقومات المنافسة وأدواتها، بما في ذلك التعليم العالي وبناء المهارات والمتطلبات، ليس للسوق المحلية فقط، وإنما للسوق الإقليمية أو العالمية. كما يرى أصحاب هذا الرأي أن الجامعات الأجنبية عوامل إصلاح للثقافة المحلية وتعزيز لتنوعها وتطورها، وأنه لا يوجد ما يمكن إخفاؤه في هذه المجتمعات، وأنه يجب أن تنفتح المجتمعات إلى كل التجارب، ومرور الزمن كفيل بالتفريق بين الصالح والطالح.

ويمتد هذا الجدل إلى جوانب أخرى، حيث يرى بعض المعنيين بالتعليم العالي أن بقاء الطلاب للدراسة في بلدانهم ميزة، ويرى آخرون أن الدراسة في جامعة أمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو جامعة بريطانية داخل بريطانيا أفضل بكثير من ناحية التفاعل

الاجتماعي والتعارف على الثقافات من بقاء الطلاب في بلدانهم معزولين عن استخدام اللغة إلا على مقاعد الدراسة.

وفي هذا السياق يرى بعض المهتمين أن التعليم عمومًا والتعليم العالي على وجه الخصوص ليس أسلوبًا، وإنما أخلاق وقيم واعتزاز بالتاريخ والحضارة والقيم المجتمعية، ومن الخطأ أن يكون أجنبيًّا مهما كانت المبررات أو زادت المكتسبات المادية من خلاله أو بسببه.

ولا ينتهي الجدل حول التعليم العالي الأجنبي، سواء كانت الآراء معه أو ضده، ولكننا سنتعامل معه في هذه الدراسة على أنه واقع يجب استثمار إيجابياته والحد من سلبياته، وأن ذلك ليس بمستحيل على نظام التعليم العالي السعودي وعلى كثير من أنظمة التعليم العالي في الدول العربية أو الدول الإسلامية.

الفصل الخامس
جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود

٥-١ جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود.

٥-٢ المتطلبات العالمية للتعليم العالي عبر الحدود.

٥-٣ جودة التعليم العالي عبر الحدود.

٥-١ جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود:

لم يعد التعليم العالي الأجنبي موضوعًا محليًّا يتسم بخصوصية دولة دون أخرى، بل أصبح عنصرًا من عناصر التوسع التعليمي، وأسلوبًا مرادفًا ونمطًا جديدًا. لقد أصبح التعليم العالي الأجنبي في بعض البلدان ظاهرة، حيث زاد عدد الجامعات الأجنبية أو فروعها أو الجامعات الأهلية التي ترتبط باتفاقيات مع جامعات أجنبية تفوق كثيرًا عدد الجامعات الحكومية أو الجامعات الوطنية. كما أصبح هذا الأمر مؤشرًا للعلاقات بين الدول، وواحدًا من المؤثرات الرئيسة في العلاقات الاقتصادية والسياسات الدولية. وعندما يصل الحال إلى هذا الحد فإن على المنظمات الدولية المعنية بالتعليم العالي والتنمية أن تسهم في مناقشة هذا الموضوع، وتعمل على وضع أطر للتفاهمات الدولية بشأنه.

٥-٢ المتطلبات العالمية للتعليم العالي عبر الحدود:

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) عددًا من المعايير أو الأطر التي يجب أن تعمل بها الدول المستوردة للتعليم العالي عبر الحدود لحماية المستفيدين منه، ولعل من أهم أسباب هذه الخطوة ما يلي:

- توسُّع التعليم العالي عبر الحدود في العقدين الماضيين، من خلال انتقال الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج، وانتقال المؤسسات التعليمية أو استخدامها لوسائل التعليم عن بعد. كما دخلت سوق التعليم العالي المؤسسات الربحية الاستثمارية الخاصة والجامعات الأجنبية. وستسهم هذه التغيرات إيجابًا في إشاعة التعليم العالي، وزيادة المهارات، وخدمة التنمية في الدول المستقبلة للتعليم إذا تمت إدارتها بأسلوب مناسب وربطت بالتنمية الإنسانية والاجتماعية.
- لا زالت كثير من أساليب ضمان النوعية ومعادلة الشهادات والتقويم والاعتماد

الوطنية موجهة لأنظمة تعليم عالٍ حكومي وليس للتعليم العالي عبر الحدود والتعليم الخاص الربحي. كما أن عدم وجود إطار يجمع كل المبادرات الدولية -مع تنوع الجامعات-عن طريق تعدد أساليب التقويم والاعتماد قد يُحدث فجوة تضر بالنوعية وبكل المعنيين بالتعليم عبر الحدود.

- تظهر الحاجة إلى إيجاد إطار عالمي يجمع مصالح الدول المقدمة للتعليم العالي والمستقبلة له يتسم بالمرونة ويوفر تعليمًا واقعيًّا يخدم الدول النامية، ولهذا اتفقت (اليونسكو) والمنظمة على توفير أدلة شاملة في التقويم والاعتماد والاعتراف بالشهادات وجودة النوعية التعليمية، وقد وجدت كثير من الدول أن الحاجة ملحة لها.
- تتوافر في بعض الدول مؤسسات للتقويم والاعتماد ولجان لمعادلة الشهادات من أجل المراقبة والمتابعة، ولكنها تفتقر إلى الخبرة على مستوى التعليم العالي عبر الحدود.
- تشكل الزيادة في تنقل الطلاب والبرامج وأعضاء هيئة التدريس والمهنيين والجامعات وتعدد فروعها الخارجية تحديًا لمؤسسات التقويم والاعتماد.
- لا تغطي الجهود الوطنية في كثير من الدول التعليم العالي عبر الحدود أو الأساليب الجديدة في التعليم الربحي، مما يجعل إمكانية تقديم تعليم عال أقل من المستوى، أو لا يلتزم بنوعية وجودة كافية، أو لا يوفر المهارات الكافية للدارسين، أو تكون المؤسسة لا وجود لها، أو أن تقويمها واعتمادها من مؤسسة لا وجود لها، وكل هذه الأمور تجعل من بعض الطلاب وأولياء أمورهم ضحايا.
- التحديات التي تواجه مؤسسات الاعتماد الوطني كثيرة، منها محدودية المعلومات المتوافرة عن بعض مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، أو أن هذه المؤسسات لا تلتزم في فروعها الخارجية بما تلتزم به في بلدانها الأصلية.
- تتطلب ممارسات بعض المهن مواصفات ومهارات، وتتعدد الجهات المعدة لهذه المهارات، وربما أدى ذلك إلى عدم التزام بعضها بالكفايات المطلوبة لممارسة المهنة،

مما يفقد المستفيدين من الخريجين والهيئات المهنية الثقة بالجهات القائمة على التأهيل والتدريب.

ولعل من أبرز ما ورد في الاجتماعات المشتركة بين (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص العناية بجودة التعليم العالي الأجنبي ونوعيته الاتفاق على إعداد الأدلة التالية:

أ) دليل الحكومات.

ب) دليل المؤسسات المقدمة للتعليم العالي.

ت) دليل الجمعيات والمنظمات الطلابية.

ث) دليل هيئات التقويم والاعتماد والتقويم.

ج) دليل لجان معادلة الشهادات ومراكز الاستشارات والمعلومات.

ح) دليل الهيئات المهنية.

وسنورد فيما يلي نبذة عن أهم معالم كل دليل:

(أ) دليل الحكومات:

- وضع الدول لأسلوب عادل وسهل ومباشر للتسجيل والترخيص للمؤسسات التعليمية التي تقدم تعليمًا عاليًا على أراضيها يعتمد على معايير الجودة الوطنية ويتسم بالشفافية.
- إنشاء مؤسسات تقويم واعتماد قوية وشاملة تستطيع مدّ خدماتها لدولتها خارج الحدود، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات المماثلة والمنافسة على المستوى العالمي. ويجب توفير المعلومات المطلوبة للجودة والاعتماد لكل المؤسسات الحكومية والخاصة الربحية وغير الربحية والوطنية أو الأجنبية.
- تقديم معلومات شاملة وواضحة عن المعايير والمتطلبات للتسجيل والترخيص وجودة النوعية واعتماد مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود، وتأثير ذلك على دعم أو تمويل الطلاب التطوعي منها والإجباري.

- التصديق على الاتفاقيات الخاصة بمعادلة الشهادات الإقليمية التي نظمتها (اليونسكو) والإسهام في تطوير آلياتها وإنشاء مركز معلومات كما تتطلب هذه الاتفاقيات.
- أن تشمل الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول-كلما كان ممكنًا- ما يخص معادلة الشهادات والاعتراف المتبادل للدرجات العلمية، وأن يسهم ذلك في تطوير الوصول إلى معلومات على المستوى العالي عن المؤسسات المانحة لمؤهلات وشهادات معترف بها.

(ب) دليل المؤسسات المقدمة للتعليم العالي:

إن من الأهمية بمكان التزام مؤسسات التعليم العالي بالنوعية بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس، كما أن على مؤسسات التعليم العالي الربط بين التعليم المقدم والنوعية، والربط بينه وبين المجتمع المتلقي، وعليه مسؤولية التحقق من النوعية، وتطبيق المعايير، ومسؤولية الدرجات التي تمنحها بغض النظر عن الوسيلة أو الأسلوب المستخدم. كما أن على هذه المؤسسات ما يلي:

- أن تضمن المؤسسة التعليمية من خلال رسالتها التزامها بتقديم نوعية من التعليم عبر الحدود كما تقدمها داخل دولتها.
- أن تطور وتتابع أو تراجع أسلوب إدارة النوعية بما يضمن الاستخدام الكامل للقدرات بالنسبة للمعنيين مثل أعضاء هيئة التدريس والإدارة والطلاب، وتتحمل المؤسسة التعليمية كامل المسؤولية في تقديم مؤهلات تعليم عالٍ متوافقة مع النظم الوطنية والأنظمة عبر الحدود. وعند الإعلان أو تسويق التعليم من خلال وكيل فإن المؤسسة مسؤولة عن دقة المعلومات عنها وصحتها.
- التشاور مع هيئات ضمان النوعية والاعتماد للدولة المستفيدة عند تقديم التعليم عبر الحدود بما في ذلك التعليم عن بعد.
- المشاركة في إشاعة الممارسات الحسنة والجيدة من خلال الإسهام في الجهود الدولية والوطنية.

- تطوير أو تسهيل أساليب الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات والمعادلات.
- احترام المعايير والمتطلبات والأطر لجودة النوعية والاعتماد في الدول التي تعمل فيها مؤسسات التعليم العالي، واستخدام مصطلحات الممارسات الجيدة كلما أمكن وخاصة تلك التي تماثل المعايير الصادرة من مجلس (اليونسكو) لأوروبا بعنوان "نظام الممارسات الجيدة في تقديم التعليم عبر الدول" وعنوان "التوصيات للمعايير والأساليب في تقويم الدرجات الأجنبية".
- توفير معلومات دقيقة وموثقة في متناول المهتمين عن المعايير والأساليب الداخلية والخارجية المتبعة بشأن جودة النوعية، والاعتماد الأكاديمي والمهني للدرجات العلمية، وتوفير معلومات كاملة عن البرامج المقدمة والمعلومات والمهارات والكفايات المهنية التي يمكن لخريجي كل برنامج الحصول عليها، فالتعاون مع جهات وهيئات الاعتماد والمنظمات الطلابية ييسر نشر هذه المعلومات.
- التأكد من أن مبادرات التعليم عبر الحدود توفر المسؤولية المحلية في نشر المعايير من خلال أسلوب يتسم بالشفافية عن الوضع المالي للمؤسسة التعليمية أو لبرامج محددة فيها.

ج) دليل الجمعيات والمنظمات الطلابية:

على المنظمات والهيئات الطلابية -وهي أهم الجهات المستفيدة من التعليم العالي المقدم عبر الحدود- أن تتأكد من كل المعلومات والمواصفات والمعايير المتبعة ولها على وجه الخصوص ما يلي:

١. زيادة توعية الطلاب بالمخاطر المحتملة مثل الأدلة أو المعايير غير الصحيحة، أو التي تقدم معلومات مضللة أو رديئة حول برامج التعليم العالي أو مؤسساته، بما في ذلك المؤسسات الوهمية أو مؤسسات بيع الدرجات والشهادات العلمية أو الدرجات محدودة الصلاحية أو مؤسسات الاعتماد المزورة، وإرشاد الطلاب إلى المصادر الصحيحة للمعلومات عن مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود.

٢. تعويد الطلاب على الاستفسار عن العوامل المهمة حول المؤسسات التعليمية العاملة عبر الحدود عند الرغبة في الالتحاق بها، ويمكن توفير هذه الأسئلة من خلال المنظمات الطلابية بما في ذلك توفيرها للطلاب الأجانب بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي مثل وكالات الاعتماد، وهيئات ضمان الجودة، ولجان معادلات الشهادات، ومراكز الاستشارات والمعلومات. وقد تشمل هذه الأسئلة استفسارات عن مدى اعتماد المؤسسة التعليمية من مؤسسة اعتماد معروفة، وما إذا كانت الدرجة التي تمنحها المؤسسة التعليمية معترفًا بها أكاديميًّا أو مهنيًّا في بلد الطالب الدارس.

د) دليل هيئات التقويم والاعتماد:

مع أن هناك جهودًا داخلية في موضوع ضمان الجودة إلا أن التقويم والاعتماد الخارجي للمؤسسات التعليمية مطبق في أكثر من (٦٠) دولة. ومن المعروف أن مفهوم النوعية يختلف من بلد لآخر، كما يختلف تبعًا لأهداف المؤسسات التعليمية وبيئتها وطرق تطبيق هذه النوعية، كما يتباين دور مؤسسات التقويم والاعتماد، وما إذا كان التقويم اختياريًّا أو إجباريًّا. ومع وجوب احترام هذا التنوع إلا أنه لا بد من التعاون على المستويين الوطني والدولي للتعامل مع نمو التعليم العالي المحلي ليكون عبر الحدود. ومما أوصي به لمؤسسات التقويم والاعتماد ما يلي:

- التأكد من أن المعايير المستخدمة للتقويم والاعتماد تشمل كل أنوع التعليم العالي، بما في ذلك الربحي المقدم عبر الحدود من مؤسسات أو تعليم عن بعد. ويشمل هذا دليل التقويم والمعايير والعمليات والتجانس أو الاتساق ومناسبة الوسيلة بأسلوب يتسم بالشفافية والدقة.
- المحافظة على الجهود الدولية والإقليمية وتعزيزها بشأن تبادل المعلومات عن التحديات والمشكلات والأساليب المستخدمة والحلول أو الخبرات بشكل عام، والاستفادة من المقومين. إن مثل هذه الشبكات توفر معلومات عن المؤسسات الصورية في التعليم العالي أو هيئات الاعتماد الصورية، كما توفر معلومات

عن طواحين الشهادات أو الدرجات المزورة أو المشكوك في صحتها أو الدراجات الواهنة الصادرة من مؤسسات ضعيفة أو غير معتمدة.

- نشر المعلومات عن معايير الاعتماد وأساليب تطبيقها وتأثيرها على جودة النوعية وعلى أساليب تمويل تعليم الطلاب. ولعل التعاون مع لجان معادلة الشهادات وتقويمها وهيئات التقويم ومراكز التعليم العالي والهيئات الطلابية يوفر معلومات عن كل هذه المتغيرات.
- تطبيق معايير (اليونسكو) في أوروبا لنظام تقديم التعليم عبر الحدود، وخلق وسيلة تواصل بين الدولة المصدرة للتعليم والدولة المستوردة له.
- التوصل إلى اتفاقات متبادلة للاعتراف بالمعايير والأساليب في التقويم والاعتماد، والعمل على إيجاد تفاهم مشترك للممارسة، وتطوير أنظمة التقويم، والعمل على تطوير أساليب وطنية لضمان الجودة.
- تبني الأساليب الدولية مثل التقويم المماثل واللجان والحدود المعلمية للنوعية والأساليب والمعايير والعمل في مشاريع مشتركة تزيد من قدرة الهيئة على المقارنة والتقويم.

هـ) دليل لجان معادلة الشهادات ومراكز الاستشارات والمعلومات:

تعد اللقاءات الإقليمية لـ (اليونسكو) من أهم الوسائل لمجتمع التعليم العالي وحكوماته، وذلك من خلال العمل على تقديم معادلة عادلة للشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك التعليم عبر الحدود أو الحراك الطلابي. ومن ذلك ترى (اليونسكو) ومكاتبها الإقليمية أهمية وجود إطار قانوني دولي لمعادلة الشهادات. ولتطوير الوضع الحالي يمكن من خلاله تيسير عملية معادلة المؤهلات بجعل النظام متسمًا بالشفافية وقابلاً للمقارنة.

ويوصي هذا الدليل جهات معادلة الشهادات ومراكز المعلومات عنها والجهات الاستشارية فيها بما يلي:

- العمل على إنشاء شبكة إقليمية ودولية لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة،

ونشر المعرفة بالتطورات الدولية والتحديات، وتطوير خبرات العاملين في المؤسسات المشار إليها.

- تقوية العلاقة بين جهات اعتماد ضمان الجودة لتيسير عملية التأكد من كون المؤهلات تحقق الحدود الأساسية المطلوبة في النوعية، والتعاون مع الخارج وشبكات المعلومات عن المراكز المعنية، ومتابعة هذا التعاون إقليميًّا ودوليًّا.
- الاتصال مع مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الطلابية والمهنية والجهات الموظفة لتحسين مستوى المعلومات والعلاقة بين المؤهلات الأكاديمية والمهنية.
- التوجه -كلما أمكن ذلك-نحو التعامل مع متطلبات الهيئات المهنية ومتطلبات سوق العمل، وتوفير المعلومات عن الاعتراف المهني لكل من الحاصلين على الدرجات الأجنبية والجهات الموظفة لهم. ويأخذ التوسع المضطرد في مجالات سوق العمل وزيادة الحراك المهني أهمية التعاون والتنسيق مع الهيئات المهنية في اعتماد الدرجات والمؤسسات التعليمية.
- استخدام نظم معقولة للمعادلة وتقويم الدرجات مثل تلك الطريقة المشمولة في الوثيقة الصادرة من المجلس الأوربي و(اليونسكو) بعنوان "توصيات في أساليب وطرق تقويم الدرجات أو المؤهلات الأجنبية" وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة لخلق ثقة عامة بأساليب المعادلة والاعتراف بالشهادات، والتأكيد على أن إجراءات عملية المعادلة تتم بعدالة وأسلوب موحد للجميع.
- توفير معلومات واضحة عن تقويم المؤهلات.

و) دليل الهيئات المهنية:

من البدهي أن أسلوب المعادلة يختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال قد تكون المؤهلات والدرجات الجامعية كافية لممارسة المهنة ودخول سوق العمل في بعض الحالات، بينما تتطلب بعض الدول متطلبات ومهارات وتدريبًا إضافيًّا لممارسة المهنة التي يحمل الفرد مؤهلاً أكاديميًّا فيها. وقد أحدثت زيادة حركة العمالة المهنية أو المدربة بين الدول

تحديات كثيرة أمام حاملي المؤهلات والموظفين لهم والهيئات المهنية. ولذلك فإن من الضروري زيادة الشفافية وتوفير الجودة وتحسين موثوقيتها.

ومن ذلك نرى أن يوصى للمؤسسات والهيئات المهنية بما يلي:

- تطوير قنوات معلومات تكون متيسرة لحملة الدرجات والمؤهلات الوطنيين والأجانب لمساعدتهم في الحصول على اعتراف مهني لمؤهلاتهم، ولأصحاب العمل الذين يحتاجون إلى معلومات عن الاعتراف المهني وعن الدرجات الأجنبية.
- إيجاد علاقة مع هيئات ضمان الجودة ومعادلة الشهادات وجهات الاعتماد لتطوير أساليب تقويم المؤهلات.
- إعداد آلية لتقويم ومقارنة الدرجات العلمية والبرامج والمؤهلات، بحيث يمكن مقارنة المخرجات من أساليب التعلم والمهارات، بالإضافة إلى المدخلات والمتطلبات الدراسية.
- استمرار التحسين والتحديث وتوفير المعلومات الدولية المتبادلة للمهن، بما في ذلك ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات التجارية.

٥-٣ جودة التعليم العالي عبر الحدود:

يعرض هذا البند فكرة عن مؤتمر عقد لمناقشة جودة التعليم العالي عبر الحدود، وإن كان أكثر المتحدثين فيه يقصدون التعليم العالي الوطني الذي يدرس فيه طلاب أجانب، أو التعليم المقدم في دولة أجنبية ويعمل بنظام دولة أخرى، وبالتالي فإن عبارة (عبر الحدود) تنطبق هنا على عبور الطلاب أو عبور مؤسسات التعليم للحدود الدولية. وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة الإسكندرية في مصر في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، في مكتبة الإسكندرية وكان موضوعًا للاجتماع الدولي لاتحاد الجامعات (International Association of Universities، IAU)، وقد اتخذ الاجتماع هذا العام شعار«المشاركة في جودة التعليم العالي عبر الحدود: دور الجمعيات والمؤسسات المختلفة».

وقد ألقى السيد (جولام محمد بهاي) رئيس الاتحاد الدولي للجامعات محاضرة عرّف فيها بالاتحاد وأهدافه وأنشطته وعلاقته بالجامعات المختلفة. كما عرض بعض الإحصائيات التي أجراها الاتحاد، وهي التي تعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأكاديمي لبعض الدول. واختتم كلمته بالتأكيد على أن أهم أهداف الاتحاد الدولي للجامعات هي تحقيق أعلى مستوى تعليمي في مختلف جامعات العالم.

كما ألقى السيد عبدالله بركات سكرتير عام المجلس الأعلى للجامعات في مصر محاضرة تحدث فيها عن التعليم في مصر، وتوجهاته نحو عولمة المناهج التعليمية، وفتح الأبواب لإقامة جامعات عالمية مختلفة مثل الجامعة الألمانية، والفرنسية، واليابانية، والإنجليزية، وغيرها. كما ألقى السيد بركات الضوء على المقترحات المقدمة لتطوير التعليم العالي في مصر.

ثم ألقت بعد ذلك السيدة (سافا بيارناسون) مديرة الأبحاث والإستراتيجيات، ومسؤولة مراقبة عدم الحدود في التعليم العالي في اتحاد جامعات الكومنولث (Association of commonwealth Universities، ACU)، محاضرة بعنوان "حقائق وأرقام واتجاهات" استعرضت فيها التعليم الإلكتروني (e-learning) وكيفية قيام المملكة المتحدة بتطبيق فكرة التضامن التعليمي مع دول من أعضاء الكومنولث، واستعدادها لاتباع المنهج التعليمي الدولي نفسه. كما أوضحت أنه يجب على الدول أن تفكر قدمًا في إيجاد تسهيلات أكثر لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في المستقبل.

كما ألقى الدكتور إسماعيل سراج الدين، مدير مكتبة الإسكندرية في مصر، محاضرة بعنوان "التعليم العالي عبر الحدود: منظور مصري من الرفاهية إلى الضرورة". وفي محاضرته طالب الدكتور إسماعيل بالتعليم للجميع من خلال تدريب المواهب الشابة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ومحاولة الوصول إلى المرأة والأقليات. كما أكد على أهمية إعادة التدقيق في المناهج الدراسية وتطوير محتواها، وألقى الضوء على قضيتين أساسيتين يجب الحد منهما وهما: الانتقال الدائم للتكنولوجيا والعلوم من الشمال إلى الجنوب وليس العكس،

وهجرة العقول والكفاءات والمواهب إلى دول أخرى. وفي نهاية المحاضرة دعا الدكتور إسماعيل إلى نشر مراكز التميز ومراكز التميز الرقمية، والإكثار من استخدام نتاج الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات.

وفي هذا السياق أعلن الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مصر صيف عام ٢٠٠٥م أن مؤسسات التعليم العالي المصرية تستوعب حوالي (٣٠) ألف طالب أجنبي في مرحلة البكالوريوس، وأنه يوجد عدد كبير منهم في جامعة الأزهر؛ نظرًا لطابعها الأكاديمي المميز في الدراسة، وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط في تقرير لها عن المؤتمر أن وزير التعليم العالي قال في كلمته خلال افتتاح المؤتمر الدولي عن جودة التعليم العالي عبر الحدود الآنف الذكر أن حوالي (٢٠٠٠) طالب غير مصري في الدارسات العليا من بينهم (٧٢٦) يدرسون على منح الدكتوراة المقدمة من الحكومة المصرية، حيث تقدم الحكومة منحًا للطلاب الأجانب من آسيا وإفريقيا ومن المنطقة العربية، من خلال الجامعات المصرية الحكومية وجامعة الأزهر. كما أشار الوزير في كلمته إلى وجود حوالي (٣٢٨٩) طالبًا مصريًّا يدرسون التعليم العالي في الخارج.

كما أعلن الوزير عن بدء المرحلة الأولى من عمل الجامعة المصرية للتعليم عن بعد العام الجامعي القادم، ومن بين أهدافها الأساسية التوسع في نطاق التعليم العالي في مصر للمنطقة العربية وبلدان آسيا وإفريقيا. وأضاف أن من المخطط له أن يتضمن القانون الجديد للتعليم العالي الجاري إعداد مشروعه الآن ضرورة أن تكون المؤسسات التعليمية الأجنبية في مصر مرخصًا لها بالعمل، ومراقَبة من حيث الجودة في بلادها شرطًا للتعاون مع المؤسسات التعليمية فى مصر.

وأوضح أن القانون الجديد للتعليم العالي سوف يتضمن القواعد الحاكمة لعمل المؤسسات التعليمية الوطنية والحكومية والخاصة، الأمر الذي يسهل على تلك المؤسسات الوطنية والدولية أن تقوم بخدمات تعليم ذات جودة في مصر والمنطقة.

الفصل السادس
ملاحظـات ختـامية

٦-١ ملاحظـات عـامة.

٦-٢ التوصيات.

٦-٣ الخطوات التالية.

٦-١ ملاحظات عامة:

وضعت (اليونسكو) بالتآزر مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الضوابط التي تمت مراجعتها في اليابان وتم إقرارها مؤخرًا في الاجتماع الأخير في (باريس) في يناير ٢٠٠٥م من قبل خبراء من الدول المعنية، ليتم إقرارها فيما بعد على مستوى المندوبين أو توزيعها للاسترشاد بها من الدول الأعضاء في (اليونسكو).

والجدير ذكره أن على وزارات التعليم العالي أو الجهات المسؤولة عن التقويم والاعتماد للتعليم العالي الأجنبي مراعاة ما يلي:

١. لا تلزم كثير من الدول جامعاتها بأي نوع من التقويم، وبالتالي فهي لا تتوقع فرض ضوابط أجنبية على أراضيها ما لم تكن متطلبًا لها من كل مؤسسات التعليم العالي العاملة داخل أراضيها.

٢. لا زال الاسترشاد بالأدلة التي تصدرها منظمة (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمرًا اختياريًّا ولم يكن ملزمًا لأي الأطراف المعنية. وبالتالي فلا بد من مراعاة ذلك عند التعامل مع الدول الأخرى.

٣. أن تكون الشروط والأنظمة عادلة على المدى البعيد، وتساوي بين المؤسسات الوطنية في التعليم العالي الحكومي منها وغير الحكومي والجامعات والكليات الأهلية والمؤسسات الأجنبية للتعليم العالي.

٤. لا تمانع منظمة التجارة الدولية من تقديم بعض الحوافز والتسهيلات للجامعات الوطنية الخاصة، ولكن بشرط أن تكون لفترة محدودة، وأن تكون معلنة ومتفقًا عليها مع المنظمة.

وبالتالي فإن الضوابط التي تفرضها الدول الأعضاء يمكن أن تشمل:

- الالتزام بمتطلبات ضمان الجودة ومؤسسات الاعتماد الوطنية.
- إخضاع مخرجات فروع الجامعات الأجنبية لمتطلبات مؤسسات

تقويم واعتماد الشهادات من خلال وضع أُطر للمناهج.

- إلزام أو مراعاة الجامعات الأجنبية للمتطلبات التدريبية والمهارات التي تصدرها المؤسسات المهنية الوطنية.

وقد كانت -ولاتزال-وزارة التعليم العالي في المملكة تقوم من خلال لجنة معادلة الشهادات بتقويم المنتج الأخير، وهي الشهادة التي يأتي بها الدارس من خارج المملكة، وهي عملية غير سهلة ومعقدة أحيانًا، خاصة عندما لا تتوافر المعلومات عن المؤسسة القائمة على منح المؤهل في أدلة أو على شبكة (الإنترنت)، أو تتوافر معلومات غير مفيدة أو غير كاملة، أو تدعي المؤسسة التعليمية ممارسات ومتطلبات تخالف الأوراق التي أصدرتها الجامعة المانحة للشهادة أو المؤهل الأكاديمي.

لقد ظهرت في منظومة التعليم العالي السعودي منذ بضع سنوات مصطلحات مثل التقويم والمراجعة والاعتماد، وذلك بعد أن وردت لوزارة التعليم العالي طلبات متعددة بشأن إنشاء كليات وجامعات خاصة ربحية أو غير ربحية. كما تجدر الإشارة إلى أن أنشطة (اليونسكو) مثل مؤتمر التعليم العالي عام ١٩٩٨م ساعدت القطاعين الخاص المستثمر والجهات الحكومية المسؤولة عن التعليم العالي على نشر ثقافة التقويم وطرّق السبل المناسبة لممارستها في كثير من الدول النامية.

لهذا السبب فإن التعليم في المملكة يثمن الجهود التي تقوم بها (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتمثلة في مبادرة عمل دليل «لضوابط النوعية للتعليم العالي عبر الحدود». ومع أن المملكة قد بدأت في إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي إلا أننا نشعر أنه لا بد أن تبدأ الدول النامية ببناء أنظمة مناسبة للتقويم والاعتماد الوطنية باستخدام الأدلة أو الأطر المقترحة. ولعل من المناسب أن تؤكد المملكة على أهمية حث الدول المصدرة للتعليم العالي على إيجاد أطر تقويمية لما تصدره تماثل ما تتطلبه من مؤسساتها الوطنية في الداخل.

كما أن من المناسب مشاركة المملكة مع كل الدول الأعضاء في المنظمتين، والاستفادة من إسهامات المنظمات غير الحكومية في صياغة الأدلة والضوابط لهذه المؤسسات التعليمية، وحصر الخلاف في تبني آلية لفرض هذه المعايير أو تقرير مدى الالتزام بها من الدول المصدرة والمستوردة للتعليم العالي في مؤسسات مستقلة ومعتمدة وممثلة لقطاعات مختلفة من المجتمع والدولة.

ولهذا لا بد من العمل أو الإسهام في تكوين قاعدة معلومات دولية لمؤسسات التعليم العالي المعترف بها، وأن توفر المؤسسات التعليمية معلومات كافية وشفافية عن نفسها، والهدف من ذلك ما يلي:

١. حماية الطلاب من المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة والبرامج الرديئة وطواحين الدرجات العلمية والدرجات محدودة القيمة أو الفاعلية.
٢. ضرورة أن تكون الدرجات أو الشهادات مقروءة وبمعلومات ذات شفافية توفر البيانات المناسبة عن البرنامج.
٣. يجب أن يكون أسلوب التقويم المستخدم واضحًا ومعقولاً وموثقًا وقابلاً للمقارنة خارج دولة مقر المؤسسة.
٤. ضرورة أن تكشف مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة النوعية اتصالاتها وتعاونها الدولي للوصول إلى تفاهم عالمي أكبر.

وقد حددت أدبيات عمل (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس جهات يلزم التفاعل بينها على المستويين الوطني والدولي لكي تحقق الأهداف الأربعة السابقة وهذه الجهات هي:

أ) مؤسسات تقديم خدمات التعليم العالي.
ب) مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد.
ت) مؤسسات تقويم واعتماد الشهادات.

ث) المؤسسات المهنية.

ج) الحكومات الراعية أو المشرفة على مؤسسات التعليم العالي والفئات المستفيدة من خدماتها.

كما أن من المتوقع أن يظهر جدل حول مدى إلزامية هذه الأدلة، ومدى قوة الالتزام بها، وهل من الممكن أن تكون هناك اتفاقية للمصادقة عليها من الدول الأعضاء، وإن كان هذا ليس من السهولة بمكان، نظرًا لتباين إمكانات الدول، وتعدد أساليب تصدير التعليم العالي حاليًّا، مثل برامج التعليم عن بعد التي لم تلق عناية كافية من الدراسة المشتركة بين الدول، وبالتالي فإن من المناسب أن تكون هذه المعايير اختيارية أو إرشادية، وقد يكون من الممكن تطويرها مستقبلاً لتكون في درجة أعلى أو ترقى إلى اتفاقية في بعض عناصرها.

٦-٢ التوصيات:

أولاً: أهداف التعليمات: يستحسن أن تهدف الضوابط والأنظمة الصادرة من أي دولة-وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو وزارات التعليم العالي فيها، فيما يخص التعليم العالي الأجنبي-إلى ما يلي:

١. حماية الطلاب من المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة والبرامج الرديئة وطواحين الدرجات العلمية والدرجات محدودة القيمة أو الفاعلية.
٢. أن تكون الدرجات أو الشهادات مقروءة وبمعلومات ذات شفافية توفر بيانات مناسبة عن البرنامج.
٣. أن يكون أسلوب التقويم المستخدم واضحًا ومعقولاً وموثقًا وقابلاً للمقارنة خارج دولة مقر المؤسسة.
٤. أن تكشف مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة النوعية اتصالاتها وتعاونها الدولي للوصول إلى تفاهم عالمي أكبر.

ثانيًا: مسؤولية الوزارة: من الأهمية أن تتابع وزارة التعليم العالي، وأن تشارك في الجهود المبذولة على مستوى المنظمات الدولية والتجارب الإقليمية، والتعرف على الأدلة أو الأطر المقترحة في مختلف الدول، التي ستساعد الوزارة على وضع الشروط والمتطلبات لفتح فروع لجامعات أجنبية أو في وضع ضوابط لبرامج التعليم عن بعد، كما أن من المناسب العمل باستمرار على متابعة أداء وأساليب عمل الجامعات الأجنبية أو فروعها، ومدى مراعاتها للتفاهمات الدولية مثل الاستفادة من متطلبات هذه الأدلة التي قد تتحول إلى اتفاقية في المستقبل؛ حتى لا تقدم برامج غير مناسبة أكاديميًّا أو غير مقبولة اجتماعيًّا.

ثالثًا: المتطلبات التطبيقية من وزارات التعليم العالي: يكون التعليم العالي الأجنبي -في الاغلب- مرافقًا للاستثمار، وقد تضمنت رؤية المملكة العربية السعودية في هذا السياق -كمثال على ما احتواه الاجتماع المشترك بين وزارة التعليم العالي والهيئة العامة للاستثمار- على عدة عوامل من بينها ما يلي:

- الترخيص للجامعات والكليات الأهلية بموجب نظام الاستثمار الأجنبي.
- تقوم كل من الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التعليم العالي بوضع آلية لإصدار تراخيص إنشاء جامعات جديدة أو فروع جامعات أو معاهد أجنبية بموجب نظام الاستثمار الأجنبي، وفقًا لمعايير وشروط محدده متفق عليها بين الوزارة والهيئة تتناسب مع البيئة الاجتماعية والضوابط الشرعية في المملكة.
- متطلبات الجودة والمعايير الخاصة للاعتماد الأكاديمي: تعمل وزارة التعليم العالي على الانتهاء من إعداد متطلبات الجودة

ومعايير الاعتماد الأكاديمي واعتمادها من السلطات المعنية، حيث إن ذلك أساس لتقويم مشاريع التعليم العالي الأهلي، وسيسهم توفيره في إنجاح المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع.

٦-٣ الخطوات التالية:

تطمح بعض الجامعات الخاصة إلى العمل في إطار عالمي أو دولي عن طريق استخدام اللغة الإنجليزية في التدريس، أو عن طريق التعاون والشراكة مع جامعات عالمية وأجنبية حكومية أو خاصة، ويجري ذلك في كثير من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى الوزارات المعنية أن تعمل على إعداد المتطلبات اللازمة للترخيص لمؤسسات تعليم عال أجنبي، ومن ذلك ما يلي:

- دراسة متطلبات منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، والتعرف على أثر موافقة المملكة وانضمامها لعضوية المنظمة على التعليم العالي، بما في ذلك تحول التعليم العالي إلى أن يكون من بين السلع المتفق على الاستثمار المتبادل فيها.
- قد يكون من المناسب السماح لبعض الجامعات الأجنبية أو فروعها بالعمل في المملكة وفق ضوابط و قواعد تدرس بعناية فائقة، و دعوة جامعات محددة لفتح فروع لها؛ وذلك لمراقبة التجربة عن كثب قبل التوسع فيها.
- توجد للجامعات الأجنبية أو فروعها إيجابيات وسلبيات، ويجب العمل -قدر المستطاع- على تقليل الآثار السلبية، والتأكيد على الآثار الإيجابية، ومراعاة الأدلة التي تبنتها منظمة (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- كان لبعض جامعات المملكة العربية السعودية فروع ومعاهد في الخارج، ومن مبدأ التعامل بالمثل فإنه يجب ألا نعطي أنفسنا حقًّا ونسلبه من الآخرين، وهذا يؤكد

على مبدأ الترخيص لبعض الجامعات الأجنبية أو لفروعها داخل المملكة وفق ضوابط، بل إن هناك معارضة لبعض المدارس والمعاهد السعودية في الخارج يجب التنبه له ومعالجة آثاره.

- لعل من المناسب أن يبدأ وضع مشروع لقواعد فتح الجامعات الأجنبية أو فروعها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تماثل شروط الجامعات والكليات الأهلية، أو تيسير عملية الشراكة في البرامج بين الجامعات الوطنية الأهلية أو الحكومية مع الجامعات الأجنبية، ودراستها دراسة متأنية قبل إقرارها.
- النظر في مدى مناسبة لائحة الجامعات والكليات الأهلية -بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار وإدارات التعليم الأهلي أو الخاص في وزارة التعليم العالي أو وزارة التربية- لاستخدامها في صياغة ضوابط مناسبة وسهلة التطبيق للتعليم العالي الأجنبي.
- التنسيق مع وزارات التجارة والصناعة والتخطيط والجهات المعنية بالاستثمار الأجنبي للنظر في توفير حوافز ودعم حكومي للتعليم العالي الأهلي أو الخاص، دون التأثير على موقف الدولة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- إبلاغ هيئات التقويم والاعتماد الأكاديمي، أو المجالس المعنية بالاعتماد، ولجان معادلة الشهادات الجامعية، وعمادات شؤون الطلاب في الجامعات أو التجمعات أو الاتحادات الطلابية مثل صناديق الطلاب والهيئات الطلابية الأخرى والمنتديات العلمية بمضمون الأدلة الصادرة من (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وذلك لمراعاتها في ممارسات وأنظمة هذه المؤسسات ولوائحها وأدلتها.
- النظر في توجيه التعليم العالي الأجنبي -عبر تنظيمات مقبولة أو حوافز- إلى تقديم خدماته في تخصصات تحتاجها التنمية وتشتد حاجة المجتمع إليها في سوق العمل.

المراجع

م (١): مراجع باللغة العربية.

م (٢): مراجع باللغة الإنجليزية.

م (٣): مواقع على (الإنترنت).

م (١): مراجع باللغة العربية:

- أبوعمه، عبدالرحمن بن محمد. (١٤٣٢هـ)، الشهادات المزورة والوهمية والواهنة والاعتمادات الصورية في التعليم العالي، الرياض، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي.
- أبوعمه، عبدالرحمن محمد. (٢٠٠٤م)، الجامعات الأجنبية وفروعها في الدول النامية (١-٢). جريدة الرياض، ٢٠٠٤/٦/٨م.
- أبوعمه، عبدالرحمن محمد. (٢٠٠٤م)، الجامعات الأجنبية وفروعها في الدول النامية (٢-٢)، جريدة الرياض، ٢٠٠٤/٦/١٤م.
- سورطي، يزيد عيسى. (٢٠٠٤م)، التسليع التربوي في الوطن العربي، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٤.
- عبد الواحد، محمد نجيب. (٢٠٠٥م)، دور التعليم العالي في الحد من الفقر، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، مؤتمر شام ٣، المعلوماتية والحد من الفقر، دمشق ٤-٦ سبتمبر ٢٠٠٥م، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.
- عماد الدين، منى مؤتمن. (٢٠٠٤م)، التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة، إدارة البحث والتطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية.
- وزارة التعليم العالي. (١٤١٨هـ)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية، الندوة الكبرى التي أقامتها وزارة التعليم العالي، الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شوال ١٤١٨هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

م (٢): مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abouammoh، A. M. and Mazi، A. A (2010). International higher education institutions in the Arab states: Historical developments and trends. International Association for Development of the Information Society (IADIS). Proceeding of the international Conference on Higher Education. Heling Huai، Piet Kommers and Pedro Isaías Eds.، 108.112-
- Alexander، D. (1996): Globalization of edu-biz. Social alternatives، 15، 3842-.
- Brenneman، Meghan W.، Callan Patrick M.، Ewell Peter T.، Finney Joni E.، Jones Dennis P. and Stacey Zis (2010). Good Policy، Good Practice II: Improving Outcomes and Productivity in Higher Education: A Guide for Policymakers. The National Center for Public Policy and Higher Education (NCHEMS)، California.
- Chang، Gwang-Chol (2006) National Education Sector Development Plan: A result-based planning handbook. Section for Education Support Strategies. Division for Education Strategies and Capacity Building، U N E S C O
- Chronicle of Higher Education (2004a):: "Inside the Multimillion-Dollar World of Diploma Mills" (June 25، 2004) http://chronicle.com/prm/weekly/v50/i4242/a00801.htm
- Chronicle of Higher Education(2004b): "What's a Diploma Mill?" (June 2004) http://chronicle.com/prm/weekly/v50/i4242/a00902.htm
- Driscoll، Cathy q. and wicks، D. (1998): Cusomer-driven

approachON business education.: A possible danger. Journal of Edu. For Bussiness. 74. 5862-.

- Immerwahr J. ، Johnson Jean، Gasbarra P.، Ott A. and Rochkind، J. (2010). The Public's Views on College Costs Today: Public agenda and The national Center for Public Policy and higher education. The National Center for Public Policy and Higher Education (NCHEMS)، California.
- Immerwahr J.، Johnson Jean and Gasbarra P. (2008). The Iron Triangle: College Presidents Talk about Costs، Access، and Quality. The National Center for Public Policy and Higher Education (NCHEMS)، California.
- Kritz، Mary M.(2006). Globalisation and Internationalisation of tertiary education. Population and Development Program and Polson Institute for Global Development، Cornell University، Ithaca، New York.
- OECD AND UNESCO (2005a). Guidlines for Quality provision in Cross-Border Higher Education. Joinntly elaborated betweenThe OECD AND UNESCO
- OECD AND UNESCO (2005b). Enhanced Consumer protection in Cross-Border Higher Eduction: KEY ISSUES RELATED TO QUALITY ASSURANCE، ACCREDITATION AND RECOGNITION OF QUALIFICATIONS. Joinntly elaborated betweenThe OECD AND UNESCO.
- PhillyBurbs.com: "New Degree Mills" (Aug. 2004) http://www.phillyburbs.com/pb-dyn/news/147345069-08092004-.html

- Sharing Quality Higher Education Across Borders: Role of Associations and Institutions. First Global Meeting of Associations. 14 - 15 November 2005. and International Conference 15 - 16 November 2005. hosted by Bibliotheca Alexandrina and Arab Academy for Science. Technology and Maritime Transport . Alexandria. Egypt
- TERTIARY EDUCATION. Population and Development Program and Polson Institute for Global Development. Cornell University. Ithaca. New York
- The Weekend Australian: "Internet 'Degrees' still rife" (Jan. 2003) http://www.theaustralian.news.com.au/common/story___page/0.5744.5838050255%E23004.00.html
- UNESCO1991)). The Role of Higher Education in Society: Quality and Pertinence. 2nd UNESCO- Non-Governmental organizations Collective Consultation on Higher Education. Paris. 811- April 1991. ED-91/WS-23.
- UNESCO (1998). The world decleration for highere education on the twenty first century: Vision and action. and Framework for priority. Action for change and development on higher education. Oct. 9. 1998. UNESCO.

م (٣) : مواقع على (الإنترنت):

- American Universities in Europe: http://www.macquil.com/articles/american__universities__europe.php
- American University in Cairo: http://www.aucegypt.edu/auc/history.html
- American University in Dubai: http://www.aud.edu/main.htm
- American University in London: http://www.aul.edu/
- American University of Beirut: http://www.aub.edu.lb/
- American University of Paris http://www.aup.fr/
- American University of Sharjah: http://www.american.edu/sharjah/
- American University of Technology: http://www.aut.edu/
- Arab Universities: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__Arab__universities
- EDUCATION UK NEWS DIGEST – month ending October 20، 2005
- Egyptian Universities: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__universities__in__Egypt
- http://www.universite-fe.edu.eg/
- Lebanese Universities: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__universities__in__Lebanon
- Malaysian Universities: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__universities__in__Malaysia http://www.malaysiacentral.com/information-directory/educational-institution/private-higher-

institutions-foreign-university-branch-campuses/complete-list-of-foreign-university-branch-campuses-in-malaysia

- Pakistan Universities: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__universities__in__Pakistan

- Simon، Marginson: (2002). http://www.findarticles.com/p/articles/mi__qa3860/is__200205/ai__n9023927
- The Lebanese American University، (LAU): http://www.lau.edu.lb/
- Turkish Universities: http://en.wikipedia.org/wiki/List__of__universities__in__Turkey

- الجامعة الألمانية السورية

http://www.dw-world.de/dw/article/0،1564،1597925،00.html

- مقال ضد الجامعات الأمريكية

http://saaid.net/Warathah/Alkharashy/25.htm

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الملحقات

ملحـق (أ): قائمة الجامعات.

ملحق (ب): قاموس المصطلحات.

Appendix A: List of Universities

ملحق (أ): قائمة الجامعات:

English	العربية
Al-Quds Open University, QU	جامعة القدس المفتوحة
American Graduate School of Business	الكلية الأمريكية للدراسات العليا للأعمال
American Intercontinental University	الجامعة الأمريكية الدولية
American Junior College for Women, (AJCW)	الكلية الأمريكية للبنات، في لبنان
American London University, (ALU)	جامعة (لندن) الأمريكية
American University in Cairo, (AUC)	الجامعة الأمريكية في القاهرة
American University in Dubai, (AUD)	الجامعة الأمريكية في دبي
American University of Beirut, (AUB)	الجامعة الأمريكية في بيروت
American University of London, (AUL)	الجامعة الأمريكية في (لندن)
American University of Paris, (AUP)	الجامعة الأمريكية في (باريس)
American University of Rome	الجامعة الأمريكية في (روما)
American University of Sharjah, (AUS)	الجامعة الأمريكية في الشارقة

American University of Technology, (AUT)	الجامعة الأمريكية للتقنية في لبنان
Arab Open University, (AOU)	الجامعة العربية المفتوحة في الكويت
Asia Pacific Institute of Information Technology, (APIIT)	معهد (آسيا الباسفيكي) لتقنية المعلومات
Athabasca University	جامعة (أثاباسكا- كندا)
Beirut College for Women, (BCW)	كلية بيروت للبنات
Beirut University College, (BUC)	كلية بيروت الجامعية
Boston university	جامعة (بوستن)
Brirtish Unversity in Egypt (BUE)	الجامعة البريطانية في مصر
British University of Dubai	الجامعة البريطانية في دبي
Caledonian College of Engineering	كلية (كالدونيان) الهندسية
California University	جامعة (كاليفورنيا)
Canadian International University in Eyjept, (CIU)	الكلية الكندية الدولية في مصر
Cape Breton University	جامعة (كيب بريتون – كندا)
Cardiff University	جامعة (كاردف)
Carnegie Mellon University	جامعة (كارنيجي ميلون)

Cleveland State university	جامعة (كلفلاند)
College of North Atlantic Qatar	كلية شمال الأطلسي في قطر
Cornell university	جامعة (كورنيل)
Egyptian Russian University, (ERU)	الجامعة الروسية في مصر
Egyption-Japan Univrsity of Science and Technology	الجامعة اليابانية المصرية للعلوم والتقنية
Franklin College in Switzerland	كلية (فرانكلين) في سويسرا
French University in Egypt	الجامعة الفرنسية في مصر
George Mason University	جامعة (جورج ميسون) في الإمارات
Georgetown University	جامعة (جورجتاون) الأمريكية
German University in Cairo, (GUC)	الجامعة الألمانية في القاهرة
German University of Technology in Oman	الجامعة الألمانية للتقنية في عمان
Glasgow Caledonian university	جامعة (جلاسجو كاليدونيان) في بريطانيا
Griffith College Dublin Ireland	كلية (جريفيث دبلن) الإيرلندية
Hult International Business School	كلية (هالت) للأعمال
Institute of Business Administration and Technology	معهد إدارة الأعمال والتقنية

International Academy for Engineering and Media Sciences (IAEMS) - Eyjept	الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام في مصر
International College of Engineering and Management	الكلية الدولية للهندسة والإدارة
International Maritime College Oman	الكلية البحرية في عمان
International University in Geneva – Business School	الجامعة الدولية في (جنيفا)
John Cabot University in Rome	جامعة (جون كابوت) في (روما)
Johns Hopkins University SAIS	جامعة (جون هوبكنز)
Karachi Institute of Information Technology	ومعهد (كراتشي) لتقنية المعلومات
Kent State University	جامعة (كنت)
King›s College London	كلية (كنجز) في (لندن)
Lebanese American University, (LAU)	الجامعة اللبنانية الأمريكية
Loughborough	جامعة (لافبرا) للعلوم والتقنية، بريطانيا
Middle East Technical University	جامعة الشرق الأوسط التقنية
Misr International University (MIU)	جامعة مصر الدولية
Northeastern University	جامعة (نورث إيسترن)
Nova Scotia Agricultural College	كلية (نوفا سكتشيا) للزراعة

NYIT’s Bahrain campus	معهد (نيويورك) للتقنية في البحرين
Paris IV	جامعة (أسوربون) في (باريس)
Paris-Descartes	جامعة (باريس ديسكارتز)
Regent’s American College London	كلية (ريجنت) الأمريكية في (لندن)
Richmond, The American International University in London	(ريتشموند) الجامعة الأمريكية الدولية في (لندن)
RWTH Aachen university	جامعة (راوث آخن)
San Bernardino	جامعة (سان برناردو)
Schiller International University London	جامعة (تشيلر) الدولية في (لندن)
St John’s University	جامعة (السانت جون)
State Universities of Ulm and Stuttgart	جامعتا (ألم) و(شتوتجارت) الألمانيتان
Straffordshire University	جامعة (سترافوردشاير) البريطانية
Texas A&M University at Qatar	جامعة (تكساس أيه اند إم)
UNIVERSITÉ FRANÇAISE D›ÉGYPTE	الجامعة الفرنسية في مصر
UNIVERSITÉ FRANÇAISE D›ÉGYPTE	الجامعة الفرنسة في مصر
University of Adelaide, Australia	جامعة (آديليد – أستراليا)

University of Birmingham	جامعة (بيرمنجهام)
University of Central Lancashire	جامعة وسط (لانكشاير)
University of Edinburgh	جامعة (أدنبره – بريطانيا)
University of Huddersfield	جامعة (هدرسفيلد) البريطانية
University of Liverpool	جامعة (ليفربول)
University of Manchester	جامعة (مانشستر- بريطانيا)
University of New Brunswick	جامعة (براتسوؤيك-كندا)
University of Ottawa	جامعة (أوتوا – كندا)
University of Windsor	جامعة (ويندسور-كندا)
Virginia Commonwealth University in Qatar	جامعة (فيرجينيا الكمونويلث) في قطر
VIT University	جامعة (في آي بي – الهند)
Washington DC	جامعة (واشنطون دي سي)
Webster Graduate School London	كلية (ويبستر) للدراسات العليا في (لندن)
Webster University in Geneva	جامعة (ويبستر) في (جنيف)
Weill Cornell University in Qatar	جامعة (وايل كورنيل) في قطر

Western Michigan University	جامعة غرب ولاية (ميتشيجن)
World Trade Organization, (WTO)	منظمة التجارة العالمية
Xi’an Jiaotong University	جامعة (زيان تونج)

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

Appendix B: Dictionary

ملحق (ب): قاموس المصطلحات

English	العربية
Accreditation Board for Engineering and Technology, (ABET)	مجلس الاعتماد الأمريكي لتخصصات الهندسة والتقنية
Association of commonwealth Universities, (ACU)	اتحاد الجامعات الكومنولث
brain drain	هجرة العقول
diploma mills	طواحين الشهادات
Education UK News Digest	نشرة أخبار التعليم البريطاني
E-learning	التعليم الإلكتروني
Electronics, Communication and Computing	حاسب، و اتصالات، إلكترونيات
Energy, Environmental and Process engineering	الطاقة، البيئة، والعمليات الهندسية
General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT)	الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (جات)
German Academic Exchange Service ,(DAAD)	مؤسسة خدمات ألمانيا للتبادل الأكاديمي

IELTS, International English Language Testing Service	امتحان (الإيلتس) الإنجليزي
Innovative design engineering	التصميم الإبداعي الهندسي
International Association of Universities,(IAU)	الاجتماع الدولي لاتحاد الجامعات
Middle States Commission on Higher Education	هيئة التعليم العالي للولايات الوسطى
National Architectural Accrediting Board, (NAAB)	المجلس الوطني للاعتماد المعماري
New England Association of Schools and Colleges, (NEASC)	جمعية (نيو إنجلند) للمدارس والكليات في الولايات المتحدة
Organisation for Economic Co-operation, (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Public Good	سلعة عامة
Sepang	مدينة (سيبانج)
Skilled-based education	التعليم المعتمد على المهارة
Southern Association of Colleges and Schools, (SACS)	الرابطة الجنوبية للكليات والمدارس
State of Baden-Wuerttemberg	ولاية (بادن وورتمبيرج)
Suzhou	مدينة (سوزهو)

TOEFL, Test of English as a Foreign Language	امتحان (التوفل) الأمريكي
United Kingdom National Academic Recognition and Information Centre, (UKNARIC)	مركز المعلومات الوطني للمعلومات للاعتراف بالشهادات
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, (UNESCO)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
World Trade Organization, (WTO)	منظمة التجارة العالمية

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

ص. ب. ٢٤١٣٧٥ الرياض ١١٣٢٢ هاتف : ٢٦٣٤٠٨١ فاكس : ٢٦٣٢٥٧٠

www.chers.edu.sa